الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

النسخة الثانية

(الانطلاق نحو العمل)

تحت رعاية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

19 - 22 نوفمبر 2018 القاهرة

جامعة الدول العربية

أرى أن ما يميز أجندة الأسبوع هذا العام هو الثراء والتنوع في الموضوعات المطروحة وعمق ونضج المفاهيم والأفكار والقضايا المطروحة للمناقشة أنها تتعامل مع احتياجات المواطن العربي بشكل واضح، وقد يعتقد البعض أن هذا التنوع يشتت الانتباه عن الأهداف المحددة، ولكن الواقع انه يبرز التكامل والترابط بينها فكلها ترابط في شبكة الأهداف والغايات وتعطي تنوعا جيدا وعمقا بصورة افضل نحو الوصول للتنمية المستدامة

السيد أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

19 نوفمبر 2018

	قائمة المحتويات	الصفحة
	- نبذة عن النسخة الأولى من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.....	1
	- النسخة الثانية من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.....	4
	- الافتتاح	4
	- الجلسات العامة والأحداث الجانبية	6
	- الكلمات الافتتاحية.....	9
	- التقديم... السيدة ندى العجيزي مدير ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، جامعة الدول العربية.....	9
	- كلمة معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية.....	13
	- كلمة السيد منير ثابت نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.....	23
	- كلمة السيد عادل عبد اللطيف كبير المستشارين الاستراتيجيين بالمكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	33
	- كلمة السيد أشيش خانة رئيس برنامج مصر واليمن وجيبوتي، البنك الدولي.....	38
	- كلمة فخامة رئيس جمهورية مصر العربية ألقتها بالإنابة معالى الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، جمهورية مصر العربية	41
	- جلسة " دور الشراكات الذكية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية".....	49
	- جلسة "التمويل المستدام".....	53
	- جلسة " التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات ".....	56
	- جلسة "التعليم كأحد ركائز الاستثمار في رأس المال البشرى".....	59
	- جلسة "الاقتصاد الرقمي"	64
	- جلسة "مرفق المناخ وترابطاته".....	67
	- جلسة " إقامة مجتمعات سلمية في مناطق النزاع"	69
	- جلسة "بناء الإنسان نحو اقتصاد مستدام"	75
	- جلسة "القضاء على الجوع في المنطقة العربية".....	77
	- جلسة "الاستثمار في الطاقة المستدامة"	80
	- جلسة حوارية حول تمويل التنمية المستدامة وإطلاق تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	83
	- جلسة " الوضع الديموغرافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور القوى الناعمة".....	86
	- جلسة " تعزيز الترابط بين مخاطر الكوارث وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة ".....	90
	- جلسة " مواطنة الشركات والطريق نحو نمو مستدام ".....	92
	- جلسة " معاً للقضاء على سوء التغذية ".....	95
	- جلسة " الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ".....	97

	- جلسة " أطر التشبيك بين المنتديات الوطنية للتنمية المستدامة في الدول العربية ".....	99
	- جلسة دور الشباب في تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030".....	102
	- جلسة " الترابط بين التنمية الريفية والحضرية ".....	106
	- جلسة " للمدن شخصية وروح ".....	110
	- جلسة " الجامعة الأمريكية: تحسين وتطوير التعليم وآثاره".....	112
	• اليوم الرابع يوم مصر	115
	- الجلسة الافتتاحية :كلمة معالي الدكتورة / هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.....	116
	- الجلسة الأولى: آفاق التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.....	128
	- الجلسة الثانية: مدن ومجتمعات محلية مستدامة.....	131
	- الجلسة الثالثة: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.....	134
	- الجلسة الرابعة: الابتكار والبحث العلمي في خدمة التنمية المستدامة.....	136
	- الجلسة الخامسة: البعد البيئي الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.....	138
	- الجلسة الختامية: أهم المناقشات والخطوات المستقبلية (مصر).....	140
	- البيان الختامي للأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الثانية القاهرة 22 نوفمبر 2018.....	142
	- ملحق (الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بالمملكة المغربية)	143

Arab Republic Of Egypt
Ministry of Planning,Monitoring and Administrative Reform

THE WORLD BANK
IBRD • IDA

الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

النسخة الثانية

(الانطلاق نحو العمل)

تحت رعاية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

19 – 22 نوفمبر 2018 القاهرة

جامعة الدول العربية

أولاً: نبذة عن النسخة الأولى من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

في إطار جهود جامعة الدول العربية لنشر مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وخطة 2030 في المنطقة العربية، وبالنظر إلى أن التنمية المستدامة جهد لا بد أن يقوم على تعاون مختلف دول المنطقة، فإن جامعة الدول العربية والتي تمثل الإطار الأمثل لرعاية هذا التعاون وتوفير الظروف لترجمة خطة الأمم المتحدة إلى برامج متكاملة في المنطقة العربية، قامت خلال العام الماضي 2017 بعقد النسخة الأولى من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة تحت شعار (نحو شراكة فاعلة)، وذلك برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، وبالتعاون مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية، البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بالعمل التنموي بالمنطقة العربية، وذلك خلال الفترة 14-2017/5/18 القاهرة.

يعتبر الأسبوع العربي للتنمية المستدامة هو الفاعلية الأكبر والأهم التي تتناول أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة العربية بشكل شامل، وقد هدف في نسخته الأولى إلى دعم خطط تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال ملاقاة الخطة الأممية في برامجها للتعامل مع قضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي، واستكشاف التحديات واستشراف الفرص في تحقيق أبرز الأهداف التي يتعلق بها مستقبل المجتمعات العربية، وتوفير إطار عربي جامع للبحث في قضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي.

تناولت محاور النسخة الأولى من الأسبوع العربي مفاهيم تنموية رئيسية تعتبر الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه العمل التنموي بالمنطقة العربية:

1. المحور الأول: تقريب مفاهيم ومنهجيات العمل والترابط حول التنمية المستدامة
2. المحور الثاني: تعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية

3. المحور الثالث: كرامة الإنسان وجودة الحياة ومستويات المعيشة
4. المحور الرابع: تعزيز السلام والأمن والعدالة
5. المحور الخامس: البنية التحتية والنمو الاقتصادي والإنتاج والاستهلاك
6. المحور السادس: الموارد الطبيعية والبيئة ومخاطر المناخ
7. المحور السابع: الأمن المائي والغذائي

كذلك هناك عدد من الموضوعات التقاطعية مثل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، مؤسسات التمويل والبورصات وفرص الاستثمار، بناء منتديات وطنية غير حكومية للتنمية المستدامة، الشباب، الإعلام ونشر الوعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التعليم، البحث والتطوير في مجالات الصحة، التكنولوجيا والبحث والابتكار.

تضمن الأسبوع العربي في نسخته الأولى تسع جلسات رئيسية استعرضت المحاور السبعة سالفة الذكر، بالإضافة إلى عدد من الفعاليات الجانبية تم تنظيمها بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهم من الشركاء في مجالات التنمية المستدامة، كما أن البنك الدولي عقد اجتماع على هامش الأسبوع لمناقشة الأمن المائي والغذائي والطاقة وذلك في اليومين الثاني والثالث.

نتج عن النسخة الأولى من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة مخرجات ونتائج مؤثرة في مجالات التنمية المستدامة، من أهمها:

1. تعميق الرؤى المشتركة للدول العربية والشركاء حول المفاهيم والإجراءات والخطط نحو تحقيق الأهداف والغايات من التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

2. بناء رؤية عربية محددة الأهداف والأدوار لكل من جامعة الدول العربية والشركاء في إدارة ملف التنمية المستدامة، بالتنسيق والتعاون مع اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.
3. رفع درجة الوعي العام لدى المواطن العربي بأهمية التنمية المستدامة.
4. إعداد رؤية عربية لاجتماعات "المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة" الذي يعقد كل عام في شهر يوليو بالأمم المتحدة في نيويورك.
5. إطلاق عدد من المشروعات العربية التنموية القابلة للتنفيذ بالاشتراك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

صدر عن الأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي عقد في 2017 "إعلان القاهرة" الخاص بالتنمية المستدامة، وتم رفع الإعلان والتوصيات وكافة مخرجات الأسبوع العربي إلى كل من اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى في نيويورك، كما تم وضع التوصيات على البوابة الإلكترونية لجامعة الدول العربية.

ثانياً: النسخة الثانية من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية فعاليات "الأسبوع العربي للتنمية المستدامة" في نسخته الثانية، خلال الفترة من 19-2018/11/22، وذلك بالتعاون مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية، البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بالعمل التنموي بالمنطقة العربية، وقد عقدت فعاليات الأسبوع في يومه الأول 2018/11/19 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، فيما عقدت فعاليات اليوم الثاني 2018/11/20 واليوم الثالث 2018/11/21 واليوم الرابع (يوم مصر) 2018/11/22 بفندق كونراد القاهرة.

الافتتاح

افتتح معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية أعمال الأسبوع العربي الذي استلهم موضوعاته ومضامينه من روح الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة 2030، واتخذ شعاراً لنسخته الثانية "الانطلاق نحو العمل".

وأشار في كلمته إلى أن عقد الأسبوع العربي للتنمية المستدامة للعام الثاني على التوالي هو مؤشر جاد على الاستمرارية وعلامة الجدية والتراكم، خاصة بعد أن نجح الأسبوع الأول (العام الماضي) في توجيه اهتمام المجتمعات وتنوير الرأي العام العربي بأهمية قضايا التنمية المستدامة. وهذا العام، يعقد الأسبوع العربي تحت شعار "الانطلاق نحو العمل"، مشيراً إلى أن اللحظة الحالية هي لحظة فعل وعمل، وليس أمام العالم العربي سوى أن يطلق كافة طاقات أبنائه ويحشدها من أجل التنمية والبناء.

كما أكد أن عملية التنمية في العالم العربي لا تجري في ظروف طبيعية، ولا تحيط بها بيئة مهيئة أو حاضنة، في إشارة الى الاضطرابات والتحديات التي تواجه بعض من الدول

العربية، وأكد على أن التنمية المستدامة قد صارت عنواناً عريضاً للكثير من الجهود التي تبذل والمبادرات التي يجري تنفيذها بامتداد العالم العربي، حيث اقتحمت الدول العربية عصر "التنمية المستدامة" بأبعادها المختلفة بكل جدية وحماس، ولم يعد هذا المفهوم مجرد شعار يطلق أو التزام شكلي بالأجندة الأممية، بل أصبح جزءاً لا يتجزأ من الوعي العام لدى دولنا وحكوماتنا.

من جانبه أكد السيد منير ثابت الأمين التنفيذي بالإنابة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن الإسكوا سعيدة جداً بالشراكة القائمة مع الجامعة العربية، حيث تتضافر الجهود لإجراء التحليلات الوافية من أجل تزويد صانعي السياسات بالمشورة العملية المتخصصة والمبنيّة على الأدلة، كما أشار إلى أن البطالة لا سيما بطالة الشباب، هي أكبر التحديات التي تواجه المنطقة.

ومن جانبها أكدت معالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية في الكلمة التي ألقتها نيابةً عن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، على أهمية إقامة هذا الحدث والذى يهدف إلى رفع درجة الوعى العام لدى المواطن العربي بأهمية التنمية المستدامة، والتعرف على جهود مصر في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، مشيرة إلى أن من أهداف المؤتمر الذى يسعى إلى تحقيقها والخروج بها بانتهائه تعميق الرؤى المشتركة للدول العربية والشركاء حول البرامج والإجراءات والخطط نحو تحقيق الأهداف والغايات من التنمية المستدامة في المنطقة العربية مع بناء رؤية عربية محددة الأهداف والأدوار لكل من جامعة الدول العربية والشركاء في إدارة ملف التنمية المستدامة.

الجلسات العامة والأحداث الجانبية

بعد أن انتهت مراسم افتتاح فعاليات الأسبوع الذي شارك فيه ممثلون عن الدول العربية وعدد من البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى جامعة الدول العربية، إلى جانب المنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والبنك الدولي ومنظمات إقليمية ودولية وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص وعدد من الأكاديميين والإعلاميين والبرلمانيين، واستقطب عددا من المشاركين والمتحدثين العرب وغيرهم في مختلف جلساته التي استعرضت مفاهيم ومنهجيات العمل والترابط حول التنمية المستدامة، بدأت بعد ذلك الجلسات الرئيسية للأسبوع العربي للتنمية المستدامة التي تناولت عدد من القضايا التي تهم المنطقة العربية في إطار متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، منها:

1. الشراكات الفاعلة
2. التمويل المستدام
3. تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات
4. الاستثمار في رأس المال البشري
5. مرفق المناخ وترابطاته
6. القضاء على الجوع في المنطقة العربية
7. الاستثمار في الطاقة المستدامة
8. تعزيز الترابط بين مخاطر الكوارث وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة
9. الوضع الديموغرافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة
10. الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

11.الترابط بين التنمية الريفية والحضرية

12.المدن شخصية وروح

واشتمل الأسبوع على عدد من الفعاليات الجانبية التي خصصت لمناقشة قضايا ذات أهمية خاصة للمنطقة العربية من بينها:

1. الاقتصاد الرقمي: مستقبل العالم العربي
2. إقامة مجتمعات سلمية في مناطق النزاع
3. بناء الانسان نحو اقتصاد مستدام
4. مواطنة الشركات والطريق نحو نمو مستدام
5. معاً للقضاء على سوء التغذية
6. أطر التشبيك بين المنتديات الوطنية للتنمية المستدامة في الدول العربية
7. دور الشباب في تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030
8. تحسين وتطوير التعليم وآثاره

كما قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإطلاق تقريراً وحواراً حول تمويل التنمية المستدامة، وقامت إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنظيم مائدة مستديرة حول مبادرة التمويل المستدام، وذلك بالتعاون مع وزارة التخطيط المصرية والبنك الإسلامي ومؤسسة فورد للتنمية ومبادرة التمويل للأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسة التمويل الدولية للبنك الدولي، واتحاد المصارف العربية.

يـوم مصـر

قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية في اليوم الرابع بإطلاق سوق مصر للتنمية المستدامة، واستعرضت من خلال جلسات هذا اليوم رؤية مصر 2030، كما نظمت أربع موائد مستديرة تحت عنوان:

1. مدن ومجتمعات محلية مستدامة
2. البعد البيئي: الاستهلاك والإنتاج المسئولان
3. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
4. الابتكار والبحث العلمي في خدمة التنمية المستدامة

الاجتماع الخامس

للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية

من جانبها عقدت إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بصفتها الأمانة الفنية للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية الاجتماع الخامس للجنة على هامش فعاليات الأسبوع واعتمدت خلاله البيان الختامي للأسبوع.

ثالثاً: الكلمات الافتتاحية

- تقديم: وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية

- معالي السيد أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية

- السيد عادل عبد اللطيف كبير المستشارين الاستراتيجيين بالمكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- السيد أشيش خانة رئيس برنامج مصر واليمن وجيبوتي بالبنك الدولي

- السيد منير ثابت نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسي

- معالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية

تقديم السيدة ندى العجيزي مدير ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية

معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية

معالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية

أصحاب السعادة السفراء وممثلي الدول العربية

السادة مديري وممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية

السيدات والسادة،

قبل عام ونصف من الآن عقدت أول منصة حوار لكافة الشركاء من المنطقة العربية والمنظمات والمؤسسات الدولية حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والتي أطلقتها

الأمانة العامة تحت مسمى "الأسبوع العربي للتنمية المستدامة"، وحملت نسختها الأولى عنوان "نحو شراكة فاعلة" من أجل دعم الدول العربية في تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة 2030.

واليوم، نعود لنجتمع في الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الثانية، لنراجع معكم ما تحقق من "انطلاق نحو العمل". فالشراكات الفاعلة أثمرت أعمالا هامة تناولت التحديات التي كنا مطالبين بدعم الدول العربية لتجاوزها، وكان على رأسها دعم الجهود الوطنية لحشد التمويل المستدام لتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وتفعيل مشاركة القطاع الخاص وتحفيزه.

كما سعينا للتعامل مع هدف القضاء على الجوع بتطوير قدرات الإنتاج الزراعي وتعميق مفهوم الزراعة المستدامة ودعم الدول العربية في الارتقاء بحاله الأمن الغذائي والتغذية السليمة من أجل مجتمع صحي، والبحث عن التوازن بين التنمية الريفية والحضرية، وبما يحقق استقرار أفضل للحياة في المجتمعات الريفية ويوفر فرص العمل الكريم واللائق للشباب، ويوازن من معدلات الهجرة للمدن التي أصبحت تعاني وتئن من العشوائيات والأنشطة غير الرسمية.

كذلك سعينا لتعزيز عمل مؤسساتنا العلمية لتعظيم دور العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة، ودعم دور مؤسسات العطاء الاجتماعي في مجتمعاتنا، ودور المجتمع المدني في التعبير والعمل على تعميق أسس التنمية المستدامة، وضمان وصول ثمارها للمجتمعات المحلية والهامشية. كما كان علينا العمل على تعزيز جهود الدول العربية المتأثرة بالصراع لتحديد أولويات التنمية المستدامة ولتعزيز الأمن والسلم وبناء المرونة في المجتمعات فيما بعد الصراع، في منطقة هي الأعلى في العالم في

حالة عدم الاستقرار والنزوح واللجوء. هذا ما سعينا لتحقيقه مع شركائنا خلال عام ونصف من العمل المبني على الاحترام والصدق والشفافية والثقة.

ونحن إذ نجتمع اليوم فإننا نهدف الي استعراض ما تحقق من عمل بالتعاون مع الشركاء لنتحاور من خلال هذه النسخة الثانية من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بهدف بناء شراكات جديدة، لدعم الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لبناء الإنسان، والدفع بشكل فاعل بمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة أن مجتمعاتنا مجتمعات شبابية تتطلب توظيف طاقات النشء والشباب لبناء مستقبل تنمية مستدامة مستقرة بالمنطقة العربية، تعتمد على تدريب وتأهيل وتعليم وخدمات صحية بجودة عالية.

كما نسعى لبناء شراكات للعمل لتصبح المدن العربية سواء القديمة أو الحديثة ذات شخصية وروح، ونسعى لدعم كل الجهود الموجهة لترسيخ مرحلة جديدة من التنوير المجتمعي لإيقاظ الوجدان العربي من حالة تصلب وتشنج انتشرت، وانتشر معها التطرف والإرهاب، لينهش في عقول الشباب، ويقتل فيه الوجدان، الذي يعبر عن معنى الإنسان والإنسانية، كما ونسعى كذلك نحو بناء الوعي وتعزيز دور الإعلام والقوى الناعمة في تحقيق التنمية المستدامة.

السيدات والسادة،

لعلكم تتفقون معي أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تولي اهتماماً خاصاً بالتنمية المستدامة، إيماناً منها بأن تحقيق خطة التنمية المستدامة في الدول العربية، بما تتضمنه من تكامل وترابط وعدم تجزئة بين أهدافها وغاياتها، سوف ينعكس إيجابياً، وبشكل ملموس على حياة المواطنين في الدول العربية، ولعل الأمر قد أصبح واضحاً

وجلياً للجميع ما تبذله مختلف أجهزة الجامعة العربية ومؤسسات عملها العربي المشترك، من عمل جدي لتوفيق العمل القائم وموائمته مع روح وطبيعة وخصائص خطة التنمية المستدامة 2030.

وختاماً، وإننا وإذ كنا قد اجتمعنا في منصة حوارنا الأول منذ حوالي 500 يوم، بذلنا فيها الكثير من الجهد والعمل، إلا أنه ما زال أمامنا الكثير على مسار تحقيق تنمية مستدامة حقيقية وملموسة، لا يخلف فيها الركب أحداً.

أسمحوا لي أن نبدأ فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الثانية بأن أدعو معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية لإلقاء الكلمة الافتتاحية فليتفضل سيادته.

كلمة معالي السيد أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية

السيدات والسادة،

بدايةً اسمحوا لي أن أرحب بكم في بيت العرب بمناسبة انعقاد الأسبوع العربي للتنمية المستدامة تحت الرعاية السامية لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، ولعلكم مدركون للرمزية التي تمثلها هذه الرعاية الكريمة وما تمثله من الاهتمام الذي يوليه القادة لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، تماماً كرمزية مكان الانعقاد لما تمثله جامعة الدول العربية بصفتها الإطار الأمثل لرعاية هذا التعاون وتوفير الظروف لترجمة خطة الأمم المتحدة إلى برامج متكاملة في المنطقة العربية.

خلال العام الماضي، عقد الأسبوع العربي للتنمية المستدامة تحت شعار "نحو شراكة فاعلة"، وخلال الفترة بين الأسبوع الأول واجتماعنا اليوم استطاعت الأمانة العامة أن توظف هذه الشراكات لتأسيس العديد من البرامج الجديدة الهادفة الموجهة نحو دعم الدول العربية في تنفيذ خطة وأهداف التنمية المستدامة 2030 لدفع التنمية المستدامة في المنطقة العربية، لذا فإن اجتماعنا اليوم يعقد تحت شعار "الانطلاق نحو العمل"، لنتدارس معاً هذه البرامج الجديدة وكيف يمكن استثمار ما تم تحقيقه، والتعرف على ما يمثله من أهمية في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكيف نؤسس لتعميق الشراكة والتعاون ليصبح حقيقة واقعة.

الحضور الكريم،

من منطلق الشراكات الفاعلة بدأنا، ومن خلال منصة الحوار في النسخة الثانية من الأسبوع العربي، نسعى لاستعراض البرامج التي وصلنا إليها والتي تبنتها اللجنة العربية للتنمية المستدامة، ونتعاون في وضع خطط العمل لتحقيقها مع شركائنا، وكل هذه البرامج تهدف لخدمة الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

هذا ويمثل شركائنا الداعمين لهذه البرامج، المؤسسات الوطنية بالدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الأممية والمؤسسات الإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات العطاء الاجتماعي والقطاع الخاص والشباب والمرأة، وتنفيذ العمل يتم من خلال طرق متنوعة لمتابعة الملفات الجديدة مثل اللجان التوجيهية لمتابعة "التمويل المستدام" و"مرفق المناخ وترابطاته"، وتنظيم فريق عمل لإعداد تقرير حول "تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات"، ولجان فرعية كاللجنة الفرعية "للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية" والتي غطت فجوة كبيرة في أولويات العمل بالمنطقة العربية بما تضمه من مجموعات عمل تشكلت من جميع ذوي العلاقة.

كما أننا في سعينا لإشراك الجميع، فقد تم تشكيل شبكات جديدة للمجتمع المدني تمثلت في الشبكة الإقليمية للمنتديات الوطنية للتنمية المستدامة، والمنتدى الإقليمي لمؤسسات العطاء الاجتماعي، وشبكة العلوم والتكنولوجيا للتنمية المستدامة، والشباب العربي للتنمية المستدامة، وفي كل الأنشطة سعينا نحو تعميق مفهوم التكامل والترابط وعدم التجزئة في العمل وللمزيد من التنسيق من خلال ضم أمانات المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة ضمن هذه البرامج.

والواقع إننا من خلال هذا الأسبوع نطرح مع الشركاء برامج جديدة للحوار من أجل بلورتها في أجندات عمل جديدة، لتوسع من دائرة الشراكة ولفتح آفاق جديدة في مجال التعاون والتنسيق من أجل تعميق العمل في التنمية المستدامة.

فنجد اجتماع لمائدة مستديرة رفيعة المستوى للمؤسسات التنظيمية المالية حول تعميق أدوات التمويل المستدام وتشكيل أدوار وحوافز واضحة لإشراك القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ خطة التنمية المستدامة، كما أن هناك مائدة مستديرة حول الفضاء وتسخير تكنولوجياته لصالح التنمية المستدامة، كما ويأتي الاستثمار في رأس المال البشري في مقدمة الاهتمامات لما يمثله من أهمية في ملاقاة تحدي مستقبل التنمية المستدامة.

وهناك جلسات تستهدف فهم أفضل لترابطات وتوازنات التنمية الريفية والحضرية وبما يحفظ توازنات الإنتاج والحفاظ على الأرض الزراعية وينظم الهجرة للمدن، ويجعل من حفظ وبناء شخصية وروح المدن موضوعاً جديراً بالتركيز والاهتمام في وقت يسعى البعض بخطط ممنهجة لتدمير شخصية وتراث مدن عربية عريقة.

كما ويأتي التعامل مع الفن والقوة الناعمة كقضية للتنوير المجتمعي بعدما أصاب مجتمعاتنا التطرف والإرهاب، فأصبح من الضروري لنبذ العنف والتطرف والتعصب أن نتبنى تعميق مفاهيم إيجابية نحو تنمية تتوازن فيها الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع الثقافية والوجدانية والروحية.

ومن وجهه نظري أرى أن ما يميز أجندة الأسبوع لهذا العام هو الثراء والتنوع في الموضوعات المطروحة وعمق ونضج المفاهيم والأفكار والقضايا المطروحة للمناقشة لأنها تتعامل مع احتياجات المواطن العربي بشكل واضح. وقد يعتقد البعض أن هذا

التنوع يشتت الانتباه عن الأهداف المحددة، ولكن الواقع أنه يبرز التكامل والترابط بينها فكلها تترابط في شبكة الأهداف والغايات وتعطى تنوعاً جيداً وعمقاً بصورة أفضل نحو الوصول للتنمية المستدامة.

السيدات والسادة،

يظل الهاجس الرئيسي للدول يتمثل في كيفية تأمين تمويل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة، وكيف يكون تمويلاً مستداماً قادراً على تنظيم وزيادة الموارد المحلية من خلال نظم أفضل وأكثر كفاءة نحو تحصيل الضرائب ودمج القطاع غير الرسمي داخل القطاع الرسمي للدولة وتفعيل أدوار للمجتمعات المحلية أكثر استقراراً ووضوحاً.

وهنا، تبرز الأدوار المطلوبة من البنوك العامة والخاصة، والمؤسسات الوطنية التنظيمية المالية، لتقديم الحوافز المطلوبة لدعم دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتشكيل صناديق سيادية، ودفع أكبر لأدوار البورصات وشركات التأمين ومؤسسات العطاء الاجتماعي، فالتمويل المستدام هو المدخل الأكثر أهمية لضمان نجاح سياسات وبرامج خطة التنمية المستدامة، وبه يمكن تحويل الإرادة السياسية لقدرة تنفيذية واعية.

لذا، يأتي التمويل المستدام على قمة أجندة الأسبوع لهذا العام، حيث تطلب تنظيم محوراً خاصاً بالتمويل المستدام، ضم العديد من الأنشطة ذات العلاقة على مدى الأسبوع يجتمع حولها مختلف الفاعلين في بناء هذا الملف وتعظيم نتائجه المرجوة والاستفادة من الفرص المتاحة أمام القطاع المالي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

والواقع أننا ندرك أهمية دور القطاع الخاص كما يدرك القطاع الخاص من جهة أخرى وبشكل متزايد اعتماده على وجود مجتمعات مرنة ومستقرة قادرة على تحمل

صدمات تغير المناخ والمخاطر الطبيعية وغيرها، في عالم تتعاظم فيه أسباب الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتبرز فيه تكنولوجيات جديدة ونماذج تجارية في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد الطبيعية وكفاءة استخدامها.

السيدات والسادة،

لا شك أن المنطقة العربية هي من أكثر بقاع العالم عرضة لمخاطر تفكك الدول الوطنية وما يعقبها من خلق بيئة غير مواتية للتنمية دافعة للتطرف والإرهاب والفقر والبطالة وخاصة ضد المرأة والأطفال والأشخاص ذوى الإعاقة، ومعيقة لتطلعات الشباب في بناء مجتمعات حديثة قادرة على تلبية طموحاته، كما شكل الصراع تطورات جيوسياسية واسعة وواقع إقليمي ودولي جديد يتطلب منا متابعته وملاحقه بؤره الساخنة وأثارها العابرة للحدود.

ونحن إذ نعي تماما الحالة القائمة، فإنه لا مخرج من هذه الأزمة إلا بالالتزام بالعمل من أجل استعادة دور الدولة الوطنية، وتحقيق التطلعات المشروعة لمواطنيها، من خلال تحديد واقع احتياجاتها والتعرف على أولوياتها في إعادة البناء والأعمار ومراعاة أن تكون خطة أهداف التنمية المستدامة هي الأساس الذي تتمحور حوله.

كما أنه من المؤكد أن تفاقم حالة الصراع أدى إلي تزايد شكوك الشعوب العربية حول فعالية نمط التنمية الذي كان سائداً لفترة طويلة والذي في ظله تنامى الصراع والعنف، وهذه الشكوك تجعل من الضروري إيجاد إجابة عن السؤال الذي يتعلق بكيفية تحسين أداء التنمية في الدول العربية في وقت مازال يغلب عليها الصراع وتردي الأوضاع الإنسانية، وبلغت حصيلة الصراع رقماً باهظاً في الأرواح، وتراجع كبير في مؤسسات واقتصاديات تلك الدول، وتدمير هائل في بنيتها التحتية، مع زيادة في نسب

الفقر والبطالة، بجانب آثار أخرى اجتماعية وبيئية وسياسية كبيرة يصعب تجاهلها عند التخطيط للتنمية.

من المهم أن نبحث في كيفية الاستفادة من الزخم الدولي الهادف إلي تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات، كمدخل نحو التعامل مع التحديات القائمة، وتحويلها إلي فرص جديدة لتحقيق الأمان والاستقرار والعدالة وخفض حده الصراع والعنف والنزوح لصالح تنمية حقيقية مستدامة للإنسان في المنطقة العربية، ولتكون التنمية المستدامة مدخلاً لفرص تحقيق السلام والأمن والعدالة وبما يحقق تطلعات شعوبها نحو السلام والتنمية والحياة الكريمة.

الحضور الكريم،

تقوم الحكومات سعياً إلى تحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة بالاستثمار في رأس المال المادي من خلال تأسيس البنية التحتية من الطرق الجديدة والجسور والمطارات والبنى التحتية الأخرى، وهو أمر هام للدول للتعامل مع قضايا التنمية وجذب الاستثمارات خاصة بالدول الخارجة من تحديات عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

إلا أن الاستثمارات تتطلب أيضا الاستثمار في رأس المال البشري، والذي عادة يكون الاهتمام به أقل بكثير، وهذا في رؤيتنا خطأ، لأن إهمال الاستثمار في رأس المال البشري يمكن أن يضعف القدرة التنافسية لدولنا العربية في عالم تتطور فيه المعرفة والتكنولوجيا بشكل متسارع ووتيرة عالية، عالم تحتاج الاقتصادات به لعدد متزايد من الكفاءات المؤهلة والمواهب للحفاظ على النمو، وهو ما يتطلب بناءً جيداً للإنسان، ولكن رأس المال البشري لا يتحقق من تلقاء نفسه، بل يجب أن ترعاه الدول، وهذا لأن الأفراد

كثيراً ما يعجزون عن النظر في الفوائد التي يمكن أن يحققها الاستثمار في الناس على المدى المتوسط والبعيد.

وعلى الرغم من مدى أهمية بناء الإنسان وتأهيله، ودور الحكومات في الاستثمار في رأس المال البشري، إلا أن سياسات الدول غالباً ما تعترض الطريق، لأن السياسيين يفتقرون إلى الحافز لدعم السياسات التي يمكن أن تستغرق عقوداً لسداد التكلفة، ولذلك يجب علينا التأكيد على أنه لكي تنمو الاقتصادات فالاستثمار في رأس المال البشري هو المدخل الصحيح، حيث يساعد الناس على انتشال أنفسهم من براثن الفقر.

السيدات والسادة،

على الرغم من وجود نقاط مظلمة في حاضرنا العربي فإنه من الجيد أن نعلم أن 14 دولة عربية قد نجحت وحققت أهداف الألفية فيما يخص التعامل مع قضية الجوع، وأنها اعتمدت نظم إدارة مائية وزراعية جيدة، ونظم تضمن وصول الطعام للجياع، وأن معدل السعرات الحرارية من الطعام بالمنطقة العربية يعادل مثيله في العديد من الدول المتقدمة، ولكننا بكل تأكيد نسعى للمزيد من الأمان البشري وهو يعتمد على منظومة متتابعة يشكل أمان الغذاء والأمن المائي جزءاً هاماً من مكوناتها.

لذلك كان علينا في الأمانة العامة أن نولي أهمية خاصة للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة"، في غير معزل عن الأهداف والغايات ذات العلاقة.

لذا، يمثل إنشاء "اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية"، والسعي لإعداد وأطلاق "مبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية" كخطة عمل عربية

معتمدة على المبادرات العربية والإقليمية الحالية بالمنطقة بشكل رئيسي مع استكمال الاحتياجات المستحدثة من خلال برامج ومشروعات جديدة.

والواقع أننا نرى أن ما يعطي لهذه اللجنة أهميتها في منظومة العمل العربي المشترك يتمثل في الشراكات الهامة التي تم بنائها في هذا الاتجاه لصالح تحقيق حياة أفضل وكريمة للمواطن العربي، تعمل بكل جدية على دعم جهود الدول العربية في تنفيذ الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

ولعلنا هنا أيضا نود أن نؤكد على أهمية التوازن بين التنمية الريفية والحضرية وكونها ضرورة لأنها ترتبط بتحديات قوية نتيجة لما ندركه جميعاً من تأثير من ندرة المياه، وانعكاسات تغير المناخ وتقلباته خلال المواسم الزراعية وتراجع الإنتاجيات الزراعية، فيلجأ العديد من أهل المناطق الريفية مع ضعف مستويات التنمية والخدمات الأساسية للنزوح للمدن.

ومع تزايد النمو الطبيعي للمدن مع عدم التوازن في توزيع الكثافة السكانية، تتضخم المدن الكبرى، وتنتشر الأحياء غير النظامية والعشوائية وتفقد المدن شخصيتها وروحها التي ميزتها، وتصبح مجرد مدن معظمها مريض ومثقل بمشكلاته وغالباً بلا هوية.

السيدات والسادة،

الواقع أن كثير من دول العالم استفادت أقصى استفادة ممكنة من ثمار التقدم الطبي في العلاج والوقاية، وتحسنت أوضاعها المعيشية بفضل التقدم العالمي وكنتيجة لاكتشاف الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، ارتفع متوسط الأعمار لسكان المنطقة، وأصبحت المرحلة التي تمر بها الآن دول المنطقة العربية تقع ضمن مرحلة النمو

السكاني المرتفع، وتتميز هذه المرحلة بتحسن ملحوظ في الصحة العامة ومستويات الدخول والتغذية، وتزايد نسب الشباب مما يخلق أيضاً واقعاً ديموجرافياً خاصاً.

ونحن نؤمن أن طاقات الشباب ضرورة حتمية لدعم التنمية المستدامة، غير أن مساهمتهم في الإنتاج تتوقف على الذين يزاولون منهم عملاً منتجاً. والواقع يشير أن كثير من الدول العربية لم تتمكن من الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة، على غرار مناطق أخرى من العالم والسبب في ذلك يعود لانخفاض مستوى إعداد وتأهيل وتدريب الشباب وبالتالي انخفاض معدلات التشغيل إلى مجموع السكان.

ومن جهة أخرى ننظر لقضية تسارع النمو السكاني المطرد على أنه يشكل أحد التحديات الرئيسية أمام جهود التنمية لتحقيق نمو اقتصادي فعال قادر على تخفيض مستويات الفقر والبطالة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان، ويصبح الإنفاق غير الكفء على الصحة والتعليم غير فعال في تنمية رأس المال البشري.

السادة والسيدات،

للإعلام ووسائل الاتصال الحديثة أدوار بالغة التأثير في بناء مجتمعات مستدامة ومنيعة خاصة في ظل ما تشهده المنطقة العربية من اهتمام واضح بأهداف التنمية المستدامة، وفي هذا المجال نؤكد أن "الخريطة الإعلامية العربية لتنفيذ التنمية المستدامة 2030" تشكل إطاراً للعمل العربي المشترك في مجال الإعلام، حيث أكدت الأمانة العامة من خلال هذه الوثيقة المرجعية على أهمية تعزيز دور الإعلام العربي في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة والإسهام بقوة في تفعيل استراتيجية التنمية المستدامة 2030، من خلال دوره التوعوي بأهداف التنمية المستدامة عامة، وقدرته على إبراز هذا الدور المتحقق على الأرض حيث أن الترابط بين كل من الاتصال

الشخصي ووسائل الإعلام يعدان أحد أسباب النجاح في تحقيق الإقناع والتأثير المطلوبين.

السيدات والسادة،

ما بين عنوانين حملهما الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بدأت بعنوان "نحو شراكة فاعلة" إلي عنوان "الانطلاق نحو العمل" ، قمنا بالكثير من العمل الجاد والمثمر في اتجاه دعم الدول العربية في الانطلاق لتحقيق خطة التنمية المستدامة، ولكن التحديات لا تزال كثيرة والفجوة بين الأحلام والواقع متسعة، ولكننا بدأنا العمل وذلك في حد ذاته تعاملاً مع الواقع وخطوة نحو المستقبل.

ونعول في هذا الاطار على شركائنا من المنظمات العربية المتخصصة، ومؤسسات العمل العربي المشترك والأمم المتحدة والبنك الدولي، والمجتمع المدني ومؤسسات العطاء الاجتماعي، والشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة للعمل معاً، كما ونتوجه للمجتمع الدولي لإعطاء أولوية خاصة لمنطقتنا العربية لما تواجهه من تحديات متعددة الأبعاد تهدد تحقيق مستويات التنمية المرجوة وتشكل تأثيرا سلبياً على التنمية العالمية.

السيدات والسادة،

أتمنى النجاح لهذه النسخة الثانية من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة وأن تحقق شعارها "الانطلاق نحو العمل"، والخروج بتوصيات تستفيد من إمكانات جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة والشركاء الإقليميين والدوليين لدعم دولنا العربية في مواجهة التحديات والعمل على تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لصالح حياة كريمة للمواطن العربي.

شكرا لحسن الاستماع

كلمة السيد منير ثابت نائب

الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقديم:

يتمثل نجاح تنفيذ خطة التنمية المستدامة بقدر نجاح الشراكات الفاعلة، وتمثل منظمات الأمم المتحدة الشريك الهام والفاعل في المنطقة العربية، في بناء السياسات والاستراتيجيات والبرامج والأنشطة الداعمة للدول العربية نحو تحقيق خطة أهداف التنمية المستدامة 2030، اسمحوا لي أن أحيي الدور القوي والمتميز للمنظمات والوكالات الأممية وأن أدعو السيد منير ثابت نائب الأمين التنفيذي للإسكوا لإلقاء كلمته.

معالي أمين عام الجامعة العربية السفير أحمد أبو الغيط،

معالي الوزيرة الدكتورة هالة السعيد،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

بدايةً، اسمحوا لي أن أشكركم على دعوتكم لنا كلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وإتاحةِ هذه الفرصة للتداول فيما نواجهه معاً من تحديات وما يمثل أمامنا من فرص على مسار التنمية المستدامة.

وحضورنا اليوم إنما هو تأكيد على قناعتنا جميعاً بأهمية استدامة التنمية وهو محور مناقشاتنا التي ستدور على مدى أسبوع كامل حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الداعمة لهذه الاستدامة.

إن التحديات الماثلة أمامنا تتعاظم، فهي متشعبة، تتفاقم بفعل النزاعات وتستلزم مواجهةً بإجراءات عاجلة، منسقة ومتكاملة.

إن تفاوت نسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق والفئات، ونسب البطالة والتهميش الاجتماعي وازدياد عدد السكان والتغير المناخي تزيد الاستدامة تعقيداً نظراً لترابط هذه التحديات بعضها ببعض. وهذه التحديات بدورها تزداد تفاقماً وتعقيداً في الدول التي تعاني من أزمات وصراعات مسلحة أو من احتلال عسكري كما هو الحال، للأسف، لمجموعة لا يستهان بها من دول منطِقتنا. فبات من المؤكد استحالة معالجة أي من هذه التحديات بمعزل عن الآخر. فسياسة استدامة التنمية تحتاج إلى حلول متكاملة وشاملة، وهذه هي إحدى الرسائل الأساسية لأجندة 2030.

ومن التحديات الكثيرة التي نواجها:

- النمو السكاني الذي تشهده المنطقة العربية، وهو الأسرع وتيرة في العالم. فقد تضاعف عدد سكان هذه المنطقة أكثر من ثلاث مرات منذ عام 1970 حتى بات يفوق 400 مليون نسمة. ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 520 مليون نسمة بحلول عام 2030، و680 مليون نسمة بحلول منتصف القرن، من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في الجزائر والسودان والعراق واليمن، وأن يزداد التوسع الحضري في كلّ مكان.
- ونسبة غير المشمولين بالحماية الاجتماعية من هؤلاء السكان تصل إلى 65% وحيثما وجدت الخدمات الاجتماعية، ولا سيما الرعاية الصحية

والتعليم، تكون مستنزَفةً في كثير من الأحيان، ما يحد من فرص تكوين رأس المال البشري ويضيق آفاق التنمية.

- والبطالة أو البطالة المقنعة تطال شاباً أو شابةً من كل ثلاثة شباب في المنطقة، ونسبتها بين الشابات والفتيات، البالغة 40%، هي الأعلى في العالم.
- والهجرة، التي هي من نتائج نقص فرص العمل، ليست ظاهرةً جديدة في المنطقة. وقد أدت الاضطرابات الاقتصادية والسياسية إلى ارتفاع سريع في معدلات الهجرة، فبحلول عام 2015 بلغ عدد المهاجرين 35 مليون فرداً مقابل 15 مليون مهاجر في التسعينات.
- والنزوح هو مصير من أبعدهم النزاع عن أوطانهم لينضموا إلى من هاجروا لأسباب اقتصادية، فثلاثون مليون شخص تقريباً نازحون قسراً في المنطقة، جلُّهم من النساء والفتيات، ويعتمد 60 مليون شخص على المساعدات الإنسانية.
- وويلات الحروب تودي بالأرواح وسُبُل كسب العيش ولكن أيضا بالمقدرات الاقتصادية. فتقديرات الإسكوا تشير إلى أن النزاعات، من خلال آثارها المباشرة وغير المباشرة، ألحقت بالنشاط الاقتصادي خسائر تجاوزت نصف تريليون دولار، وأدت إلى عجزٍ مالي قدره 250 مليار دولار.

الحضور الكريم،

لنتوقف قليلاً عند الفقر، وهو إحدى الآفات الكبرى. إن قياس معدلات الفقر بخط نقدي فقط قد يوحي بأن للفقر انتشار محدود لكن المؤشر الأكثر دقةً يعطي صورةً

أوضح عن الواقع، أي عن عدد الأشخاص الذين يعيشون ضمن مستوى معيشي منخفض، وهذا يرشدنا إلى صيغة للسياسة العامة تكون أكثر استجابةً للواقع.

فبالشراكة مع جامعة الدول العربية وجامعة أكسفورد ويونيسيف، وضعت الإسكوا مؤشراً للفقر المتعدد الأبعاد. ويبيّن هذا المؤشر أن أربعة أشخاص من كل عشرة في المنطقة العربية يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد. وأن شخصاً من كل أربعة أشخاص مهدد بالفقر إن ساء الوضع الاقتصادي جراء أزمة عالمية أو أُخرى محلية.

وتظهر الدراسات أن النمو الاقتصادي في العقدين الماضيين لم يعد بالفوائد المرجوة على المجتمعات في منطقتنا، كما أن مستويات عدم المساواة، إما بقيت على حالها وإما آلت إلى مزيد التفاقم. وفي عالم شديد الترابط، ليست أسباب الفقر وآثاره وليدة واقع ضمن حدود البلد الواحد فحسب. فالتحديات العابرة للحدود تساهم هي أيضاً في تعميق ظاهرة الفقر، ومنها ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واختلال شروط التبادل التجاري، والهجرة، والنزاع. ولذلك، لا بد أن تأخذ السياسة العامة في عين الاعتبار الواقع الإقليمي والعالمي.

وتعمل الإسكوا على القيام بالتحاليل والدراسات وتسليط الضوء على البيانات والمعطيات التي تؤكد على أهمية اعتماد مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في وضع سياسات الحد من الفقر التي تأخذ بعين الاعتبار ارتباط سياسة مكافحة الفقر بالسياسات التنموية الأخرى من جهة، ومن ارتباط مجموع سياسات التنمية الوطنية بالواقع الإقليمي والعالمي من جهة أخرى. ففي هذا السياق، نحن سعيدون جداً بالشراكة القائمة بيننا وبين الجامعة العربية حيث تتضافر الجهود لإجراء التحليلات الوافية من أجل تزويد صانعي السياسات بالمشورة العملية المتخصصة والمبنيّة على الأدلة.

والبطالة، لا سيما بطالة الشباب، وهي أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة، تحل في أعلى سلم أولويات العمل على صعيد السياسات العامة. فالبطالة تبلغ أعلى معدلاتها في صفوف الشباب من ذوي التحصيل العلمي، ولاسيما الإناث. وعلى مدى العقود الثلاثة المقبلة، يتوقع أن يكون 60 مليون شاب في عداد الباحثين عن فرص عمل في المنطقة العربية.

ونحن نعلم أن القطاع العام لم يعد قادراً على استيعاب مزيد من القوى العاملة منذ وقت طويل، وليس بوسع القطاع الخاص، بوتيرة نموه الحالية، أن يستقطب العدد الكبير من الشباب الداخلين إلى سوق العمل سنوياً. ولن يستطيع ذلك إن لم يعزز من إمكانياته من الاستفادة من التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية، فضلاً عن الاستمرار في النهج الحالي القائم على زيادة رأس المال. وأخيراً لا يستطيع القطاع الخاص غير النظامي، الذي يشكل بين 20 و80 % من الاقتصادات في منطقتنا (حسب البلد)، لا يمكنه هو الأخر استيعاب الشباب في فرص عمل لائق.

وتعمل الإسكوا على إعداد دراسات قطرية للدول الأعضاء في موضوع التشغيل، وتتعاون مع منظمة العمل الدولية لإعداد تقرير عن آفاق التشغيل في المنطقة، مع التركيز على إيجاد الحلول اللازمة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز دوره في التشغيل. وتأكيداً على الأهمية التي توليها الإسكوا لموضوع التشغيل، سنخصص له إحدى مطبوعاتنا الرئيسية التي ستصدر دورياً ضمن سلسلة آفاق التنمية في المنطقة العربية.

وإن عملنا في مجال التشغيل هو التزام برؤية شاملة للتنمية المستدامة تربط الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، وهي الهدف 1 المعني بالفقر، و2 المعني بالجوع، و4 المعني بالتعليم، و5 المعني بالمرأة

والمساواة بين الجنسين، و9 المعني بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، و10 المعني بالحد من أوجه عدم المساواة.

وبالعودة إلى السياسة الاجتماعية، تظِهر حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقتنا، في آن معاً، تحديات التهميش من جهة، وفرص مواجهة هذا التهميش من جهة أخرى. وحسب أكثر التقديرات تحفظاً، يعيش في منطقتنا 11 مليون شخص من ذوي الإعاقة. وهذا العدد مرشح للزيادة مع الشيخوخة، وكذلك في ظل الصراعات. ويشير مسحاً أجري مؤخراً عن اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان إلى أن واحداً من كل خمسة أشخاص هو من ذوي الإعاقة. وبوجه عام، يعاني ذوو الإعاقة أكثر من غيرهم من نقص التعليم ومن قلة النشاط الاقتصادي، خاصةً النساء والفتيات منهم في المناطق الريفية.

وتقدم الإسكوا منظوراً تحليلياً متكاملاً يغطي أبعاد الإعاقة من حيث نوع الجنس، إضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والتكنولوجية والإحصائية والاقتصادية، وتوصلت الإسكوا، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني، إلى تجميع أول دليل إقليمي لتحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالإعاقة في البلدان العربية. وفي سابقة هامة، توصلت الإسكوا إلى جمع المعنيين بالإحصاءات والمعنيين بصنع السياسات الذين غالباً ما كان كل منهم يعمل بمعزل عن الآخر. وفي الاجتماع العالمي بشأن إحصاءات أهداف التنمية المستدامة مؤخراً في إستكهولم، أشاد التحالف الدولي لذوي الإعاقة بالاجتماع المشترك الذي نظمته الإسكوا بين الإحصائيين وواضعي السياسات، باعتباره من أفضل الممارسات الجديرة بالمتابعة في المنطقة.

وفيما يتعلق بالبيئة، تشكل ندرة المياه، وتردي التربة، وتدهور الأراضي، والتلوث، وتغير المناخ ضغوطاً متزايدة على الموارد الطبيعية الشحيحة أصلاً والنظم الإيكولوجية المجهدة. ومبادرة ريكارد، وهي مبادرة إقليمية مشتركة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، تتوقع ارتفاعاً في معدل درجات الحرارة يصل إلى 5 درجات مئوية بحلول نهاية القرن. ومع تزايد الحر وتضاؤل الأمطار والضغوط على موارد المياه والأراضي المجهدة، ستكون التداعيات خطيرةً على الإنتاجية الزراعية، والعمل في الزراعة، وبيئة المدن، وصحة الإنسان فضلاً عن الأمن الغذائي.

والتنسيق في شؤون التكيف مع تغير المناخ يمكن أن يساعد الدول العربية في مواجهة هذه التحديات. وبناء على ذلك، قامت الإسكوا والشركاء الإقليميون بتدريب المسؤولون عن دعم سياسات التكيف مع تغير المناخ في الزراعة والنظم الإيكولوجية والمدن والصحة والتخطيط الاقتصادي، وذلك مع الاسترشاد بمبدأ الترابط بين أهداف التنمية المستدامة.

فيما نحن نسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق يتغير فيه المناخ على وتيرة عالية، تستطيع منطقتنا أن تستفيد كثيراً من الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي إن هي اتجهت نحو سياسات تنموية متكاملة في هذا الخصوص. وتقدم الإسكوا التدريب والمساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في شبكات الإمداد بالمياه، باستخدام تكنولوجيات الطاقة المائية الصغيرة، ولتقييم وحساب جدوى ضخ المياه بالطاقة الشمسية للاستخدام المنزلي والزراعي. وفي هذا السياق تتعاون الإسكوا مع جامعة الدول العربية على تعزيز قدرات المفاوضين العرب في

المفاوضات بشأن تغير المناخ، وزيادة وصولهم إلى التكنولوجيا الملائمة والتمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ.

السيدات والسادة،

إذا كان الفقر والتشغيل والإعاقة وتغير المناخ تحديات كبيرة ومادة أساسية للسياسات العامة المنشودة لتحقيق التنمية المستدامة، فإن مسألة تمويل التنمية المستدامة هي التحدي الأكبر في هذا السياق. ويشكل كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية جزءاً من مجموعة الأدوات اللازمة لتمويل التنمية كما حددتها خطة عمل أديس أبابا التي تشكل مفترقاً مهماً في التفكير في تمويل التنمية.

إن تقديرات الإسكوا تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية قد تراجع منذ عام 2006 بنسبة 60 في المائة، وأنه مقابل كل دولار يدخل إلى المنطقة، يخرج 1.8 دولار على شكل استثمارات عربية إلى خارج المنطقة. وتستثمر صناديق الثروة السيادية العربية 3.5 تريليون دولار، معظمها خارج المنطقة العربية، كما توجد ودائع بقيمة 230 مليار دولار في مصارف أجنبية. وكل ذلك يحرم المنطقة العربية من فرص كبرى لتمويل مبادرات التنمية المستدامة.

وهناك الكثير الذي يمكن فعله لتستعيد المنطقة الموارد المالية، منها توسيع رقعة إشراك القطاع الخاص وفق معايير يحددها عقد اجتماعي أكثر توازناً لا يحكمه نهج "تعميم التكاليف وتخصيص المنافع". وكذلك توسيع القاعدة الضريبية عن طريق تشجيع القطاع الخاص وتطويره وإخضاعه لسياسات ضريبية عادلة وفعالة. وقد اقترحت الإسكوا مجموعة من التوصيات في هذا الصدد، بما في ذلك تخصيص جزء من القروض

المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وللمشاريع الصديقة للبيئة، والاستفادة من موارد الصناديق السيادية للاستثمار في مشاريع خارج قطاع البنية الأساسية.

إن وضع وتنفيذ قواعد مالية للنفقات والإيرادات العامة تحدد بوضوح الأهداف في الأجلين المتوسط والطويل، هو ركن أساسي من أركان الاستدامة المالية. ويطرح تقرير الإسكوا الصادر في عام 2017 تحت عنوان "إعادة التفكير في السياسات المالية للمنطقة العربية" إطاراً لتصحيح المسار في السياسات المالية الكلية، للتمكن من التصدي لتحديات تحمل الديون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 1 و8 و10 و17. وقد وضعت الإسكوا في متناول الدول الأعضاء اطار تتبع يتيح لها النمذجة الرياضية لتوجيه عملية صنع السياسات المالية والصناعية والتجارية والاجتماعية، على مسار تنفيذ خطة عام 2030.

الحضور الكريم،

في الختام، لا يسعني إلا أن أشدد على الفرص التي يضعها في متناول المنطقة تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي. فالتكامل الاقتصادي هو محرك لتوليد الدخل، وتوسيع فرص التشغيل، وتشجيعِ الاستثمار. وقد أثبتت دراسات الإسكوا في الماضي أن تحسين النقل داخل المنطقة، وتيسير حركة العمال، وتنفيذ الاتحاد الجمركي، كلها تزيد من التبادل التجاري الذي بدوره يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%، وفي تخفيض البطالة بنسبة 4%.

ويؤكد تقرير التكامل العربي للإسكوا على هذه النقاط، ويوضح أيضاً العلاقة بين تحرير الخدمات والتقدم على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المعنية بالمساواة بين الجنسين والفقر والبيئة. وعليه إن تكثيف الجهود نحو تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الاستثمار وحركة العمال، والمعايير والإجراءات، وتنسيق

السياسات العامة، وغيرها من دعائم التكامل الاقتصادي الإقليمي العربي تساهم دون شك في استدامة العملية التنموية.

وفي هذا الصدد، بإمكان الدول الأعضاء الاستفادة من البحوث المتخصصة والدراسات المعيارية التي تجريها الإسكوا، ومن الخدمات الاستشارية والتقنية التي تقدمها بناء على طلب الدول.

والتكامل هو أيضاً مصدراً لبناء المناعة: فالبلدان التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحركة الناس والسلع والخدمات والأفكار تكتسب مناعة تقلص من احتمال وقوعها في الأزمات. وفي حال حدوث الكوارث، أكانت من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان، يكتسب الأمن بما فيه الأمن الغذائي مناعة من قوة علاقات الجوار. وأخيراً، يتيح التكامل الإقليمي التخصص الاقتصادي وتحقيق وفورات الحجم، وذلك يعزز فرص بناء السلام في منطقتنا على أسس متينة وتحقيق الازدهار لمجتمعاتنا وغدٍ أفضل لجميع أبنائنا.

الحضور الكريم،

إن المشاكل المشتركة والعابرة للحدود تتطلب حلولاً مشتركة وعابرة للحدود. وكما التحديات لا تعرف حدوداً، كذلك يجب أن تكون سياساتنا في التصدي لها، وبقدر ما تكون مقاربة تعددية الأطراف هي اليوم تحت المجهر أكثر من أي وقت مضى، فنحن اليوم أكثر حاجة للتحرك العاجل والجماعي من أي وقت مضى، مدركين صلات الترابط فيما بيننا والقوة التي نستمدها من أواصر الوحدة.

والإسكوا، بما تملكه من قدرة على حشد الخبرات الواسعة في نهج متعدد التخصصات لتصميم السياسات، ستواصل مناصرة الدول الأعضاء في تنفيذ نهج شمولي متكامل حقاً في التنمية المستدامة.

وشكراً

كلمة السيد عادل عبد اللطيف كبير المستشارين الاستراتيجيين بالمكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقديم:

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد أهم شركاء التنمية في المنطقة العربية، ويعمل المكتب الإقليمي للدول العربية على دعم الدول العربية نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، اسمحوا لي أن أدعو السيد عادل عبد اللطيف كبير المستشارين الاستراتيجيين بالمكتب الإقليمي للدول العربية بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لإلقاء كلمته.

معالى الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،

السيدات والسادة،

أود في بداية كلمتي أن أتقدم بالشكر إلى جامعة الدول العربية على دعوتها لمنظمتنا للمشاركة في هذا الاجتماع الهام بصفته محفلاً عربياً إقليمياً بامتياز للتداول والتفكير حول قضية التنمية المستدامة. ولا شك أن مثل هذا المحفل يكتسب قيمته من جامعته أعرق وأقدم تنظيم إقليمي في عالمنا الراهن نتمنى لها دائماً النجاح والازدهار وفى هذا السياق نتمنى للقمة التنموية في بيروت أيضاً النجاح.

السيدات والسادة،

أعدكم أن كلمتي ستكون كلمة مختصرة ولن أدخل كثيراً في معاناة الدول العربية ولكن هناك أربع نقاط رئيسية أود أن أتعرض لها في هذه الكلمة، أولاً ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم جهود الدول العربية منذ إطلاق خطة عمل 2030 في عام 2015 وهذه القضية الهامة وخاصة في ظل ما نقوم به الآن من إصلاح منظومة التنمية في الأمم المتحدة.

منذ إطلاق خطة عمل 2030 قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإطلاق ثلاث مسارات رئيسية:

المسار الأول هو مساعدة الدول في وضع ما يطلق عليه الطريق لتنفيذ خطة عمل 2030، ويتم هذا بالتنسيق مع المنسق المقيم في كل دولة وبالتعاون مع فرق الأمم المتحدة المتواجدة في هذه الدولة. ومنذ عام 2015 قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الدعم لحوالي ستة دول عربية في هذا السياق وبالتأكيد هذا الدعم سيستمر برغم ما سيتم من إصلاح بمنظومة الأمم المتحدة بداية من 2019.

ثانياً، يقوم أيضا البرنامج بدعم الدول في إعداد التقارير الوطنية الطوعية وكما تعلمون هناك ثماني دول عربية قامت بتقديم هذه التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذى يعقد دائما في شهر يوليو من كل عام، وقامت مصر بتقديم تقريرين حتى الآن.

ثالثاً، هناك الدعم الذى يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القضايا التي تقع في اختصاص البرنامج، خاصة قضايا الفقر والبيئة ثم قضايا الحوكمة فيما يتعلق بالتنمية الإدارية وقضايا مكافحة الفساد وقضايا التنمية المحلية وكل هذه القضايا تدخل في نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إذا حاولت متابعة مسار الإنجاز في الدول العربية من خلال قراءة التقارير الوطنية الطوعية التي قدمتها الدول، مما لا شك فيه أن هذه التقارير للمرة الأولى تتميز بشفافية عالية وتقوم معظم الدول التي قدمت التقارير ليست فقط بوضع الإنجازات بل أيضا إدراج التحديات التي تواجهها في تنفيذ الخطة، وذكر العديد منها معالى الأمين العام في كلمته مثل قضايا التمويل وقضايا إدماج القطاع الخاص.

الإنجاز الأهم من ذلك هو استطاعة الدول العربية الانتقال من المفهوم الخاص للتنمية من الأهداف الإنمائي الألفية إلى تنفيذ هذه الخطة بشكل يتناسب مع حجمها ومع تشعبها وخاصا فيما يتعلق بضرورة إدماج أطراف خارج القطاع الحكومي وخاصا القطاع الخاص.

هذا الانتقال من تنفيذ الأهداف الإنمائية الألفية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مما لا شك فيه يحتاج إلى مزيد من التفكير خاصةً أن الأهداف الإنمائية الألفية تقع في نطاق الالتزام الحكومي للمواطن بشكل أساسي لكن أهداف خطة التنمية المستدامة هي أوسع بكثير من ذلك وتحتاج أن يكون هناك تنسيق أكثر مع القطاع الخاص لأن كثير من هذه الأهداف لا تقع فقط في نطاق العمل الحكومي كما نعرفه بشكله الرسمي من وضع السياسات، ولكن خلق وظائف جديدة والتعرض لقضية تغير المناخ ليست فقط التزام حكومي لأن كثير من الصناعات يقوم بها القطاع الخاص وتحتاج أيضا إلى أن يكون هناك تفكير كيف يمكن تحويل وضعه الحالي إلى وضع أكثر استدامة في المستقبل.

القضية الثالثة هي قضية التحديات التي ذكرها معالى الأمين العام وزميلي العزيز منير ثابت وخاصةً من قضايا النزاعات، وهنا وفقاً للعديد من التقارير العربية الطوعية، إن قضية التعاون الإقليمي لازالت قضية موجودة على الورق ولا يتم التعامل معها بشكل جدى، وتعتبر جامعة الدول العربية هي أقدم تنظيم إقليمي قام بوضع خطة عمل للتعاون

الاقتصادي حتى قبل اتفاقية روما التي وضعتها الدول الأوروبية، وبالتالي أهمية التعاون الإقليمي هنا أن معظم الدول العربية لا تستطيع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بدون وجود تعاون إقليمي، وأن أغلب الاقتصاديات العربية حتى الدول الكبيرة سكانياً أو مالياً لن تستطيع تحقيق كثير من هذه الأهداف بدون أن يكون هناك تعاون إقليمي في مجالات التجارة وتغير المناخ وإدارة المياه، وهذه المسألة تحتاج في إعداد التقارير المستقبلية أن تؤخذ في الاعتبار بصفة أيضا أن كثير من الدول التي بها نزاعات لن تستطيع أن تنتقل، حتى إذا حدثت اتفاقيات سلام، إلى حالة أخرى بدون وجود هذا التعاون الإقليمي.

القضية الرابعة هي قضية خاصة بإدارة الإنجاز، معظم الدول العربية في تقاريرها الوطنية أشارت إلى قضية هامة جداً وهى قضية القياس بدون وجود بيانات قابلة للقياس وبيانات ممكن للدول أن تعتمد عليها في تحضير خططها المستقبلية، سيكون من الصعب جداً أن نقول في 2030 أنه تم إنجاز شيء محدد.

وإذا أخذنا المؤشرات التي توافقت عليها الدول لقياس أهداف التنمية المستدامة سنجد أن العديد من الدول العربية حتى الآن ليس لديها بيانات صالحة للقياس بل أن حتى بعض الدول لو دخلنا في قضايا المؤشرات الأساسية التي يمكن استخدامها من تعداد السكان، حتى هذه المؤشرات نادرة في كثير من الدول خاصةً الدول التي تعاني من نزاعات الآن.

سوريا أخر إحصاء كان في عام 2004، نفس الشيء بالنسبة لليمن، كما أن البحوث الخاصة بالأسرة المعيشية أغلبها بحوث قديمة وأحدثها نوعاً ما هي مصر في عام 2015، وبدون هذه البيانات سيكون من الصعب أن نتحدث عن أي تقدم محرز. ممكن للدول أن تنفق المال وتضع خطط، ولكن ستظل قضية القياس قضية صعب

الحديث عنها بدون هذه البيانات، لذلك فإن معظم منظمات الأمم المتحدة خاصةً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تولي هذه القضية اهتمام كبير لأنها تمثل الركن الأساسي في تحقيق أي تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في ختام كلمتي، أود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأؤكد أن لدينا فرصة هامة في القمة التنموية القادمة حيث يمكننا الخروج منها بالعديد من التوصيات التي يمكن أن تساعد في صياغة تصور عربي إقليمي حول التعاون مع قضية التنمية المستدامة خاصا وأن هناك تصور أفريقي يذهب حتى 2063، وليس بالضرورة للدول العربية أن تلتزم بهذا الإطار الزمنى 2030، لأننا نعلم أن كثير من الدول العربية لن تستطيع أن تحقق أهداف كثيرة في 2030 ولكن ممكن الالتزام بهذا الإطار الزمني الأوسع حتى يمكن تصور أن هناك عالم عربي جديد في 2040 أو 2050 خاصةً للدول التي تعيش في نزاعات لتعيش في وضع أفضل.

شكرا معالى الأمين العام

شكرا معالى الوزيرة

كلمة السيد أشيش خانة رئيس برنامج مصر واليمن وجيبوتي بالبنك الدولي

تقديم:

ساهم البنك الدولي كشريك متميز في نجاح إطلاق أسبوع التنمية المستدامة في نسخته الأولى، وتم خلاله توقيع مذكرة تفاهم تضمنت تقديم البنك الدولي للدعم للدول العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واليوم نتطلع لتفعيل برنامج التعاون مع البنك الدولي وتقوية الشراكة بيننا، اسمحوا لي أن أدعو السيد أشيش خانة ممثل البنك الدولي في القاهرة مدير برنامج التنمية المستدامة في مصر واليمن وجيبوتي.

His Excellency Secretary General of League of Arab States, Her Excellency Minister of Planning, Monitoring and Administrative Reforms and distinguished guests, Good morning and Sabah al Khair.

On behalf of Ferid Belhaj, Vice President of Middle East and North Africa for World Bank, let me thank you for providing us the opportunity to join Arab Sustainability Week and wish you all a very warm welcome.

We believe there is great value in our partnership with the Arab League. We have progressed a lot since the MoU was signed last year, as it was a distinctive milestone in our cooperation. It has strengthened our collaboration at the technical issues in education, water and energy cooperation and provided a valuable regional exposure.

We are now ready to move our partnership to next level, given the challenges that we face in the region. We believe we now need to think

about the next steps, both strategically and technically. As the region faces the daunting challenge of providing jobs to more than 300 million young people who will enter the job market by 2050, I want to highlight some of the new initiatives and orientations that the World Bank is embarking on, and which President Kim presented to the Arab governors at the Annual Meetings in Bali.

We strongly believe the Region needs to reinvent its economic model to meet the aspirations of its people. It needs a new vision – one where the State engages more effectively with youth, brings more women into the economy, and lays the foundations for new drivers of economic growth.

This vision focuses on three pillars: building human capital, crowding-in the private sector for development, and harnessing new technologies as tools for inclusive, sustainable economic growth. These are the topics we should address during this week.

Many of your countries have volunteered to be early adopters of Human Capital initiative. With aspirations rising and technology changing the nature of work, the need for a healthy and skilled population is critical for jobs of tomorrow. While the Governments of the region need to focus their budgets on improving human capital, there will never be enough public resources to match global development needs especially on large infrastructure projects.

That means we need to use our resources to crowd in private sector investment and make sure that the investments help the poor and marginalized sections of societies. Our Maximizing Finance for Development approach has been successful in Jordan, Egypt, and Iraq,

especially in energy sector and need to replicated across other sectors now and in other countries.

Finally, our countries have to develop a more sophisticated digital economy that takes advantage of its young, educated workforces. This will require not just the provision of public goods – including digital ones – but also an overhaul of the regulatory system to ease entry into the market for new businesses.

These are the three themes I put forward to you today. I hope this event can create even stronger momentum in our cooperation.

While each country in the League is unique and would require adaptation of these three themes to their context, the strategic orientation of the three themes remain valid even for countries under conflict given the significant need for economic transformation and providing jobs to youth and women.

This would also require a very different way of working by Governments, regional organizations like the League, as well as multilateral institutions like ourselves – one that pushes collaboration to greater levels across governments and ministries, agility in our responsiveness, and innovation in our approach. But future does not provide us a choice and we stand ready to work together on these thematic priorities.

Thank you again and we look forward to a successful Arab Sustainable Development Week and our greater cooperation going forward.

كلمة فخامة رئيس جمهورية مصر العربية ألقتها بالإنابة معالى الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية

تقديم:

احتضنت جمهورية مصر العربية الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسختيه الأولى والثانية، برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، وفي هذا العام تأتي وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بقيادة معالي الوزيرة الدكتورة هالة السعيد لتحقق مفهوم الشراكة بصورة متميزة. والحق أننا في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية نثمن عالياً الجهد والتعاون والشراكة الكاملة التي تميز بها الإعداد المشترك هذا العام، وكذلك تنظيم "يوم مصر" لاستعراض التجربة المصرية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

اسمحوا لي أن أدعو معالي الوزيرة الدكتورة هالة السعيد لإلقاء كلمة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية في افتتاح النسخة الثانية من الاسبوع العربي للتنمية المستدامة.

معالي السيد أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية،

معالي السادة الوزراء والسفراء،

السيدات والسادة الحضور،

يسعدني في البداية أن أنقل إليكم تحيات وترحيب فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد الفتاح السيسي بمناسبة افتتاح أعمال الأسبوع العربي الثاني للتنمية المستدامة، كما أنقل إليكم خالص تمنياته لأعمال هذا الأسبوع بالتوفيق والنجاح، وأتشرف بأن أُلقى بالإنابة عن سيادته كلمة بمناسبة افتتاح هذا الحدث.

السيدات والسادة الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي سعادتنا أن نجتمع اليوم سوياً في رحاب الجامعة العربية وعلى أرض الكنانة مصر، والتي ترحب وتعتز دائماً بضيوفها من الدول العربية الشقيقة، وكافة دول العالم الساعية للتنمية والمتطلعة لمستقبل أفضل يسوده الأمن والسلام والرخاء للجميع.

فبعد النجاح الذي شهده الأسبوع العربي الأول للتنمية المستدامة، والذي حرصت مصر على استضافته وتنظيمه في شهر مايو العام الماضي، بتعاون مثمر مع كل من جامعة الدول العربية والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، تحت شعار "نحو شراكة فاعلة"، ها نحن اليوم نستكمل ما بدأناه سوياً من عمل في إطار هذه الشراكة الفاعلة وهذا التعاون المثمر لنطلق معاً النسخة الثانية من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، تحت شعار "الانطلاق نحو العمل"، والذي تستمر فعالياته على مدار الأيام الأربعة القادمة بمشاركة واسعة ورفيعة المستوى من ممثلي الحكومات والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمرأة، والشباب، والإعلام، بالإضافة إلى المنظمات العربية والإقليمية والدولية، والجامعات والمراكز البحثية المتخصصة، وذلك بهدف استمرار التعاون في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، والانطلاق بالشراكات نحو تحقيق أهداف المجتمعات العربية، والعمل على إيجاد الحلول لقضايا التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

السيدات والسادة،

نجتمع اليوم في وقت يشهد فيه العالم أجمع وفي القلب منه منطقتنا العربية ظروفاً ومتغيرات اقتصادية وسياسية متسارعة وفي غاية الأهمية، تفرض مزيداً من الأعباء والتحديات، وتؤثر سلباً على الجهود التي تبذلها الحكومات لتحقيق التنمية مما يتطلب منا مضاعفة الجهد والعمل الجاد الحثيث.

وقد أولى المجتمع الدولي خلال العقدين الأخيرين اهتماماً كبيراً بعملية التنمية المستدامة والجهود الأممية لتحقيقها، حيث اعتمد قادة العالم خلال الدورة السبعين للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 "خطة التنمية المستدامة 2030" إدراكاً لحاجة دول العالم لخطة جديدة لاستكمال الجهود لتحقيق التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، وقد حظيت هذه الخطة بموافقة 193 دولة من الدول الأعضاء بالأممِ المتحدة، وحددت الخطة 17 هدفاً لتحقيق التنمية المستدامة و169 غاية لمتابعة وقياس تنفيذها، ودخلت هذه الخطة بالفعل حيز التطبيق والنفاذ في الأول من يناير 2016، لتمثل الركيزة الأساسية التي تنطلق منها الأهداف والخطط التنموية الوطنية والإقليمية.

وكانت الدول العربية سباقة، سواء في إطار جماعي أو في إطار وطني، في الالتزام بالأهداف الأممية لخطة التنمية المستدامة 2030، حيث أبدت الدول العربية التزامها بهذه الأهداف الإنمائية في إطار جامعة الدول العربية، فبادر القادة العرب خلال القمة العربية السابعة والعشرين التي عقدت في نواكشوط في عام 2016 باتخاذ قرار يقضي بإنشاء آلية عربية تتولى متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية، وتم تفعيل ذلك بإنشاء "اللجنة العربية للتنمية المستدامة" لرصد ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتقديم الدعم لجهود الدول العربية في تنفيذ خططها الوطنية، وهي تعد تأسيس لعمل عربي مشترك في مجال التنمية المستدامة، وأحدى

الآليات التي يمكن أن نعول عليها لتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال.

كما أبدت العديد من الدول العربية التزامها بتنفيذ هذه الأهداف في الإطار الوطني، من خلال وضع الخطط الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، فأطلقت عشر دول عربية استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وكانت مصر من أوائل هذه الدول بإطلاق "استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030"، والتي تم إطلاقها في فبراير عام 2016 لتشكل الإطار العام المنظم للخطط التنموية وبرامج العمل المرحلية للدولة المصرية خلال السنوات المقبلة.

وقد حرصت مصـــر على أن تتسق هذه الرؤية مع الأبعاد التنموية الأممية الثلاثة؛ البعـد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، كما حرصت مصر على أن تكون صياغة وإعداد وتنفيذ رؤية مصر 2030 من خلال شراكة بين الحكومة وكافة أصحاب المصلحة من شركاء التنمية من القطاع الخاص والمجتمع المدني، كما تولي رؤية مصر 2030 اهتماماً خاصاً بتوسيع مشاركة كل من الشباب والمرأة في تنفيذ برامج هذه الاستراتيجية، من خلال عقد برامج التدريب وبناء القدرات ودعم ريادة الأعمال، وبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة لتشجيع مشاركتها في سوق العمل، وتوفير المناخ الملائم لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف خلق فرص العمل اللائق.

السيدات والسادة،

تعمل مصر على المشاركة الفاعلة في كافة مبادرات التنمية العالمية والإقليمية، وذلك من واقع مسئوليتها وحرصها الدائم على التعاون مع كافة أطراف المجتمع الدولي تجاه قضايا التنمية، فتشارك في الجهود الأممية لتحقيق التنمية المستدامة في إطار الأمم المتحدة من خلال خطة التنمية المستدامة 2030، كما تحرص على تبادل المعرفة

والخبرات والتجارب الناجحة في هذا المجال، حيث شاركت مصر في المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي عقد في نيويورك في شهر يوليو الماضي، وبادرت مصر خـلاله ضمن 47 دولة من بينها 8 دول عربية بعرض تقرير المراجعة الوطني الطوعي لجمهورية مصر العربية VNR، والذي تناول الإنجازات التي حققتها الدولة المصرية في عدد من المجالات منها: الصحة، والمياه النظيفة، والطاقة المتجددة والمدن المستدامة، كما نظمت مصر عدد من الأحداث الجانبية على هامش أعمال المنتدى سواء بصفتها الرئيس الحالي لمجموعة الـ 77 والصين أو بصفتها الوطنية تمحورت حول "الاقتصاد الأخضر وتوظيف الشباب" و "دور التكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة" و "نحو مزيد من المدن المستدامة في مصر"، واستعرضت خلالها الإنجازات المصرية في هذه الموضوعات.

كما تشارك مصر بفاعلية في جهود تنفيذ أجندة تنمية افريقيا 2063 من واقع اعتزازها بانتمائها الإفريقي، وتأكيداً على حرصها على التعاون والتنسيق المستمر مع أشقاءها في الدول الأفريقية في مختلف المجالات خاصة في المجالات الاقتصادية والتنموية، بما يسهم في خلق الفرص التجارية والاستثمارية المشتركة لتوفير الاحتياجات التنموية المتزايدة لدول القارة، فيحظى دعم هذا العمل والتعاون المشترك بأولوية لدى مصر في ظل رئاستها للاتحاد الافريقي عام 2019.

السيدات والسادة،

أكدت مصر خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي أن الالتزام الدولي بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يعد أحد الشروط الضرورية لقيام نظام عالمي مستقر، وأفضل السبل للوقاية من النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية، فمع الترحيب بالتوافق الذي تم التوصل إليه في إطار الأمم المتحدة حول خطة 2030

للتنمية المستدامة، إلا أننا نؤكد أن تنفيذ تعهدات هذه الخطة الطموحة، يقتضي وضع المعالجات لعدد من المشكلات ويأتي من بينها مشكلة تمويل التنمية وذلك من خلال العمل على توفير مناخ دولي ملائم لتدفق الموارد اللازمة للتنمية دون مشروطيات، بالإضافة إلى دعم الجهود الوطنية لحشد التمويل للتنمية.

فتظل قضية تمويل التنمية أحد أهم المحددات لمدى قدرة الدول على المضي قدماً في تنفيذ برامج ومشروعات تحقيق التنمية المستدامة، فلعلكم تتفقون معي أن أهم ما يجمع خطط وبرامج تحقيق التنمية، سواء في الإطار الأممي من خلال خطة التنمية المستدامة 2030، أو في الإطارين العربي والوطني، هو حاجتها لتوفير التمويل وتعبئة الموارد اللازمة، ويرتبط بذلك حاجتها الماسة لشراكة فاعلة بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية لتوفير الاحتياجات التمويلية المتزايدة، حيث قدرت العديد من الدراسات حاجة العالم إلى الانتقال من الحديث عن المليارات إلى تريليونات الدولارات لتمويل برامج تحقيق التنمية المستدامة، فقدر تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية عام 2018 حجم الاحتياجات التمويلية لكافة دول العالم لتلبية أهداف التنمية المستدامة بمبلغ يتراوح بين 5 – 7 تريليون دولار سنوياً حتى عام 2030، وتحتاج دولنا العربية وحدها لنحو 230 مليار دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار الحديث عن التحديات التي تواجه دولنا العربية في سبيل تحقق التنمية المستدامة، فمن الضروري أن نشير إلى الحاجة إلى خلق فرص العمل والتشغيل في ظل ارتفاع معدلات البطالة، والتي تعد أحد أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه دولنا العربية، فوفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العربي الصادر عن صندوق النقد العربي في سبتمبر 2018 بلغ معدل البطالة في الدول العربية 15% في عام 2017 وهو يتجاوز ضعف المعدل العالمي البالغ 5.7% في حين بلغ معدل البطالة بين الشباب في الدول

العربية 29% وهو المعدل الأعلى في العالم، وتزداد التحديات في ظل ارتفاع نسبة الشباب في الدول العربية، حيث يبلغ عدد من هم دون عمر 30 عاماً نحو 60% من السكان (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016).

فهذه القوة البشرية الهائلة على قدر ما تفرضه من تحديات، تحمل في طياتها أيضاً العديد من الفرص التي ينبغي علينا الاستفادة بها من خلال تشجيع الاستثمار في البشر، فنحتاج في عالمنا العربي إلى رؤية وخطة واضحة يتشارك في تنفيذها كافة الدول والمنظمات والمؤسسات المالية العربية لإعادة بناء الإنسان العربي وتعظيم الاستفادة من قدراته بما يدعم جهود تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي إطار الحديث عن الاستثمار في البشر، أود أن أشير إلى أن الدولة المصرية تولي أهمية قصوى لهذا الاستثمار، فقد وضعت الدولة خطة شاملة لبناء الإنسان المصري، تمثل أحد المحاور الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة في الفترة 2018-2022، حيث وجهت بأن يكون بناء الانسان المصري على رأس أولويات الدولة المصرية وخطط التنمية. وعند الحديث عن بناء الانسان المصري، فإننا نتحدث هنا عن نظرة ومفهوم شامل يتضمن بناء الإنسان المصري من كافة الجوانب سواء في الصحة أو التعليم أو الثقافة أو الرياضة، والهدف هو تكوين وبناء شخصية مصرية قادرة على التعامل الإيجابي مع المستجدات المحلية والدولية.

وأود أن أؤكد مجدداً أن عالمنا العربي مطالب أكثر من أي وقت مضى في ضوء ما يواجهه من تحديات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية، بالعمل على رفع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام بالتركيز على تنويع الهياكل الاقتصادية، والتحول نحو اقتصادات المعرفة، وتشجيع وتبني عدد من الإصلاحات الهيكلية لزيادة مستويات مرونة أسواق

العمل والمنتجات ورفع الانتاجية وتعزيز التنافسية، والارتقاء بمستويات رأس المال البشري من خلال التركيز على تحسين مستويات خدمات التعليم والصحة، وزيادة مستويات مشاركة المرأة في القوة العاملة، وخلق مزيد من فرص العمل اللائق للشباب بتشجيع ريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل الحر وتشجيع الابتكار.

كما أنه من الضروري أن تعمل دولنا العربية بشكل جاد على تنمية كافة المعاملات البينية خاصة في مجال التجارة والاستثمار والتمويل المشترك، وتوظيف هذه المعاملات بشكل تكاملي بما يتناسب مع ما تتمتع به الدول العربية من موارد وإمكانيات وما تواجهه من احتياجات، وبما يدعم جهود الدول لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

السيدات والسادة،

يوفر الأسبوع العربي للتنمية المستدامة فرصة مناسبة للقاء وتبادل الخبرات والتجارب، والحوار الجاد والمتواصل بين كافة الشركاء الفاعلين في مجال تحقيق التنمية المستدامة في دولنا العربية، فدعونا ننتهز هذه الفرصة للخروج برؤى واضحة وبرامج عمل قابلة للتطبيق تتكامل من خلالها الجهود الوطنية والإقليمية وكذلك الدولية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تلبي تطلعات شعوبنا، مع الإدراك أن تحقيق التنمية المستدامة سيتم بالإنسان ولصالح الإنسان.

وأتمني لكم في الختام أن تكلل مداولات محفلكم الهام بالنجاح في دفع جهود تحقيق التنمية المستدامة لصالح المواطن العربي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رابعاً: جلسات الأسبوع

"دور الشراكات الذكية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية"
الاثنين 20 نوفمبر 2018
القاعة الكبرى (13:30-12:00)

الميسر

- **الدكتور رامي أحمد** المبعوث الخاص لأهداف التنمية المستدامة للبنك الإسلامي للتنمية وكبير مستشاري رئيس البنك الإسلامي للتنمية

المتحدثون

- **الدكتورة هالة السعيد** وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية
- **الأميرة هيفاء بنت عبد العزيز آل مقرن** الوكيل المساعد لشئون التنمية المستدامة وشؤون مجموعة العشرين بوزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية
- **الدكتور عبد السلام ولد أحمد** المدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

- **الدكتور إسماعيل عبد الغفّار** رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

- **الدكتورة نهى المكاوي** مدير المكتب الإقليمي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمؤسسة فورد

- **الدكتور وليد عبد الوهاب** المدير العام لبرامج الدول بالبنك الإسلامي للتنمية

محور الجلسة:

لعبت الشراكات متعددة الأطراف الدور المحوري في تنفيذ برامج وخطط التنمية على المستوى القطري والدولي، وتشير التقارير الصادرة مؤخراً بأن الشراكات التي تتبع استراتيجيات متوافقة مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة تستطيع فتح الآفاق أمام فرص اقتصادية عبر 60 موقعاً / قطاعاً بقيمة تفوق 12 تريليون دولار، واستحداث ما يصل إلى 380 مليون وظيفة جديدة على مستوى العالم بحلول عام 2030.

وفي حين كان اعتماد نجاح جهود التنمية في الماضي إلى حد كبير على توافر الموارد المالية والإرادة السياسية، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيعتمد في المستقبل على قدرة مختلف الشركاء على العمل معاً بروح جديدة وبفكر يعتمد على معطيات الاقتصاد المعاصر الذي يحقق الربح لكل الأطراف.

فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية لعام 2030، فإن التحدي الكبير الذي يواجه الدول العربية يتطلب إرساء شراكات ذكية وعمل جماعي على جميع المستويات، إذ لا يمكن لأي دولة أو قطاع أو شريحة من المجتمع تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل منفرد.

وتخبرنا التقارير والدراسات أننا إذا نجحنا في العمل معاً في الدول العربية فإننا يمكن أن نوفر فرص استثمارية جديدة بقيمة 637 مليار دولار، واستحداث 12.4 مليون وظيفة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول عام 2030.

استطاعت هذه الجلسة أن تكون منبرًا لصانعي السياسات والعاملين بحقول التنمية المختلفة والمنظمات الدولية لمناقشة المبادئ التوجيهية حول كيفية صياغة الشراكات الاستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية، وتقديم مراجعات نقدية حول الشراكات السابقة التي تمت بهدف دعم التنمية المستدامة في العالم العربي، كما هدفت هذه الندوة إلى توفير مساحة لتبادل الخبرات القطرية، ودراسات الحالة، وأفضل الممارسات في بناء الشراكات الناجحة بين أصحاب المصلحة المتعددين.

كما ناقشت الجلسة عدة موضوعات وطرحت مجموعة من الأسئلة مثل نوع الشراكات التي نحتاجها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمكونات الرئيسية للشراكات الاستراتيجية الناجحة مع أصحاب المصلحة المتعددين، ولماذا نجحت بعض الشراكات ولم تنجح الأخرى، وماهي طبيعة الشراكة التي يمكن أن تقيمها الدول مع البرلمانيين وقطاع المجتمع المدني والقطاع الخاص في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما استعرضت تجارب الدول العربية والبنوك المتعددة الأطراف في إقامة شراكة ذكية لأهداف التنمية المستدامة.

التوصيات

1. تحتاج الدول العربية إلى إصدار تقارير فصلية تحدد فيها الثغرات والإجراءات المطلوبة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويين الوطني والمحلي، لمراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
2. هناك حاجة ماسة إلى بذل جهود حثيثة لتعبئة الموارد من القطاع الخاص من خلال الشراكات الذكية لتمويل أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي، فنحن بحاجة إلى 230 مليار دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية، وتبلغ فجوة التمويل لدينا أكثر من 100 مليار دولار سنوياً.
3. ضرورة العمل على تطوير وتعزيز مفاهيم الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص.

4. ضرورة التركيز أكثر على التمكين الاقتصادي.

5. إشراك الشباب في الخطط الإنمائية.

6. يقوم البنك الإسلامي للتنمية بدعم الدول الأعضاء في تطوير المراجعات الوطنية الطوعية من خلال آليات الربط العكسي، حيث يمكن للدول الاستفادة من تجارب بعضها البعض في عملية إعداد تقاريرها ومراقبة التقدم. هذه الطريقة تستحق التكرار في مؤسسات أخرى وينبغي الاستفادة منها، خاصة بالنسبة للدول العربية التي لم تعد تطلق بعد مراجعاتها الوطنية الطوعية.

"التمويل المستدام"
الاثنين 19 نوفمبر 2018
القاعة الكبرى (13:45 – 15:15)

<u>الرئيس</u>

- **السيد ريتشارد ديكتس** منسق الأمم المتحدة المقيم بمصر

<u>المتحدثون</u>

- **السيدة هيلاري بنينجتون** نائب الرئيس التنفيذي بمؤسسة فورد
- **السيد غيوم ديلاندانديي** محلل سياسات التمويل التنموي بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD
- **السيدة نورا سليم** المدير التنفيذي بمؤسسة ساويرس
- **الدكتور أحمد فؤاد** ممثل اتحاد المصارف العربية

محور الجلسة

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما بين 5 إلى 7 تريليون دولار أمريكي، مع وجود فجوة في الاستثمار في الدول النامية تبلغ نحو 2.5 تريليون دولار. وفي الوقت نفسه، أظهر تقرير حديث أعدته لجنة الدعم التنموي بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD DAC أنه في عام 2016، وصل إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى معدل مرتفع بلغ 142.6 مليار دولار.

من المتوقع أن تساهم كل من مصادر التمويل الخاصة (بما في ذلك الاستثمار المالي والاستثماري) والموارد العامة (بما في ذلك المحلية والدولية) بتريليونات الدولارات من أجل التنمية المستدامة خلال الأعوام القادمة.

ناقشت الجلسة أثر الاستثمار الذي يهدف إلى توليد آثار اجتماعية أو بيئية مفيدة ومحددة، بالإضافة الي المكاسب المالية وكيفية خلق حوالى 380 مليون وظيفة في حال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

دور المستثمرين المؤسسيين كمصدر محتمل لتمويل التنمية المستدامة، وذلك بسبب حجم الأصول التي يديرونها، وبسبب الالتزامات طويلة الأجل لبعض المستثمرين، والتي من شأنها أن تمكن الاستثمار اللازم الطويل الأجل للتنمية المستدامة.

التوصيات

1. **إن جوهر التنمية المستدامة هو تعزيز الشراكات مع المؤسسات والقطاعات الخاصة كذلك المنظمات غير الحكومية**
2. **الاستثمارات ستعمل علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأيه موارد مالية تستطيع إحداث تأثير كبير علي العملية الاستثمارية.**

3. الاستثمارات المباشرة لحل المشكلات كالفقر والقضايا البيئية بالغة الخطورة.
4. مشروع الطاقة الشمسية بجمهورية مصر العربية (أسوان) كان ضروري حيث انه مشروع مستدام ويستلزم تمويله كبنية تحتية ، حيث تبلغ القيمة الاستثمارية للطاقة الشمسية في العالم 400 مليون و6 آلاف فرصة عمل.
5. أهمية توسيع الشركات مع الأكاديمية لما لها من دور مهم في التفكير والابتكار كـ MIT لاستيعاب مخاطر عدم وجود العائد المالي مثل التمويل المرن المستدام في المنح.
6. أهمية الدور الذى تقوم به مؤسسات العطاء الاجتماعي في الأنشطة التمويلية عن طريق تقديم القروض والمنح الخاصة بالتمويل.
7. الإشارة إلى أن التكنولوجيا المالية من الممكن اعتبارها من حلول التمويل المستدام.

" التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات "
الاثنين 19 نوفمبر 2018
القاعة الكبرى (16:15 – 18:00)

الرئيس

- **السفير حسام زكي** الأمين العام المساعد رئيس مكتب الأمين العام بجامعة الدول العربية

المتحدثون

- **السيدة كارميلا جودو** المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة الدولية للهجرة
- **السيد زياد عبيدات** أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالمملكة الأردنية الهاشمية
- **السيدة نجلاء علي مراد** مدير عام استراتيجية التخفيف من الفقر بوزارة التخطيط بجمهورية العراق
- **الدكتور عبد السلام ولد أحمد** المدير الإقليمي بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

- **السيد نيكولاس أوبرلين** نائب المدير الإقليمي ببرنامج الغذاء العالمي

- **السيدة/ مهرناز موستافافي** رئيسة وحدة الأمن البشري، الأمم المتحدة

- **السيد/ كيشان خوداي** المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

محور الجلسة

جمعت هذه الجلسة الشركاء الرئيسيين لمناقشة التحديات المختلفة التي تواجهها الدول في النزاعات من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتم إجراء مناقشة مع الجمهور حول التحديات والإجراءات المطلوبة.

وأوضحت ممثلة دولة العراق أن الدولة تواجه عدة مشكلات كتدمير في البنية التحتية، والتنمية والهوية وما تسبب فيه تنظيم داعش من تدمير ونزوح للألاف من الناس إلى مناطق أخرى، مما اضطر الحكومة العراقية الى إنفاق ما يقرب من 30% من الدخل على التسليح، بينما تنفق 9% على التعليم و3% على الصحة.

كما تم عرض رؤية العراق لعام 2030 والتي تشمل ثلاث محاور هي محور الحوكمة الرشيدة، محور التنمية البشرية، والمحور البيئي.

وأوضح السيد زياد عبيدات **المشكلات التي لحقت بالمملكة الأردنية الهاشمية والتي تمحورت حول المواضيع التالية:**

- **تأثير النزاعات التي تحدث بالمنطقة على الأردن بشكل مباشر أو غير مباشر على قطاعات التنمية.**
- **نسبة تدفق اللاجئين إلي الأردن والتي يصل عددها إلى ما يقارب 30%، مما يؤثر على عناصر التنمية، حيث تعتبر الأردن من أفقر ثلاث دول في العالم في المياه، مما اضطر الدولة إلى اللجوء لمياه الآبار لسد حاجة المواطنين واللاجئين.**

- **الاكتظاظ الكبير في المدارس ووجود نقص كبير في المعلمين والضغوط المتزايدة على المستشفيات مع تأثر وتراجع غير مسبوق في الصادرات وبالتالي، ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير.**

التوصيات

1. **التركيز على التنمية والحد من الكوارث وإضافة الاستثمارات في المجتمعات للمساهمة في الحد من الهجرة.**
2. **وضع حلول للمشاكل وبحث سبل التعاون والشراكات ووضع استراتيجيات لدعم وتعزيز الاقتصاد.**
3. **المساهمة في إيجاد وسيط لحل المشكلات مثل المساهمات المالية والمعونات.**
4. **النظر في عدم تمكين الشباب من المشاركة بفعالية في خطة التنمية.**
5. **عدم تجاهل وإنكار الظواهر السلبية مثل التغير المناخي والتصحر والجفاف وندرة المياه والعجز في توفير الغذاء التي تؤدى إلى التوتر الاجتماعي في المجتمعات وظهور الاضطرابات والنزاعات المسلحة.**
6. **الاهتمام الاستثمار في مجالات الصناعة لما لها من قدرة على استيعاب الكثير من البطالة في المنطقة وبالتالي تعمل على تخفيف الضغوط الاجتماعية لاسيما في الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة.**

"التعليم كأحد ركائز الاستثمار في رأس المال البشرى"
الثلاثاء 20 نوفمبر 2018
قاعة كونراد (9:00 – 10:30)

<u>الرئيس</u>

- **الدكتور إسماعيل عبد الغفار** رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

<u>المتحدثون</u>

- **معالى الدكتور طارق شوقي** وزير التربيــة والتعليم بجمهورية مصر العربية
- **الدكتورة هيفاء أبو غزالة** الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاجتماعية بجامعة الدول العربية
- **الدكتورة جهاد عامر** رئيس لجنة الشباب بالمجلس الأعلى للثقافة وعضو البرلمان المصري
- **الدكتور خالد زكريا أمين** مدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية بمعهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية

- **السيدة حنين إسماعيل سيد** رئيس فريق عمل برامج التنمية البشرية في لبنان وسوريا والأردن بالبنك الدولي

محور الجلسة

يمثل رأس المال البشري المعرفة والمهارات والإمكانات والقدرات والصفات والخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد والتي لها صلة بالنشاط الاقتصادي، ولا يرتكز رأس المال البشري فقط على المهارات والمعارف والقدرات التي يمتلكها الأفراد، بل أيضاً يركز على مدى استخدام ما يمتلكه الفرد استخداماً منتجاً مرتبطاً بالنشاط الاقتصادي.

وتُعد الخبرات أحد أهم مكونات رأس المال البشري، سواء الخبرات العملية أو الحياتية، أما المؤهلات فتُعد أحد المكونات الرئيسية لرأس المال البشري، حيث أن المؤهلات العلمية والمهنية في تطوير المعارف وتنمية المهارات واكتساب القدرات لم تكن من العوامل المؤثرة على رأس المال البشري فحسب، بل تعمل على تباين قدرات الدول في التنافسية العالمية.

أما الإبداع والابتكار فيمثلان أحد المكونات الهامة لرأس المال البشري خاصة في ظل العالم المتنامي والمتسارع وانتشار التكنولوجيا، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري ما هو إلا الإنفاق على تطوير قدرات ومواهب ومهارات الإنسان بحيث يتوافر لديه مكونات رأس المال البشري وبالتالي يزيد معدل إنتاجيته.

وقد أوضح المتحدثون أنه لتعزيز رأس المال البشري للدول يجب التركيز على الاستثمار في قطاعات بعينها مثل الصحة؛ حيث أن الخدمات الصحية والحد من نسبة وفيات الأطفال والأمهات والاستثمار في الصحة العامة لها أثر مباشر على رأس المال البشري. كما أن الاستثمار في التعليم والتدريب والتعليم الفني من شأنه أن يُسهم في زيادة جودة وكفاءة رأس

المال البشري، فالاستثمار في التعليم يُعد أحد السياسات طويلة الأجل، وهناك كثير من الحكومات تفتقر إلى الحافز في الاستثمار في سياسات سوف تؤتي ثمارها بعد أجل طويل.

وعلى الرغم من توجه بعض الدول النامية إلى مجانية التعليم الابتدائي، وإلزام الآباء بتعليم أبناؤهم، إلا أن هناك العديد من المشكلات التي تطرأ نتيجة لارتفاع تكاليف الانتقال والمستلزمات المدرسية، بالإضافة إلى عدم كفاءة المدرسين القائمين على تزويد الأطفال بالمعلومات والمهارات، مما يُضعف مستوى الأطفال وبالتالي يكون رأس المال البشري غير كفء.

وتُعد السياسات الخاصة بالتعليم العالي والفني ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق برأس المال البشري والاستثمار فيه، كما يتأثر الاستثمار في رأس المال البشري بعوامل عدة منها العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية التي تتمتع بها الدولة. وكل ما كانت الدولة تتمتع باستقرار اقتصادي وسياسي كل ما كان الاستثمار في رأس المال البشري يجني ثماره.

تتميز الدول العربية بعدد سكانها الكبير، ويمثل الشباب 60% من سكان المنطقة العربية، وهي نسبة كبيرة يجب أن تعمل الدول على الاستغلال الأمثل لها بما يضعها في مصاف المناطق الأكثر تنافسية حول العالم. وتختلف التحديات التي تواجه كل دولة عربية عن أخرى في تعزيز سياسات التعليم التي تُسهم في بناء رأس المال البشري.

علاوة على ذلك، تضمنت الجلسة عرض مقدم من ممثلة البنك الدولي السيدة حنين اسماعيل خبير أول في شئون الحماية الاجتماعية والعمل والنوع لمنطقة الشرق الأوسط بالبنك الدولي، عن برنامج الاستثمار في رأس المال البشري الذي يتبناه البنك الدولي، وعرض آخر من الدكتورة جهاد عامر عضو مجلس النواب ورئيس لجنة الشباب بالمجلس الأعلى للثقافة عن تنافسية التعليم ومهارات الشباب.

التوصيات

1. ضرورة دعم فكرة التحول من موازنات البنود إلى موازنات البرامج والأداء التي يمكن من خلالها قياس ومتابعة الأداء من خلال مؤشرات واضحة.
2. ضرورة تفعيل مبدأ المساءلة من خلال وجود مؤشرات حقيقية تعكس الأوضاع المتعلقة برأس المال البشري بكل مكوناته المختلفة.
3. دعم لامركزية الإنفاق في العملية التعليمية، والاتجاه إلى اللامركزية في اتخاذ القرارات التي لها علاقة برأس المال البشري من خلال نقل السلطات والمسئوليات من المستوى المركزي إلى المستويات الأدنى، فضلاً عن لامركزية التعليم الفني، بحيث يكون هناك تعليم فني موجه إلى كل محافظة أو إقليم يتناسب مع احتياجات الإقليم أو المحافظة، ويعمل على سد الفجوات التنموية المختلفة.
4. ترشيد الإنفاق وفقاً لأولويات محددة، والاهتمام بالاستثمار في بناء العقول أكثر من البنية التحتية المتعلقة بالتعليم.
5. تعزيز الإصلاح المؤسسي للمنطقة العربية، وضرورة التنسيق بين الجهات والأجهزة المختلفة التي تلعب دور هاماً في العملية التعليمية، والتغلب على التضارب في الأدوار الخاصة بالجهات الحكومية.
6. ضرورة الإسهام في تطوير التعليم باعتباره أحد ركائز تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وذلك للتأكيد على روابط التعليم باحتياجات سوق العمل، فضلاً عن إعداد استراتيجيات وخلق سياسات وآليات لربط التعليم العالي في الدول العربية باحتياجات سوق العمل.
7. التوسع في إعداد وتنفيذ مشروعات إصلاح التعليم وسوق العمل في الدول العربية، مع التركيز على علاقة سوق العمل بمخرجات التعليم العالي والمهني، فضلاً عن ضرورة تقديم

المهارات الأساسية الضرورية للتعلم المستقبلي إلى الأطفال من مرحلة الطفولة، وحتى السنين الأولي من التعليم الأساسي.

8. الدعوة لدعم نظام تعليمي يمنح الأولوية لإتقان المهارات بدل الحفظ عن ظهر قلب، يتم فيه قياس تقدم الطالب من خلال مدى تطور مهاراته الاختبارية والتحليلية، بما يتناسب مع احتياجات السوق وتعزيز التنافسية.
9. ضرورة تكاتف دول المنطقة وتضافر الجهود بين جميع الأطراف من ممثلي الحكومة، والتعليم، وممثلي قطاع الأعمال للعمل على وضع استراتيجيات وطنية لإصلاح التعليم، ولاسيما التعليم المهني وصياغة استراتيجيات وطنية للتدريب المهني، وتطبيقها ليس على المستوى الوطني فحسب بل على المستوى الإقليمي.
10. التوجه نحو تصنيف مراحل التعليم للتعرف على مخرجات كل مرحلة من هذه المراحل بشكل منفصل حتى يتم التصدي للتحديات بصورة مختلفة.
11. إعادة تشكيل خارطة المعلم وتعزيز مكانته وقدراته، باعتبارها أهم مدخلات عملية التعليم، واختياره بشكل جيد ومواصلة تطوره المهني.
12. ضرورة العمل على تحديث أساليب التدريس والممارسات التعليمية لتعزيز البحث والإبداع والابتكار، فضلاً عن الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز تقديم التعليم وتشجيع التعلم بين الطلاب والمعلمين وإعداد الطلاب لعالم رقمي متزايد.
13. التأكيد على عدم تحمل الحكومات كل العبء الخاص بالعملية التعليمية، فيحتاج الإصلاح إلى إرادة من المجتمع لتغيير الواقع الحالي لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، كما يجب أن يكون هناك دور للآباء في دعم العملية التربوية حتى يحدث تغيير حقيقي في المجتمع.
14. تعزيز دور المجتمع المدني وبخاصة الإعلام في رفع الوعي الخاص بقضايا إصلاح التعليم وضرورة عمليات الإصلاح بالنسبة للمجتمع كله.

"الاقتصاد الرقمي"
الثلاثاء 20 نوفمبر 2018
قاعة النيل (9:00 – 10:45)

<u>الميسر</u>

- **السيدة مارينا المصري** إعلامية بشبكة راديو النيل

<u>المتحدثون</u>

- **دكتورة هدى دحروج** القائم بأعمال رئيس الإدارة المركزية للتنمية المجتمعية والمدير الإقليمي للصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجمهورية مصر العربية
- **السيد أشيش خانة** رئيس برنامج مصر واليمن وجيبوتي بالبنك الدولي
- **السيد أحمد الألفي** رئيس شركة سوارى

محور الجلسة

الدور الهام الذى تلعبه التكنولوجيا الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من أن الابتكار سيؤثر على الأرجح على التقدم بطرق إيجابية وسلبية، فقد يكون نشر التكنولوجيات الجديدة أمرًا ضروريًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إحراز تقدم سريع لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030.

كذلك عدم توفر التكنولوجيات الجديدة للسكان المهمشين، سيكون من التحديات الرئيسية لضمان عدم تخلف أي شخص في الثورة الصناعية الرابعة، كما أن النظر إلى الفرص العديدة والمخاطر التي لا تزال غير معروفة، والتي يمكن أن تتبلور بسرعة، دون أن يتمكن المنظمون من الاستجابة في الوقت المناسب.

التوصيات

1. **الحاجة إلس إعادة ابتكار نموذج الاقتصادي للمنطقة لتلبية تطلعات الشعوب. فهي بحاجة إلى رؤية جديدة – بحيث ان تعمل الدولة بشكل أكثر فعالية مع الشباب، وتجلب المزيد من النساء إلى الاقتصاد ، وتضع الأسس لمحركات جديدة للنمو الاقتصادي.**
2. **تركز هذه الرؤية على ثلاث ركائز: بناء رأس المال البشري، إبراز دور القطاع الخاص من أجل التنمية، وتسخير التكنولوجيات الجديدة كأدوات لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، ومن الضروري أن يكون صانعو القرار على دراية بالتغيير التكنولوجي وأن يفهموه بأكبر قدر ممكن**
3. **الحاجة إلى توفير بيئة صحية وسكان يتمتعون بالمهارة أمر بالغ الأهمية لوظائف المستقبل.**
4. **تحتاج حكومات المنطقة إلى تركيز ميزانياتها على تحسين رأس المال البشري ، فلن تكون هناك موارد عامة كافية لمطابقة احتياجات التنمية العالمية ، لا سيما في مشاريع**

البنية التحتية الكبيرة. وهذا يعني ضرورة استخدام الموارد للحشد في استثمارات القطاع الخاص والتأكد من أن الاستثمارات تساعد الشرائح الفقيرة والمهمشة في المجتمعات

5. وأخيراً ، يتعين على دول المنطقة تطوير اقتصاد رقمي أكثر تطوراً يستفيد من القوى العاملة الشابة والمتعلمة. وهذا يتطلب ليس فقط توفير السلع العامة – بما في ذلك السلع الرقمية – ولكن أيضا إصلاح شامل للنظام التنظيمي لتسهيل دخول الشركات الجديدة إلى السوق.

"مرفق المناخ وترابطاته"
الثلاثاء 20 نوفمبر 2018
قاعة عايدة (9:00 – 10:45)

<u>الميسر</u>

- **الدكتور وديد عريان** منسق برنامج مبادرة مخاطر المناخ

<u>المتحدثون</u>

- **الدكتور محمود أبو زيد** رئيس المجلس العربي للمياه
- **السيدة زينة علي أحمد** المدير الإقليمي ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- **السيد سوجيت كومار موهانتي** المدير الإقليمي بمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

- **السيد كيشان خوداي** رئيس الفريق الإقليمي لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والمرونة في المنطقة العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- **السيد كارلو سكاراملا** نائب المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية ببرنامج الغذاء العالمي

- **السيدة جيدا حداد** ممثلة مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

محور الجلسة

تحدث المشاركين عن الدور المنوط به لكل منهم في مرفق ترابط المناخ، كما تم مناقشة الخطوات المستقبلية التي ستتم تنفيذها بعد إطلاق المرفق، والإشارة إلى الاتفاقات الدولية المناخية ومن ضمنها اتفاقية صنداي وأهم نتائجها، والترابط بين أهداف التنمية المستدامة وخاصةً الهدف 13 وارتباطه بالأهداف " 1،2،3،5" وغيرها من الأهداف، مع التركيز الرئيسي علي أبعاد المخاطر المتعددة التي تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات

1. **الاتفاق على اطلاق مرفق ترابط المناخ خلال الدورة القادمة للجمعية العمومية للمجلس العربي للمياه مارس 2019.**
2. **ان تحرص المبادرة يكون هناك دعم فني مقدم من القطاع الخاص**
3. **توجيه الشكر لكل الأطراف أعضاء المرفق حول جهودهم والتعاون فيما بينهم بشأن ما تم التوصل إليه حول آلية عمل المرفق.**

" إقامة مجتمعات سلمية في مناطق النزاع"
الثلاثاء 20 نوفمبر 2018
قاعة النيل (11:00 – 12:45)

<u>الرئيس</u>

- **السيد أيمن عقيل رئيس مؤسسة ماعت السلام والتنمية، رئيس المجموعة الأفريقية الكبرى للمنظمات الغير حكومية بالأمم المتحدة**

<u>الميسر</u>

- **السيد عمرو خليل** الإعلامي بقناة DMC

<u>المتحدثون</u>

- **الدكتورة أستريك شتوكلبرجر** خبيرة حقوقية بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي

- **السيد أندريوس بسيش** خبير التنمية المستدامة وممثل التحالف الدولي للسلام والتنمية

محور الجلسة

تناول النقاش أكثر الطرق الفعالة لتحقيق السلام علي المدى البعيد والعوامل الرئيسية للسلام عن طريق منع التدخل والتنمية، بالإضافة إلى ضرورة مساهمة الأفراد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومشاركة الخبرات في التنمية وضرورة توجيه الاهتمام الي التجارة والاستثمارات القادمة.

التوصيات

1. **أكدت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان على الأهمية القصوى التي تحققها الشراكة بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكافة أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية المستدامة ومن منطلق اهتمامها بقضايا التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.**
2. **إدراكاً لأهمية تعزيز السلم والأمن، فقد طرحت إعلان القاهرة في نوفمبر 2018 خلال الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، حيث يعتبر هذا الإعلان بمثابة استراتيجية تشاركية يمكن للجميع من كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، على المستويات الدولية والإقليمية الانضمام لتنفيذها على أرض الواقع، في سبيل تحقيق مجتمعات مسالمة لدول ما بعد الصراع في المنطقة العربية.**
3. **تم وضع رؤية استراتيجية لعملية إعادة إعمار الدول العربية التي شهدت في السنوات الأخيرة أوضاعًا مأساوية والتي تتطلب من الجميع الإسهام في علاج هذه الأجزاء من البنيان المرصوص في الوطن العربي؛ وتم الاتفاق على أن تكون الرؤية متوافقة مع ميثاق الأمم المتحدة نحو حل المنازعات الدولية أو الحالات التي قد تتسبب في الإخلال بالسلم وتسويتها بالوسائل السلمية، وبما يتفق مع مبادئ العدالة والقانون الدوليين، ويهيئ احترام سيادة القانون في بيئة مواتيه لتحقيق مقاصد الميثاق.**

4. وعليه، أوصى إعلان القاهرة بالاتي:

<u>أولاً: استعادة الأمن والاستقرار</u>

- **هناك حاجة للتنسيق الكامل بين الأمم المتحدة والجامعة العربية من أجل استعادة الحالة الأمنية لما كانت عليه. وذلك من خلال الزيادة والتمكين الكامل لقوات حفظ السلام في دول الصراع الثلاث، ودعمها بقوات احتياط من الدول العربية، على أن تكون تلك القوات هي القوات الدولية التشاركية الوحيدة التي لها شرعية دولية للتدخل لحفظ وبناء السلام، بعيداً عن أي تدخلات من قوى إقليمية أو دولية أخرى لا تخدم سوى مصالحها المنفردة فقط.**
- **وأن تضطلع بأنشطة محددة كمراقبة وقف إطلاق النار، وتسريح وإعادة دمج المقاتلين، والمساعدة في عودة اللاجئين والمشردين؛ والمساعدة في تنظيم ومراقبة الانتخابات لتشكيل حكومات جديدة، ودعم إصلاح قطاع العدالة والأمن؛ وتعزيز حماية حقوق الإنسان، وتعزيز المصالحة بعد وقوع الفظائع الماضية. كما أن هناك ضرورة للتنسيق وتبادل المعلومات الهامة حول المقاتلين وتحركاتهم في التنظيمات الإرهابية. كما تقدم هذه القوات دعم و تدريب في مجال ضبط النقل الغير مشروع سواء للأسلحة، البشر، الأموال، والممتلكات العامة و الخاصة.**

<u>ثانياً: إقامة شراكة دولية غير حكومية لمواجهة الفكر المتطرف</u>

- **هناك ضرورة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في هذه الألية، إذ أنها لا تنأى بنفسها عن مجتمعاتها. وعليه فهناك حاجة لتأسيس كيان (دولي – عربي) يضم المنظمات غير الحكومية، لمواجهة الفكر المتطرف، يكون له أهدافه الاستراتيجية لمحاربة التطرف فكرياً وإعلامياً ورقمياً، وتعزيز التعايش والتسامح بين الشعوب. على اعتبار أن المنظمات غير الحكومية هي الأقدر على التعامل مع تلك القضايا بشكل مباشر واستيعابها في قنوات غير رسمية.**

ثالثًا: توفير التمويل الدولي لإعادة تطوير البنية التحتية

- **يجب أن يتم عقد مؤتمر دولي يتم دعوة كافة المانحين الدوليين من المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية إليه، يهدف لتجميع كافة مصادر التمويل المتاحة لعملية إعادة إعمار البنية التحتية التي تضررت جراء الحرب. ويتم تشكيل صندوق دولي رسمي، ويجب أن يكون هذا الصندوق الدولي تحت رعاية أممية عربية مشتركة، ويعمل وفق استراتيجية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى، لإعادة تأهيل كل أشكال البنية التحتية.**

رابعاً: تأهيل الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال

- **يجب أن يكون هناك جهود تشاركية حثيثة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال والابتكار، والتي تشكل محركًا هامًا للقدرة التنافسية. وكذلك الشراكة من أجل تطوير القطاع المالي غير المصرفي، وتعزيز الشمول المالي، من خلال إصلاح وتعديل الإطار القانوني والتنظيمي لتهيئة المناخ لجميع الأطراف الفاعلة اقتصاديا، بالإضافة إلى تبسيط البيئة التنظيمية.**
- **كما أن هناك حاجة لتشارك المنظمات الدولية؛ لا سيما الاقتصادية منها، حول إعطاء صورة داعمة للمستثمرين وللدول على حدٍ سواء، من أجل تحسين بيئة الأعمال لكليهما.**

خامساً: توسيع مظلة الحماية الاجتماعية

- **فلا شك أن حالات الحرب التي شهدتها الدول قد أحدثت هزّات عنيفة في الطبقات الاجتماعية فيها، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على مستوى المعيشة، خاصة للفئات الضعيفة والمهمشة. وعليه يجب الاهتمام بتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتلك الفئات، وتضمينها في سياسات التنمية. وإبعادها قدر الإمكان عن خط الفقر المدقع، بما لا يأتي على أبسط حقوقها الإنسانية أثناء عملية إعادة الإعمار.**

سادساً: تحقيق شراكة من أجل الإصلاح المؤسسي والحكم الرشيد

- **تحتاج الدول لما بعد الصراع لإصلاح مؤسسي جديد يتماشى مع مدركات ومتطلبات المرحلة الجديدة. وعليه فإن هناك حاجة للتشارك من أجل تشكيل "لجنة استشارية" تتكون من خبراء في كافة المجالات التي تحتاجها الدول، ويجب أن يكون هؤلاء الخبراء من خلفيات متعددة ومتنوعة ثقافيًا وعلميًا وسياسيًا. ويكون رأيها استشاري فقط، حتى لا تستخدم لفرض إملاءات أو أنماط سياسية معينة.**
- **تعمل هذه اللجنة على تعزيز سيادة الدستور و احترام القوانين من خلال دعم الدول المذكورة لإقامة مؤسسات وطنية قوية و فعالة يعتمد تشكيلها على الكفاءات و ليس الوساطة حتى يتم تخفيض نسب الفساد و الرشاوي داخل المؤسسات الحكومية بشكل تدريجي حتى تختفي نهائيا.**

سابعاً: تنمية الموارد البشرية

- **البعد الأول: إبرام شراكات جديدة بين الدول والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والبرلمانية والقيادات والمرجعيات الدينية، من أجل نشر ثقافة مواجهة التطرف ونبذ التعصب والتمييز والكراهية ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله وصوره عبر نشر المفاهيم السليمة للديانات، وغرس مبادئ التسامح والسلام في مجتمعات ما بعد الصراع.**
- **البعد الثاني: إعادة تأهيل وتدريب المواطنين في تلك الدول، بما يتناسب مع مرحلة إعادة الإعمار. والتي تتطلب التركيز على تنمية المهارات العملية والفنية. دون إغفال عامل التأهيل النفسي خاصة للنازحين والمتضررين جسديًا والفاقدين لذويهم. مع وضع سياسات استيعاب للاجئين في الدول الأخرى لا سيما الأوروبية منها بما يتوافق مع الهوية والثقافة العربية.**

- **<u>البعد الثالث</u>: ضمان وقف جميع أشكال استغلال المرأة و الطفل مع التركيز على وضع خطط واضحة لمساهمة الشباب والمرأة وبناء قدراتهم، وتعزيز مواطنتهم، وتوفير الفرص لهم، وتذليل كل العوائق التي تحول دون مساهمتهم في التنمية.**
- **<u>البعد الرابع</u>: أهمية إيجاد شراكة دولية علمية لتعزيز البناء العلمي والتبادل المعرفي والتعاون البحثي وبناء القدرات في كل المجالات، في دول الصراع. فلا سبيل لتحقيق أي تنمية مستدامة دون تعليم مستدام.**

"بناء الإنسان نحو اقتصاد مستدام"
الثلاثاء 20 نوفمبر 2018
قاعة عايدة (11:00 – 12:45)

الميسر

- **السيدة سحر** البزار مستشار وزيرة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية

المتحدثون

- **الدكتور خوان مانويل جارسيا** مدير البرامج بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بكلية جون كينيدي للعلوم الحكومية في جامعة هارفارد
- **الدكتور جوناس درايجي** خبير وعضو في إدارة أبحاث ما بعد الدكتوراة، كلية هارفارد كينيدي

محور الجلسة

تم التعريف بمنهج "EPoD" لأبحاث السياسات القائمة على الأدلة وبرامجها في جميع أنحاء العالم وسلطت الجلسة الضوء على أمثلة متعمقة من أعمال EPoD في العالم العربي

وخارجه، وتم عرض أعمال جامعة هارفرد لإعطاء فهم أفضل حول كيفية عمل EPoD، والتفاصيل والنتائج حول الأبحاث التي يتم إجراؤها وكيف تضيف هذه القيمة إلى صانعي السياسات وصنع السياسات.

كما تم تناول موضوعات العمالة النسائية بالمملكة السعودية، وتزايد مراكز التوظيف المتعلقة بالعمالة النسائية، والمعايير الاجتماعية التي تؤثر علي العمالة النسائية.

التوصيات

1. ضرورة معالجة مسألة التعلم الفعلي لدى الأطفال في المدارس الابتدائية، وذلك يتطلب آلية التصحيح والتصدي لتحديات السياسة بصورة أكثر دقة وعملية بحيث تنتج وتدمج الأدلة مع تطويرها وتنفيذها لوضع وتنفيذ سياسات جديدة.
2. في كل من ارتباطات الأبحاث المتعلقة بالسياسات، يسترشد نهج EPoD بالخطوات الست لتصميم وتنفيذ سياسة ذكية وهى:
   - تحديد مشاكل السياسة الملحة
   - تشخيص الأسباب الكامنة
   - تصميم سياسة حل ذات إمكانية عالية وعملية
   - تنفيذ ورصد الحلول المقترحة على أرض الواقع
   - اختبار الحلول المحتملة مع تقييم دقيق
   - صقل الحلول القائمة على الرصد المستمر والملاحظات
3. ضرورة تعزيز قدرة صناع السياسات على تطبيق الأدلة بشكل منهجي من خلال الحوار، والتدريب، ودعم الابتكار، والأدوات التفاعلية التي تستخدم لتصوير البيانات من خلال البحوث التي تتضمن تنمية رأس المال البشري في الدول من خلال الاطلاع على أمثلة من التعليم، الأسواق، المهارات وخلق فرص عمل للشباب والعمالة.

"القضاء على الجوع في المنطقة العربية"
الثلاثاء 20 نوفمبر 2018
قاعة كونراد (13:00 – 15:00)

الميسر

- **الدكتور وديد عريان** منسق برنامج مبادرة مخاطر المناخ

المتحدثون

- **الدكتور إبراهيم باسبار** وكيل الزراعة والغابات بجمهورية السودان
- **السيد عبد السلام ولد أحمد** المدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- **الدكتور أحمد المنذري** المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية
- **الدكتور إبراهيم الدخيري** المدير العام للمنظمة العربية التنمية الزراعية
- **السيد كارلو سكاراملا** نائب المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية ببرنامج الغذاء العالمي

محور الجلسة

لمناقشة وتحليل التحديات والحلول الحالية والمتوقعة لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، نظمت كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية حلقة نقاش حول القضاء على الجوع في المنطقة العربية ضمن فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، بهدف تسليط الضوء على تحديات القضاء على الجوع في المنطقة العربية والتعلم من خبرات المنظمات العاملة في قضايا الأمن الغذائي والتنمية بالمنطقة.

فالمنطقة العربية تواجه العديد من تحديات الأمن الغذائي التي تشمل الموارد الطبيعية النادرة والمتضائلة وسط الطلب المتنامي مع تزايد عدد السكان، والأزمات الاجتماعية والسياسية التي طال أمدها بما في ذلك الحروب والاحتلال.

وفي المنطقة العربية، تجاوز الطلب على الغذاء الإنتاج الزراعي المحلي لفترة طويلة، ويعود ذلك إلى متوسط معدل النمو السنوي السكاني المرتفع في المنطقة، والذي يُقدر بنحو 2% مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ1.1%، كما أنه لا يوجد مجال كبير لتوسيع الأراضي المزروعة في المنطقة العربية بسبب ندرة الأراضي المناسبة ومحدودية توافر الموارد المائية، مع وجود بعض الاستثناءات مثل السودان.

وبسبب الموارد الإنتاجية المحدودة مثل الأراضي والمياه، أصبحت المنطقة العربية أكبر مستورد للحبوب في العالم، حيث توفر الأغذية المستوردة حوالي نصف السعرات الحرارية المستهلكة، كما أن معظم الدول العربية تمر بمرحلة انتقالية سياسية أو تتأثر بالاضطرابات المدنية، مما أدى إلى أكبر هجرة قسرية في العالم منذ أكثر من نصف قرن.

في بعض الدول العربية مثل مصر والعراق وليبيا والسودان هناك أكثر من 20% من الأسر المعيشية تعاني من انعدام الأمن الغذائي، أما في اليمن، فهذا الرقم ارتفع إلى 75%.

وقد نجحت عدة دول في المنطقة في تنفيذ سياسات تضع الزراعة على مسار التحول الهيكلي مع نتائج إيجابية من حيث الصادرات الغذائية والحد من الفقر، ورغم كل هذه الجهود الجديرة بالثناء، لا تزال هناك مخاوف كبيرة بشأن الأمن الغذائي في المنطقة.

تقدم أهداف التنمية المستدامة وتحديداً الهدف الثاني، فرصة تاريخية للدول لتحقيق العوائد المثلى لسياساتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية للحد من الفقر وخلق الثروة وضمان العدالة الاجتماعية لتحقيق الاستقرار. وبالنظر إلى التحديات المعقدة والمتشابكة في المنطقة العربية، فإن وضع أهداف طموحة للأمن الغذائي والتغذية من المرجح أن يضغط على جدول أعمال التنمية برمته.

التوصيات

1. تعتبر قضية الأغذية والزراعة عنصرا أساسيا في تحقيق المجموعة الكاملة من أهداف التنمية المستدامة، وليس الهدف الثاني فحسب.
2. ينبغي أن تستند الشراكات إلى فهم مشترك وخطوط أساسية فيما يتعلق بالدوافع الرئيسية والمقاييس، من أجل تيسير تقديم النهج المتكاملة.
3. يجب أن تتعاون المنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة في التحالفات الإقليمية، من أجل تنفيذ السياسات المطلوبة على المستوى الوطني.
4. ينبغي على الحكومات النظر في تعزيز النهج المشتركة بين الوزارات بشأن القضاء على الجوع، والانتقال من عملية التشخيص إلى عملية التخطيط، ومن ثم إلى تخصيص الموارد.

"الاستثمار في الطاقة المستدامة"

الثلاثاء 20 نوفمبر 2018

قاعة النيل (13:00 – 15:00)

الرئيس:

- **الدكتور محمد الخياط** رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة بجمهورية مصر العربية

المتحدثون:

- **الدكتور محمود فتح الله** رئيس قسم الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بإدارة الطاقة بجامعة الدول العربية
- **الدكتور أحمد بدر** المدير التنفيذي للمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
- **المهندسة لمياء يوسف عبد الهادي** بالشركة القابضة للكهرباء في جمهورية مصر العربية، المسئولة عن مشروع بنبان للطاقة الشمسية.

- **السيد أشيش خان** رئيس برنامج التنمية المستدامة والبنية الأساسية في مكتب البنك الدولي بالقاهرة

- **الدكتور هشام عيسى**، مؤسس مشارك شركة Egypt DCarbon

محور الجلسة

قامت الجامعة العربية (إدارة الطاقة) بإعداد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة للفترة 2014-2030 بتكليف من المجلس الوزاري العربي للكهرباء، وتحدد الاستراتيجية مسار التطور المأمول أن تسلكه أنظمة الطاقة كجزء من عملية التنمية الشاملة للدول العربية وفق أهداف الأجندة العالمية للتنمية المستدامة 2030 وبشكل ضمني هدفها السابع المرتبط باستدامة أنظمة الطاقة، وقد تم ذلك من منظور متكامل وفق استهداف تحقيق ثلاثة مقاصد تشمل الوصول الميسر والموثوق لخدمات الطاقة الحديثة لجميع شرائح المجتمع، وزيادة مساهمة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة بشكل معتبر، وتبني إجراءات فعّالة لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها.

من هذا المنطلق استعرض المشاركون في هذه الجلسة أهم أبعاد ونتائج الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة الصادرة عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء، وكذلك وجهات نظر الشركاء الدوليين، فضلاً عن تجربة مصر في أحد أهم المشروعات الريادية في مجال الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى رؤية القطاع الخاص في هذا المجال.

التوصيات

1. **أهمية وضع خطة تنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة تأخذ في الاعتبار التباينات المختلفة بين الدول العربية في البنية الأساسية لقطاع الطاقة ومستوى خدمات الطاقة المقدمة.**

2. يمثل البحث عن مصادر التمويل أحد أهم المشاكل التي تواجه مشروعات الطاقة المتجددة في الدول العربية بسبب القلق من مخاطر الاستثمار فيها. وضرورة دعوة مؤسسات التمويل العربية والدولية لتوفير الدعم المالي اللازم لتنفيذ البرامج والمشروعات التي يتطلبها تنفيذ الاستراتيجية على أرض الواقع.
3. توفير برامج بناء القدرات للعاملين في قطاعي الكهرباء والطاقة
4. الاهتمام بتوفير خدمات الطاقة الحديثة لسكان المناطق النائية ودراسة السبل المثلى لتحقيق ذلك.
5. التأكيد على ضرورة العمل على سياسات تحفيز توطين تقنيات الطاقة المتجددة في العالم العربي.
6. دعم أنشطة وبرامج كفاءة الطاقة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا المجال.

"تمويل التنمية المستدامة وإطلاق تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"
الثلاثاء 20 نوفمبر 2018
قاعة عايدة (13:00 – 15:00)

المتحدثون

- **السيدة ندى العجيزي** مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية
- **الدكتور عطا الله كتاب** رئيس ومؤسس شركة سانيد للعطاء الاجتماعي الاستشارية في المنطقة العربية
- **الدكتورة نهى المكاوي** مدير المكتب الإقليمي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمؤسسة فورد
- **السيد غيوم ديلاندانديي** محلل سياسات التمويل التنموي بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD
- **السيد إميليو شيوفالو** محلل سياسات بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

محور الجلسة

قامت الجلسة بتغطية نتائج وتوصيات التقارير الأخرى حول دور قطاع العطاء الاجتماعي في تمويل التنمية والتمويل المختلط و المنظور الدولي حول تمويل التنمية المستدامة. في هذا السياق تم عرض بيانات حول تدفقات تمويل قطاع العطاء الاجتماعي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تم استعراض التقرير الذى أطلقه فريق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول "التمويل القطاعي في عصر أهداف التنمية المستدامة"، والذي يقوم باستعراض التمويل التنموي الرسمي إلى القطاعات المختلفة بين 2012- 2016.

كما استعرض التقرير اتجاهات التمويل السائدة وهي خمس قطاعات: قطاع الصحة و التعليم، والبنية التحتية، والإنتاج الصناعي، والبنوك، وقطاع الأعمال والمشاريع المتعددة القطاعات.

كما استعرض التقرير أيضا التمويل من خلال آليات التمويل المختلفة مثل المنح والقروض، والمستوى التنموي للدولة، وقنوات التمويل مثل المنظمات متعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني. ويمد التقرير صانعي السياسات وخبراء القطاعات بمنظور بشأن تأثير أجندة 2030 على الاستراتيجيات القطاعية لشركاء التنمية.

التوصيات

1. **ضرورة الاستعانة بالخبرة الإدارية والتكنولوجيا المتطورة للقطاع الخاص لإدارة البرامج المعقدة والكبيرة، وتشجيع القطاع الخاص نحو تقديم الخدمات العامة والاجتماعية.**
2. **ضرورة ان يوازن القطاع الخاص بين دوره الربحي وبين الأضرار التي قد تصيب المجتمع والبيئة من جراء نشاطه الربحي.**

3. أهمية إعادة النظر فى هذا التغير النظامي وهو امر ضروري من خلال بناء الشراكات والدمج بين القطاعات
4. تعزيز التكامل على المستوى الوطني لشركاء التنمية بين السياسات القطاعية باستراتيجيات اخرى مبنية على القضايا المتداخلة cutting cross
5. وجوب أن يكثف شركاء التنمية مجهوداتهم فى الحوار والتنسيق والبحوث وتوفير البيانات بما يساعد على تحقيق زيادة الاستفادة من الموارد الخاصة والمساعدات الرسمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة فاعليتها.

" الوضع الديموغرافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور القوى الناعمة"
الثلاثاء 20 نوفمبر 2018
قاعة كونراد (16:00 – 18:00)

<u>الميسر</u>

- **الدكتور سعيد المصري** الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة بجمهورية مصر العربية

<u>المتحدثون</u>

- **السيدة هالة يوسف** مستشار إقليمي للسكان والتنمية بصندوق الأمم المتحدة للسكان
- **السيدة هالة أبو علي** خبير اقتصادي وعضو برلمان
- **مستشار شعاع دسوقي** بإدارة الدراسات والبحوث السكانية بجامعة الدول العربية
- **الدكتور ماجد عثمان** مدير مركز بصيرة
- **الدكتورة نورهان قنديل** أخصائية تغذية ومدونة على منصات التواصل الاجتماعي والمتحدث الرسمي لحملة "أنتي الأهم"
- **الدكتور عمرو حسن** رئيس المجلس القومي للسكان بجمهورية مصر العربية

- **الإعلامية مروج إبراهيم** بقناة سي بي سي إكسترا

محور الجلسة

تم تقديم عرض مرئي حول العمل العربي المشترك في مجال السكان والتنمية وأجندة التنمية المستدامة 2030 حول الوضع الديموغرافي بالدول العربية وتأثيره علي أجندة التنمية المستدامة.

إن القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات لا يمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً عامل حاسم في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة، كما أن تمكين النساء والفتيات له أثر مضاعف على دفع النمو الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات

وقد ثبت أن لهذه الأعمدة الثلاثة: المجتمع المدني والفن والإعلام، تأثيراً كبيراً في تشكيل وصياغة مفاهيم "الجندر" والمساواة، وفى مواجهة الأخطار والمعوقات التي تحول دون كفالة حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية مثل الأرض والممتلكات للمرأة، أو دون ضمان حصول الجميع على خدمات جيدة للصحة الجنسية والإنجابية.

التوصيات

1. **ضرورة تسليط الضوء على الفجوة التي لا تزال كبيرة بين حياة النساء الراهنة والصورة النمطية السلبية للمرأة في الإعلام، فالنساء أقل تواجدًا في المضمون والتعبير والقسط الزمني المخصص لهن، فإن 76% من الظهور في الإعلام هم من الرجال، أما النساء اللواتي تشغلن الفضاء الإعلامي فهن أقل شهرة وخبرة، و ظهورهن أضعف من الرجال، أما عن النساء الخبيرات أو الناطقات الرسميات فلا يمثلن إلا 18% من التغطية الإعلامية.**

2. ضرورة نشر برامج هادفة في وسائل الإعلام المختلفة تساعد على نشر صورة أكثر مساواة بين الرجال والنساء في الوطن العربي وتعمل على نشر الرسائل الإيجابية الداعمة لحقوق المرأة.
3. تعزيز السياسات التي تشجع على تقلد النساء مناصب قيادية ودور الإعلام الإيجابي في توجه الرأي العام من أجل خلق مجتمع يدّعم المرأة و يتّيحّ لها كامل الفرصة على زيادة قدراتها وخبراتها لتحقيقّ التنمية الشاملة العربية المستدامة .
4. ضرورة التنسيق الفعال بين المجتمع المدني والفن والإعلام الحديث المتمثل في وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة حيث قد ثبت أن لهذه الأعمدة الثلاثة أغلب الأثر في تشكيل وصياغة مفاهيم "الجندرية".
5. تفعيل دور وسائل التواصل الاجتماعي في إيصال الرسالة الحضارية والثقافية العربية، التي تتمثل في منظومة القيم والمبادئ والأفكار الإيجابية لنبذ العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإبراز النماذج الناجحة للمرأة في المجتمع العربي والنموذج التنموي الذي يعزز النقاش في أبعاد قضية المساواة بين الجنسين والسعي لتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.
6. ضرورة دعم العمل على تكثيف الجهود لتمكين المجلس العربي للسكان والتنمية المستحدث مؤخراً ضمن منظومة جامعة الدول العربية من أداء مهامه والذي يساهم في تعزيز وتنسيق العمل على المستوى العربي والإقليمي في القضايا السكانية.
7. التأكيد على الترابط الوثيق والتكامل بين برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتأكيد على أهمية التركيز على البعد السكاني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8. الدعوة إلى تمكين الشباب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وبناء قدراتهم وتعليمهم، وإشراكهم في صنع السياسات والبرامج السكانية وتنفيذها ومتابعتها بهدف استغلال العائد الديموغرافي.

9. العمل على استحداث مؤشرات جديدة تتماشى مع أوضاع الدول التي تشهد أزمات وتضمينها في السياسات والخطط السكانية.

10. العمل على أن يأخذ بالاعتبار الديناميكيات السكانية في التخطيط التنموي على المستوى الوطني ودون الوطني لتحقيق التنمية المتوازنة.

" تعزيز الترابط بين مخاطر الكوارث وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة "
الثلاثاء 20 نوفمبر 2018
قاعة النيل (16:00 – 18:00)

<u>الميسر</u>

- **الدكتور عادل عبد اللطيف** كبير المستشارين الاستراتيجيين بالمكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

<u>المتحدثين</u>

- **الدكتور هشام العسكري** مدير برنامج الدراسات العليا في علوم الحاسوب والبيانات بجامعة تشابمان بكاليفورنيا
- **الدكتور إسماعيل عبد الجليل** خبير في مجال التصحر
- **الدكتور وديد عريان** منسق برنامج مبادرة مخاطر المناخ

محور الجلسة

ناقش الحضور كيفية تحقيق الموائمة بين الشركاء وأصحاب المصلحة في الحد من مخاطر الكوارث استناداً إلى اتفاقية باريس لتغيير المناخ وإطار سندای للحد من مخاطر الكوارث، واتخاذ مشكلة التصحر كمثال وعامل من عوامل تغيير المناخ والتي تتسبب في نشأة مشاكل اجتماعية كنزوح وهجرة بين الدول، بالإضافة إلى طرق الاستعانة بالأساليب العلمية التقنيات الحديثة كإنذار مبكر في إدارة المخاطر وصولاً إلى تحقيق توازن بين التنمية الحضرية والريفية.

التوصيات

1. **أهمية تعزيز التنسيق بين جميع الشركاء للحد من مخاطر الكوارث من أجل تحقيق المواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 لضمان إدماج فعلي لتحديات المناخ والظواهر الأخرى في استراتيجيات التنمية المستدامة.**
2. **أهمية التعامل مع قضية التصحر باعتبارها معوق للتنمية المستدامة في المنطقة العربية وأحد أهم أسباب النزوح من المناطق الريفية، والهجرة وخاصة بين الشباب.**
3. **العلم والتكنولوجيا يشكلان أساس لمراقبة المخاطر والإنذار المبكر كأساس لإدارة المخاطر والحد من أثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.**
4. **هناك اهتمام في المجتمعات المحلية بالتعامل مع مخاطر الجفاف، ووضع استراتيجية لبناء المرونة والصمود، لاسيما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.**
5. **التوازن بين التنمية الريفية والحضرية ضرورة لإحداث التنمية المستدامة، ومدخل هام لاستقرار الأمن الغذائي والمائي والبشري في المنطقة العربية.**

" مواطنة الشركات والطريق نحو نمو مستدام "
الأربعاء 21 نوفمبر 2018
قاعة كونراد (10:45 – 9:00)

<u>الرئيس</u>

- **السيد حسن مصطفى** رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي لشركة Egypt CSR

<u>المتحدثون</u>

- **المهندسة أماني عرفة** عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية الاتحادية للإعاقات الفكرية "رعاية"
- **الأستاذة ريم صيام** رئيسة المجلس الاقتصادي لسيدات أعمال الإسكندرية التابع لاتحاد الغرف التجارية المصرية
- **المهندس شهاب النواوي** رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة Systems Giza
- **السيد معتز درويش** نائب رئيس مجلس إدارة شركة Egypt Shell

- **الدكتورة نيفين عبد الخالق** نائب العضو المنتدب والموارد البشرية والتنمية المؤسسة بشركة جماعة المهندسون الاستشاريون

محور الجلسة

هدفت الجلسة إلي نشر الوعي بأهمية مفهوم مواطنة الشركات وانعكاس ذلك علي تحقيق نمو مستدام يؤدي إلي تنمية مستدامة علي أرض الواقع بالإضافة إلي آليات تطبيق مواطنة الشركات وكيفية تحقيق شراكات فعالة وخصائصها، كما ناقشت سبل تحقيق مسئولية تلك الكيانات أمام مساهميها، إضافة إلي إلقاء الضوء علي مسئوليتها تجاه المجتمع.

كما ناقشت الجلسة أيضا آليات دمج استراتيجيات التنمية المستدامة داخل الاستراتيجية العامة للكيانات الاستثمارية، إضافة إلي تناول سبل إحداث تكامل بين مجهودات شركاء التنمية (الحكومات – القطاع الخاص – المجتمع المدني – الإعلام) فضلاً عن إلقاء الضوء علي آليات تطبيق مفهوم Green Go.

التوصيات

1. **ضرورة الاهتمام بالعمال، والعمل على تحسين مناخ العمل لهم لتعزيز قدراتهم الإنتاجية.**
2. **ضرورة الاهتمام بمبادرات لتشجيع ريادة الأعمال ونماذج الأعمال المعتمدة على أسس الاستدامة و الاقتصاد الأخضر.**
3. **تفعيل دور المجتمع المدني لدعم المرأة و تمكينها من خلال دعم المشروعات الخاصة بها ورفع كفاءتها بالتدريب.**
4. **التزام الشركات بمفهوم المواطنة لكى يتسنى لها ضمان تحقيق رضاء المساهمين والأطراف المتعاملة معهم من المجتمع.**

5. ضرورة الاهتمام بالتعليم الفني ودعم المشروعات الفنية والصناعية كجزء هام لتحقيق نمو مستدام.

6. توحيد مجهودات الشركات العاملة في مجال الطاقة النظيفة لدعم المشروعات الصغيرة ونشر ثقافة الاعتماد على الطاقة الخضراء.

"معاً للقضاء على سوء التغذية"
الأربعاء 21 نوفمبر 2018
قاعة النيل (9:00 – 10:45)

الرئيس

- **السيدة نهلة كمال** رئيسة شؤون الشركات بشركة نستله شمال شرق إفريقيا

المتحدثون

- **دكتور عادل العدوى** وزير الصحة الأسبق بجمهورية مصر العربية
- **دكتور أحمد البليدي** عضو الجمعية الطبية المصرية، والجمعية الطبية للأطفال، والجمعية المصرية لرعاية حديثي الولادة
- **دكتوره عبله الألفي** رئيس الجمعية المصرية لأعضاء الكلية الملكية لطب الأطفال وصحة الطفل
- **السيدة سارة كنعان** مدير الصحة والعافية الإقليمي للتغذية بشركة نستله الشرق الأوسط

محور الجلسة

تضمنت الجلسة حلقة نقاشيه حول مكافحة سوء التغذية في الوطن العربي من خلال تحديد حجم المشكلة، ومدى تأثيرها على الأشخاص والمجتمعات، وأهمية التدخل المبكر وإيجاد سبل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ثم الخروج بتوصيات لوضع خطة شاملة للقضاء على سوء التغذية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات

1. **إنشاء أنظمة فعالة للفحص والكشف والإدارة لمعالجة سوء التغذية مع التركيز على أول 1000 يوم بعد الحمل.**
2. **إدماج ومواءمة أهداف التغذية في سياسات التنمية والتشريعات والبرامج التنفيذية في كل دولة من أجل تسهيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.**
3. **إشراك القطاع الخاص في دعم تنفيذ حلول فعالة وموجهة لخدمة الخطط الوطنية في مكافحة سوء التغذية، وفى هذا المجال تستطيع شركة نستله أن تقود جهودًا تحت مظلة جامعة الدول العربية لحث شركات القطاع الخاص للتعهد بالحد من السكر والملح والدهون في منتجاتها.**
4. **التنسيق والتآزر بين الدول العربية في ملف مكافحة سوء التغذية تحت مظلة جامعة الدول العربية.**

"الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة"
الأربعاء 21 نوفمبر 2018
قاعة كونراد (11:00 – 12:45)

الميسر

- **السيدة ريم السعدي** المدير الإقليمي لبرنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

المتحدثون

- **الدكتورة جانيت هاكمان** المدير التنفيذي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
- **الدكتورة هبة على** المدير التنفيذي لشركة مصر لريادة الأعمال
- **السيد أحمد بهاء شلبي** العضو المنتدب لشركة أم بي الهندسية
- **الدكتور وائل دسوقي** رئيس مركز ريادة الأعمال بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

محور الجلسة

تضمنت الجلسة لمحة عامة ونبذة عن جهود البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لدعم القدرة التنافسية ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في مصر. وتم تسليط الضوء على تدخلات البنك الأوروبي من مختلف الزوايا بما في ذلك تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والخدمات الاستشارية وتطوير الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وغيرها.

وشملت هذه الجلسة عرضاً لاثنين من المؤسسات التي استفاد منها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والتي شاركت في مشاريع استشارية لتحسين أعماله، وعرضت الشركتان تجربتهما وكيف نجحا في الحفاظ على أعمالهما.

وفي نفس الجلسة، جاء خطاب ألقاه أحد الاستشاريين الرئيسيين في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بشأن إمكانات الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في مصر. كما تم تقديم عدة نصائح لرواد الأعمال مثل الالتزام، وأهمية وجود فريق عمل قوي وريادة الأعمال سريعة النمو، وألا تكون علي مدار سنة أو سنتين ومعرفة السبب خلف ريادة الأعمال وأن يكون الوقت مناسباً لتنفيذ الفكرة وأن تكون الفكرة جديدة ومطلوبة .

التوصيات

1. **ضرورة تعزيز دور الجامعة كونها الأساس في تأهيل الشباب حتي يستطيعون القيام بأعمال الاستثمار.**
2. **ضرورة مساندة الشباب مادياً ومعنوياً والعمل على زيادة قدراتهم العلمية والمعرفية.**
3. **ضرورة إعطاء أولوية لتطوير البحث العلمي حيث أنه عامل أساسي في بناء الشركات وبدون رواد أعمال جدد لن نستطيع مواجهة سوق العمل.**

"أطر التشبيك بين المنتديات الوطنية للتنمية المستدامة في الدول العربية"
الأربعاء 21 نوفمبر 2018
قاعة النيل (11:00 – 12:45)

<u>الميسر</u>

- **الدكتور عماد الدين عدلي** المنسق العام للشبكة العربية للبيئة رئيس مجلس أمناء المنتدى المصري للتنمية المستدامة

<u>المتحدثون</u>

- **الدكتور المحمدي عيد** نائب الرئيس المنتدى المصري للتنمية المستدامة
- **الدكتورة انهار حجازي** المنتدى المصري للتنمية المستدامة
- **الدكتورة هالة يسري** أستاذ علم الاجتماع بمركز بحوث الصحراء وعضو المنتدى المصري للتنمية المستدامة

محور الجلسة

ناقش الحضور تعاظم دور منظمات المجتمع المدني في الدول العربية ومشاركتها في المنطقة العربية، وسبل الوصول الى حالة من التكامل بين كل الجهات لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضرورة بناء رؤية مدنية حول أهم القضايا الملحة على الساحة العربية تماشياً مع برامج الخطة الأممية للتنمية المستدامة،

وتم رصد فرص التمويل لأعمال المنتديات الوطنية للتنمية المستدامة داخل الدول العربية في ظل التحديات الملموسة، ووضع إطار منطقي لفرص التعاون فيما بين المنتديات الوطنية وإدارة التنمية المستدامة واللجنة العربية للتنمية المستدامة بجامعة الدول العربية، مع التأكيد على دور الشراكة كأحد أهم المداخل لتحقيق التنمية المستدامة وخاصة بين القطاع الحكومي والمدني والخاص.

التوصيات

1. **ضرورة استحداث إطار مؤسسي لإدارة التنمية المستدامة في كل دولة على غرار تجربة المنتدى المصري للتنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية.**
2. **تأسيس شبكة إقليمية معنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تمكينها من رصد التقدم المحرز في تحقيق الاستدامة ومتابعة المؤشرات.**
3. **دعم عمليات الشراكة وطنياً وإقليميا ودولياً وممارستها مع كافة القطاعات المجتمعية المختلفة، وذلك تحت مظلة جامعة الدول العربية.**
4. **إعداد تقارير ظل عربية لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
5. **دعوة الحكومات العربية إلى مزيد من المرونة في التعامل مع منظمات المجتمع المدني للمزيد من تعزيز مشاركتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

6. تأسيس منصة إعلامية بغرض تبادل الخبرات بين الدول هذا من جانب ومن جانب اخر تعمل هذه المنصة في أغراض نشر الوعي بالتنمية المستدامة.
7. ضرورة الاهتمام بتفعيل مبادئ التعليم من أجل الاستدامة داخل الدول العربية وتعزيز التعاون الإقليمي في هذا الشأن.
8. الاهتمام بدمج قطاعات الشباب والمرأة ضمن خطط واستراتيجيات التوعية وبناء القدرات المعنية بالاستدامة.
9. الدعوة إلى خلق مجموعة من الحوافز لجذب القطاع الخاص وادماجه في إجراءات تحقيق التنمية المستدامة.
10. التعاون الإقليمي من خلال إبرام بروتوكولات توعية بين منظمات المجتمع المدني وبين جامعة الدول العربية.
11. بناء كوادر إعلامية بيئية واعية بالتنمية المستدامة وأهدافها.
12. الاسترشاد بالعاصمة الإدارية الجديدة كأحد أهم النماذج المستدامة التي يمكن تكرارها.
13. العمل على صياغة مشروعات إقليمية معنية بالتنمية المستدامة والبحث عن فرص تمويل لتنفيذها.

"دور الشباب في تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030"
الأربعاء 21 نوفمبر 2018
قاعة كونراد (13:00 – 15:00)

الرئيس

- **السيد وليد عاطف** أمين عام الشباب العربي للتنمية المستدامة

الميسر

- **أستاذة داليا** اشرف إعلامية بقناة DMC

المتحدثون

- **معالي الدكتورة هالة السعيد** وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية

- **السيد سامح كامل** الممثل الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمجموعة الرئيسية للأمم المتحدة للأطفال والشباب، أمين الشؤون الخارجية بالشباب العربي للتنمية المستدامة
- **الأستاذة رزان فرحان العقيل** عضو مجلس إدارة الاتحاد السعودي للرياضة المجتمعية
- **الدكتور إسماعيل أنور** مدرس واستشاري أمراض الجهاز الهضمي والكبد بجامعة القاهرة، مؤسس شريك لشركة Trip Curo لخدمات السياحة العلاجية
- **السيد عبد الرحمن أيمن**، المؤسس المشارك factory Leadership والرئيس الدولي لمنظمة أيسيك الدولية 2017-2018
- **الأستاذة صبا يوسف**، أمين اللجان المتخصصة بالشباب العربي للتنمية المستدامة
- **السيدة يسرا أحمد**، مدير إدارة العلاقات الاقتصادية بجامعة 6 أتوبر، المشرف الأكاديمي لإناكتس 6 أكتوبر الحاصلين على المركز الثاني بكأس العالم لريادة الأعمال 2018.

محور الجلسة

وفقا لمكتب الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب، يمثل الشباب ما يقرب من 28% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو أكبر عدد من الشباب على الإطلاق على مستوى العالم، يخلقون إمكانات غير مسبوقة للاقتصاد والتقدم الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة الفعالة للشباب في التنمية تتمحور حول تطوير وتنفيذ ومراقبة ومتابعة ومراجعة السياسات التنموية التي تعزز المجتمعات الشاملة، وتضمن عدم ترك أي شخص وراءهم، وتؤدي إلى الابتكار وريادة الأعمال في النهج.

من هذا المنطلق نظم الشباب العربي للتنمية المستدامة جلسة نقاشية حول قيمة مشاركة الشباب في تصميم وتنفيذ ومراقبة ومتابعة ومراجعة جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية

المستدامة 2030 على الصعيدين العالمي والإقليمي، ومعالجة الآلية الأفضل للشباب للمشاركة في تنفيذ ومتابعة ومراجعة خطة 2030 بشأن في المنطقة العربية.

كما تم تسليط الضوء على الأمثلة الناجحة لمشاركة الشباب من الكيانات الدولية والوطنية وكيف ساعد هؤلاء القادة الشباب على صياغة جدول الأعمال العالمي ورؤيتهم الوطنية .

التوصيات

1. تأسيس مجلس الشباب العربي للتنمية المستدامة

- تعزيزاً لاستراتيجية الأمم المتحدة للشباب؛ تأسيس "مجلس الشباب العربي للتنمية المستدامة" كأحد المجالس الشبابية التي تهدف الى اشراك الشباب العربي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، ليضم اهم الكيانات الشبابية العربية لا سيما تلك المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وممثلي الشباب.

2. تمثيل الشباب خارجياً في المؤتمرات الدولية

- تيسير مشاركة الشباب العربي بالمؤتمرات والمنتديات والقمم الدولية لإتاحة إسهام الشباب في عمليات التنمية.

3. إقامة "ملتقى الشباب العربي للتنمية المستدامة"

- تفعيلاً للمجالات ذات الأولوية لاستراتيجية الأمم المتحدة للشباب؛ إقامة «ملتقى الشباب العربي للتنمية المستدامة» ليعقد بشكل سنوي كأحد الفعاليات التحضيرية المرتبطة «بالأسبوع العربي للتنمية المستدامة».

4. العمل على نشر مفهوم التنمية المستدامة بين الشباب العربي

- من خلال إطلاق "مبادرة الشباب العربي للتوعية بأهداف التنمية المستدامة" والتي تعمل على أربع محاور رئيسية:

  - التوعية الميدانية (المدارس والجامعات العربية).

- التوعية الإعلامية (لقاءات تلفزيونية).
- التوعية الثقافية (المنتديات والمؤتمرات وورش العمل).
- التوعية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

5. إطلاق الإبداعات الشبابية ودعمها

- تعزيز بيئة تمكينيه للشباب العربي لإطلاق إبداعاتهم الشبابية من خلال إقامة ورش عمل وحلقات نقاشية وتوفير الدعم لتنفيذ أفكارهم والتوجيه الاستشاري لاستدامتها.

6. مشاركة الشباب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تبنى المبادرات الشبابية

- تشكيل "لجنة لتبنى الأفكار" للعمل على تبنى الأفكار الإبداعية للشباب العربي وصياغتها في صورة مبادرات وبرامج شبابية تسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالبلدان العربية، وتضم اللجنة أساتذة جامعيين وأعضاء مبادرات شبابية عربية.

7. استقطاب الشباب العربي وتشجيعهم على العمل التطوعي

- من خلال نشر مفهوم العمل التطوعي بين الشباب العربي في سياق "مبادرة الشباب العربي للتوعية بأهداف التنمية المستدامة" المزمع إطلاقها، وفتح باب الانضمام لمجلس الشباب العربي للتنمية المستدامة للمشاركة بالفعاليات والمبادرات.

" الترابط بين التنمية الريفية والحضرية "
الأربعاء 21 نوفمبر 2018
قاعة النيل (13:00 – 15:00)

الرئيس

- **السيدة ندى العجيزي** مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية

الميسر

- **السيدة زينة علي أحمد** مدير المكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

المتحدثون

- **السيدة كارميلا جودو** مدير المكتب الإقليمي للدول العربية بمنظمة الهجرة الدولية
- **السيد أحمد سعد الدين** المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- **السيدة رانيا الهادية** مديرة البرامج القطرية ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

- **السيد صلاح زغيب** خبير مستقل

- **السيد دواد جندى سليمان** عضو محافظة نينوى بجمهورية العراق

محور الجلسة

بدأت الجلسة بفحص الانقسامات بين الريف والحضر في المنطقة، ثم انتقلت إلى التحديات حول هذا الانقسام بما في ذلك عواقبه على تنمية المناطق الريفية والحضرية.

ففي منطقة سريعة التحضر، هناك حاجة للتغلب على الانقسامات بين الريف والحضر من خلال ضمان الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد والبيئة والحوكمة لتحقيق المرونة والتنمية المتوازنة والحد من الفقر.

فالمنطقة العربية تتميز بوجود تفاوتات بين الدول وداخلها مع وجود اختلال رئيسي في توازن المؤشرات البشرية والاجتماعية والاقتصادية بين المدن والمناطق الريفية، وكان لهذا الخلل عواقب كبيرة على مسار التنمية في الدول، لذلك فإن سد الفجوة الاقتصادية الحضرية الريفية ما هو إلا جزء من جوانب حل المشكلة.

وقد تناولت الجلسة هذه القضية الطويلة الأمد التي تتسم بالحساسية المتزايدة للروابط بين الحضر والريف لتحقيق الرفاهية الإنمائية للدول، وتدرس الأنماط السائدة في المنطقة، بهدف فهم القوى المحركة الرئيسية، وتحديد العواقب، والخروج بتوصيات مستقبلية من أجل تطوير السياسات والبرامج.

كما تطرقت الجلسة الى موضوعات مثل الزراعة كأحد أهم العوامل لتحقيق الأمن الغذائي، والتوافق بين الريف والحضر كمفتاح لتحقيق التنمية المستقبلية والمستدامة، وارتفاع نسبة الفقر في الريف أكثر من الحضر في كل الدول العربية.

فيما يتعلق بالهجرة وأسبابها، تناولت السيدة كارميلا المؤشرات السلبية الناتجة عن الهجرة من الريف للحضر والتي تمثلت في قلة الإنتاج الزراعي وإهماله، والبحث عن المرافق الخدمية، وتحويل الأراضي الزراعية إلي أراضي للمباني.

التوصيات

1. هناك حاجة إلى اجتماع فريق خبراء مخصص لدراسة القضية بعمق، وعقد اجتماع للخبراء العرب لمناقشة قضايا التخطيط بما في ذلك تخطيط استخدام الأراضي، والحوكمة والأطر التشريعية، وإتاحة الخدمات والبنية التحتية والقدرات المطلوبة، والثقافة والتطلعات والثغرات بين الأجيال، والهجرة المتعلقة بالنزاع.
2. ضرورة دراسة المسائل المتعلقة بالفجوة الرقمية والتكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات المدمرة، في تأثيرها على الاختلالات الريفية الحضرية.
3. التخطيط هو واحد من أهم القضايا التي تؤثر على الفجوة بين الريف والحضر، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي والحاجة إلى ترابطات رأسية وأفقية متكاملة.
4. ضرورة إشراك الشركاء وأصحاب المصلحة والمواطنين في عملية صنع القرار.
5. الأخذ بعين الاعتبار قضايا الرخاء الاقتصادي المشترك بين المناطق الريفية والحضرية.
6. هناك حاجة إلى إجراء تحليل ومناقشة حيازة الأراضي وإضفاء الطابع الرسمي عليها، باعتبار أنها رأس مال مادي أساسي في سبل عيش المهمشين والفقراء.
7. يعد تأثير تغير المناخ أحد العوامل الدافعة للهجرة من الريف إلى الحضر، لذلك يلزم اتخاذ إجراءات لمعالجة هذا التأثير من أجل استقرار سكان الريف في مناطقهم.
8. القضايا الثقافية أساسية ويجب أخذها بعين الاعتبار وإدراجها في أي نقاش حول العلاقة بين التنمية الريفية والحضرية.

9. **ضرورة قيام القطاع الخاص بدور نشط والإسهام في الحد من فجوة التنمية الريفية والحضرية وإعادة النظر في تدخلها الفعال بما يتماشى مع التنمية المحلية وأهداف التنمية المستدامة.**

10. **يجب تطوير منظور الدخل والعمالة، وذلك من خلال خلق أطر سبل معيشة أكثر استدامة، بحيث يأخذ في الاعتبار رأس المال الاجتماعي، ملكية الأراضي والموارد.**

11. **الهجرة هي أكثر من مجرد حركة انتقال، بل هي آلية للتعامل مع الفئات الضعيفة من السكان تحت الضغط ويجب النظر إلى المهاجرين واللاجئين في الدول المضيفة كمورد بدلاً من النظر إليهم كعبء.**

" للمدن شخصية وروح "
الأربعاء 21 نوفمبر 2018
قاعة النيل (16:00 – 18:00)

<u>الميسر</u>

- **الدكتورة نهى المكاوي** المدير التنفيذي لمكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمؤسسة فورد

<u>المتحدثون</u>

- **السيد أحمد منصور** جمعية بيئة البناء / مجاورة
- **السيدة عبير سكسوك** مؤسس مشارك باستوديو الأشغال العامة
- **السيدة منى فواز** أستاذ مساعد للتخطيط العمراني والتصميم والمدير المشارك للمختبر الحضري
- **السيدة ريما مسمار** المدير التنفيذي للصندوق العربي للثقافة والفنون
- **السيد داود جندي سليمان** عضو مجلس محافظة نينوى بجمهورية العراق

محور الجلسة

المنطقة العربية هي واحدة من أسرع المناطق الحضرية في العالم حيث أن 56% من سكانها البالغ عددهم 357 مليون نسمة يعيشون في المدن ويتزايد ذلك العدد، فالنمو السكاني وتدفقات اللاجئين والنازحين، وتغير المناخ، والوعد بحياة أفضل وأكثر أماناً يدفع المزيد من الناس إلى البحث عن مصيرهم في المدن، حتى مع وجود ازمة في استيعابهم.

وقد أعلن أعضاء جامعة الدول العربية التزامهم بـ "جعل المدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة" (الهدف الـ11 في كل من إعلان القاهرة حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2015 واستراتيجية الدول العربية للإسكان والتمدن المستدام 2030).

ومع تحرك جامعة الدول العربية والحكومات الوطنية والمحلية نحو تنفيذ تلك الالتزامات، استعرض الحضور العناصر الأساسية التي تشكل هوية المدينة العربية، وكيف يمكن لوجهات نظر أكثر تركيزاً على الإنسان للتراث الثقافي للمنطقة أن تساعد المدن العربية على الحفاظ على روحها وتوسيع شخصيتها لتصبح أكثر شمولاً وأكثر أمناً ومرونة واستدامة لسكانها المتناميين، وما هي الممارسات المثبتة التي يمكن أن تساعد على القيام بذلك، كما تطرقت الجلسة إلى النهج والممارسات الناشئة من أجل التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة والمتجذرة في شخصية وروح المدينة العربية على المستويات الوطنية والبلدية والحيوية.

التوصيات

1. التخطيط الجيد والرجوع للعوامل الجيولوجية والمناخية للأراضي والمنطقة من أهم الخطوات اللازمة للبناء والتعمير.
2. دعم مفهوم "السكن الأخضر" Building Green أمر ضروري.
3. ضرورة التعاون بين القطاعات المختلفة لتشكيل عصب قوي للمشاركة والتعمير.

" الجامعة الأمريكية: تحسين وتطوير التعليم وآثاره"
الأربعاء 21 نوفمبر 2018
قاعة عايدة (16:00 – 18:00)

<u>الرئيس</u>

- **الدكتور محمد سراج** أستاذ الدراسات الإسلامية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

<u>المقرر</u>

- **الدكتورة وفية حمودة** محاضر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

<u>المتحدثون</u>

- **الدكتورة ياسمين أمين** مستشار في البرلمان البريطاني لشؤون المسلمين ومستشار مجلس المرأة المسلمة في المملكة المتحدة
- **الدكتور براين رايت** باحث في الفقه وأصول الفقه والشريعة والتنمية القانونية الإسلامية والصوفية والدراسات القرآنية

- **الدكتور عمرو شلقاني** أستاذ مشارك في القانون والمدير المؤسس لوحدة أبحاث القانون والمجتمع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
- **الدكتور لؤي الشواربي** أستاذ قانون إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
- **الدكتور معتصم الغرياني** بالجامعة الألمانية بالقاهرة

محور الجلسة

تناولت الجلسة عرض مشروع قسم الدراسات الإسلامية بالجامعة الأمريكية الخاص بإعداد وتحليل وتجميع لبعض المواد الأرشيفية المختارة من قضايا المحاكم في الشريعة الإسلامية على مدى أربع فترات تاريخية، هي الفترة الكلاسيكية المبكرة، حقبة ما قبل العصر الحديث، القرن التاسع عشر، والأزمنة المعاصرة.

كما تم مناقشة كيفية إصدار منشورات منتظمة تقدم قضايا قانونية باللغتين الإنجليزية والعربية تكون بمثابة مواد تعليمية تسمح بالتفكير الناقد والتعلم الاستقرائي النشط، وسبل تعزيز المساهمة في تطوير التعليم القانوني في العالم العربي.

التوصيات

1. **العمل مع إدارة التنمية المستدامة بالجامعة من أجل التوصل لاتفاق حول تطوير التعليم القانوني بالمنطقة العربية، والعمل على إصدار مذكرة تفاهم بين الدول الأعضاء كركيزة أساسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة من خلال معهد الدراسات العربية التابع للجامعة العربية والذي كان له السبق في هذا المضمار منذ القدم.**
2. **التواصل مع مختلف المعاهد والإدارات التابعة لجامعة الدول العربية (معهد الدراسات العربية على سبيل المثال) من أجل إنشاء وحدة للقانون المقارن تعمل على توحيد القوانين بالدول العربية الأعضاء وذلك من أجل تفعيل منظومة قانونية وقضائية وتعليمية تعمل على تطوير**

وتنظيم وضع المرأة والطفل والقضاء على الفقر والجوع والحفاظ على الموارد وترشيد استخدامها.

3. حث طلاب الجامعة الأمريكية على المشاركة في منصة الشباب الخاصة بالجامعة العربية والمعنية بالتنمية المستدامة وكذا العمل والتنسيق بين إدارة الجامعة العربية والجامعة الأمريكية بالقاهرة وشركائها على تفعيل أجندة بحث مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتقييم ما تحقق منها وبحث المعوقات وطرق التغلب عليها.
4. التأكيد على ضرورة المشاركة في المحافل الدولية لعرض أهمية التنمية المستدامة لتطور المنطقة العربية وإنهاء الصراعات بها وتحقيق عدالة الفرص بين مواطني هذه المنطقة.

يوم مصر

الجلسة الافتتاحية

الخميس 2018/11/22

المتحدثون

- **معالي الدكتورة هالة السعيد** وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية
- **السيد ريتشارد ديكتس** المنسق المقيم للأمم المتحدة في جمهورية مصر العربية
- **السيد السفير خليل الذوادي** الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون العربية والأمن القومي بجامعة الدول العربية
- **معالي المهندس عمرو طلعت** وزير الاتصالات بجمهورية مصر العربية
- **معالي الدكتورة ياسمين فؤاد** وزيرة البيئة بجمهورية مصر العربية

كلمة معالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

يَطِيبُ لي لِقَائِكُمْ مِنْ جَدِيد فِي اليومِ الختامي للأسبوع العربي الثاني للتنمية المستدامة، والَّذِي تَستضيفه مصر برعاية كريمة من السَّيِّدِ رَئِيسِ الجُمْهُورِيَّةِ، فقد سَعِدنا على مدارِ الأيام الثلاثة الماضية بالحضور المتميز ورفيع المستوى الذي شهدته جلسات وفعاليات الأسبوع، فهذا التفاعل الملموس يتناسب مع الأهمية التي تَحظى بها القضايا والموضوعات التي تناولتها هذه الجلسات، فنؤكد –مجدداً– أن الأسبوع العربي للتنمية المستدامة أصبح يمثل مَحفِلاً عَربِياً ومناسبةً سنويةً تجمعٌ في مكانٍ واحدٍ كافة شركاء التنمية من؛ مُمثلي الحكومات، والقطاعِ الخاصِ، والمجتمع المدني، والمرأة، والشباب، والإعلام، بالإضافة الى المنظمات العربيةِ والإقليميةِ والدولية، والجامعات والمراكز البحثية المتخصصة، وذلك لمناقشة وبحث حاضر ومستقبل تحقيق التنمية المستدامة في منطقتنا العربية.

السيدات والسادة،

تَتويجاً للنجاح الذي شَهِدتُه فعاليات هذا الأسبوع؛ يأتي اليوم الختامي في هذا الحدث المُتميز تحت عنوان "يوم مصر" ليلقي الضوء على التجربة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة، وما بدأته مصر في السنوات الأخيرة من عمل جاد وتعاون مثمر بين كافة شركاء التنمية، فمصر العربية تحرص دائماً على التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة مع اشقائها العرب في كافةِ القضايا والموضوعات؛ وفي مقدمتها قضايا تحقيق التنمية، فالتحديات التي تواجـه دولنا العربية– وإن اختلفت حدتها– تظل متشابهة، كما أن ما نرجوه ونسعى إليه جميعاً هو مستقبل أفضل يَجني فيه المواطن المصري والعربي ثمار التنمية من رغد العيش (العيش الكريم) والرخاء.

عندما بدأت مصر قبل أربع سنوات من الآن جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الشاملة والمستدامة، انطلقت هذه الجهود في ظل العديد من التحديات والصعوبات نظراً لما شهدته مصر من تغيرات سياسية منذ عام 2011 وتداعياتها الاقتصادية التي أدت في مجملها الى تراجع الأداء والمؤشرات الكلية؛ بانخفاض معدلات النمو، والاستثمار والتشغيل، والإيرادات العامة للدولة، وزيادة العجز الكلي، وعجز ميزان المدفوعات، وتراجع الاحتياطي النقدي إلى أدنى مستوياته، إضافة الى المتغيرات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية والأحداث التي تشهدها المنطقة العربية ودول الجوار لمصر، والتي زادت من حدة التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد المصري.

فوضعت الدولة المصرية استراتيجيةً شاملةً لتحقيق التنميةِ تمثلت في "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030" والتي اطلقتها الحكومة في فبراير عام 2016 بحضور السيد رئيس الجمهورية تأكيداً على الاهتمام والدعم الذي تحظى به هذه الاستراتيجية، وباعتبارها الإطار العام المنظم لبرامج العمل خلال السنوات المقبلة، وجاء في إطار ذلك برنامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والذي بدأت الحكومة في تنفيذه اعتباراً من نوفمبر 2016، ونفذت الدولة من خلاله العديد من الإصلاحات والإجراءات لتحقيق النمو الشامل والمستدام، بتحرير سعر الصرف، والإصلاح الهيكلي لبعض القطاعات وفي مقدمتها قطاع الطاقة، بهدف زيادة القدرات التنافسية، وإعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، وتحفيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص كشريك رئيسي للحكومة في تحقيق التنمية، وارتكزت هذه الإجراءات والإصلاحات على:

أولا: إصلاح المنظومة التشريعية والمؤسسية القائمة من خلال إصدار حزمة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى رفع كفاءة المؤسسات وتهيئة بيئة الأعمال (قانون التراخيص الصناعية – قانون الاستثمار الجديد– قانون الإفلاس أو الخروج من السوق) بهدف

تبسيط إجراءات إقامة المشروعات، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي، فضلاً عن إجراءات دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص العمل اللائق.

ثانياً: العمل على تهيئة البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية من خلال تكثيف الاستثمار في مشروعات البنية التحتية وأهمها؛ مشروع الشبكة القومية للطرق، ومشروعات قطاع الطاقة؛ بالتوسع في مشروعات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة (إنشاء أكبر محطة للطاقة الشمسية على مستوى العالم في منطقة بنبان في محافظة أسوان)، بالإضافة الى مشروعات تنمية محور قناة السويس، وإقامة المناطق الصناعية، والمدن الجديدة؛ ومن بينها إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة وغيرها المشروعات القومية الكبرى.

ثالثا: إصلاح الجهاز الإداري للدولة، وذلك بهدف رفع كفاءة المؤسسات وتهيئة بيئة الأعمال الداعمة لدور القطاع الخاص والجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وباعتباره أحد المقومات الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتحقيق رؤية مصر 2030، وذلك بتنفيذ خطة شاملة للإصلاح الإداري، تشرف على تنفيذها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري تتضمن عدداً من المحاور أهمها؛ الإصلاح التشريعي وتحديث القوانين المنظمة لعمل الجهاز الإداري للدولة، والتطوير المؤسسي واستحداث إدارات جديدة للموارد البشرية والمراجعة الداخلية والتدقيق، والتدريب وبناء القدرات على مختلف المستويات الإدارية، بالإضافة الى تحسين وميكنة الخدمات الحكومية، كما يأتي في هذا الإطار العمل على نشر ثقافة وفكر التميز المؤسسي في الجهاز الإداري للدولة، وتعزيز تنافسية الأداء، والابتكار والتطوير المستدام سواء للقدرات أو للخدمات، من خلال إطلاق جائزة مصر للتميز الحكومي (الأسبوع الماضي).

رابعاً : التحول الى مجتمع رقمي، حيث تتبني الحكومة المصرية توجهاً جاداً لتحقيق هذا التحوّل، كما تعمل على تحفيز وتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وتحقيق

الشمول المالي كأحد دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، فيمثل ذلك أحد الأهداف الرئيسية لخطط وبرامج عمل الحكومة لتنفيذ "رؤية مصر 2030"، كما يحظى هذا التوجه وما يتم في إطاره من خطوات وإجراءات تنفيذية بدعم كامل من القيادة السياسية، وجاء في هذا الاطار إنشاء المجلس القومي للمدفوعات في فبراير 2017 برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية البنك المركزي المصري والجهات المعنية.

وأود أن أؤكد هنا أن كل هذه الجهود تتم من خلال نهج تشاركي تحرص عليه الدولة المصرية بهدف حشد كافة الموارد والطاقات المتاحة لدى الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبمشاركة مجتمعية فاعلة يبرز فيها دور كل من الشباب والمرأة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

فتنظر الدولة المصرية للشباب باعتبارهم حاضر عملية التنمية ومستقبلها، لذا تعمل الحكومة على تنفيذ العديد من برامج التدريب وبناء القدرات من بينها: البرامج التدريبية والمنح الدراسية للشباب العاملين بالجهاز الإداري للدولة، وبرنامج إدارة الأعمال الحكومية بالتعاون مع جامعة اسلسكا مصر، والبرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة PLP، وإنشاء الأكاديمية الوطنية لتأهيل وتدريب الشباب، بالإضافة الى تشجيع ريادة الأعمال والابتكار وثقافة العمل الحر لدى الشباب(برنامج رواد 2030)، كما يأتي قبل ذلك الحرص الدائم من قبل الدولة بدءاً من القيادة السياسية على التواصل والحوار المستمر مع الشباب من خلال انتظام ودورية انعقاد مؤتمرات الشباب بحضور السيد رئيس الجمهورية، فتشهد هذه المؤتمرات تفاعلاً ونجاحاً ملحوظاً، كما تطورت واتسع نطاقها خلال العامين الأخيرين لتصبح حدثاً مصرياً عالمياً في ضوء تنظيم واستضافة مدينة شرم الشيخ للمنتدى السنوي الثاني لشباب العالم في مطلع نوفمبر الجاري.

وفي إطار الحديث عن المشاركة المجتمعية لتنفيذ رؤية مصر 2030، من الضروري أن نشير الى ما تقوم به المرأة المصرية من دور ملموس في هذا المجال، وما تحظى به من ثقةٍ كبيرةٍ من قبل القيادة السياسية في القيام بهذا الدور؛ فأصبحت المرأة شريكاً فاعلاً مع الرجل سواء على المستوي التنفيذي وتوّلي المناصب القيادية والمشاركة السياسية؛ بوجود 8 حقائب وزارية في الحكومة المصرية الحالية تشغلها المرأة، وهو ما يمثل ربع عدد أعضاء الحكومة(25%) وهي نسبة تفوق نسبة تمثيل المرأة في الكثير من الدول المتقدمة، أو على مستوى الاقتصادي والمشاركة في سوق العمل، أو في التواجد وشغل المناصب القيادية في الجهاز الإداري للدولة، وأود هنا أن أشير الى أن هذا التوجه المصري بتشجيع مشاركة المرأة ودورها في التنمية يتوافق مع ما توصي به الدراسات التي تشير الى أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتحقيق المساواة تعزز فرص النمو الاقتصادي. (دراسة Aguirre – زيادة نسبة مشاركة المرأة أو الاناث في سوق العمل بنفس نسبة مشاركة الذكور تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول بنسب متفاوتة منها مصر 34%).

كما أؤكد هنا أنه رغم لتحديات إلا أننا قد بدأنا بالفعل نجني الثمار والنتائج الإيجابية الأولية للإصلاحات والجهود والمبذولة خلال الفترة الأخيرة، وجاء أهمها في:

- تحقيق الاقتصاد المصري أعلى معدل نمو سنوي منذ عشر سنوات بلغ 5.3٪ خلال العام المالي 2018/17، وتحقيق المعدل ذاته في الربع الأول من العام المالي الجاري 2019/18، مقارنة بنمو قدره 2.9% في عام 2014/13، ونحن نتحدث هنا عن معدل نمو تصاعدي يتضمن لأول مرة تحقيق معدلات نمو موجبة في كافة القطاعات الاقتصادية، كما يتضمن تغير جذري في فلسفة وهيكل النمو الاقتصـادي المتحقق الذي يقوده الاستثمار وصـافي الصـادرات (74% من مصدر النمو المتحقق) بدلاً من الاستهلاك.

- من المؤشرات الإيجابية المتحققة أيضاً انخفاض معدل البطالة الى 9.9% مقارنة بـ 13.2% في عام 2014/13.

- ومن ناحية أخرى حقق ميزان المدفوعات فائضاً في عام 2018/17 بلغ نحو 12.8 مليار دولار مقارنة بعجز قدره 11.3 مليار دولار في عام 2012/11.

- وارتفع كذلك حجم احتياطيات النقد الأجنبي من 14.9 مليار دولار (في يونيو 2014) إلى 44.5 مليار دولار (في أكتوبر 2018) لتُغطي تسعة أشهر من الواردات السلعية بعد أن كانت تغطي ثلاثة أشهر فقط.

- وفي إطار جني ثمار الاستثمارات العامة التي ضختها الدولة خلال الأربع سنوات الماضية والبالغة نحو تريليون جنيه، فقد شهد الربع الأول من العام الحالي 2019/18 الانتهاء من تنفيذ 425 مشروعاً بلغت تكلفتها الاستثمارية 44 مليار جنيه في عدد كبير من القطاعات في مقدمتها: الكهرباء والإسكان والبترول والتعليم.

- كما تعززت هذه النتائج الإيجابية بالنظرة المتفائلة من قبل وكالات التصنيف الائتماني والمؤسسات الدولية للاقتصاد المصري، فتحسّن التصنيف الائتماني لمصر (من مستقر إلى إيجابي)، كما أبقى صندوق النقد الدولي على نظرته الإيجابية للاقتصاد المصري بتوقع تحقيق معدل نمو بواقع 5.3% خلال عام 2018 الجاري، و5.5% في 2019، وذلك رغم الصعوبات التي تواجه الاقتصادي العالمي، والتي دفعت الصندوق لخفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في العامين القادمين.

كما تسعى الدولة المصرية لاستكمال ما بدأته من خطوات وعمل جاد خلال الفترة الماضية في إطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ورؤية مصر 2030،

فوضعت الحكومة برنامجاً شاملاً للعمل خلال السنوات الأربع المقبلة (2018-2022)، ترتكز محاوره على:

- إعطاء أولوية قصوى لحماية الأمن القومي المصري بمفهومه الواسع الذي يتضمن أمن المواطنين والأمن المائي والأمن الغذائي وأمن الطاقة، وكذا استمرار العمل على الاستثمار في البشر من خلال وضع خطة لبناء الإنسان المصري بمفهومه الشامل لكافة الجوانب: الصحة والتعليم والثقافة والرياضة.
- استمرار رفع معدلات النمو الاقتصادي المستدام من خلال تعزيز دور الاستثمار الخاص في دفع هذا النمو بمواصلة الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال، خاصةً ما يتعلق بميكنة إجراءات تأسيس الشركات وتبسيطها وخفض تكلفتها، والتوسع في المناطق الحرة، وإنشاء 12 منطقة استثمارية جديدة، وتأسيس منصة شاملة لتحفيز بيئة ريادة الأعمال، من خلال أربع

ركائز أساسية هي التمويل، وتأهيل رواد الأعمال ومراكز خدمة ريادة الأعمال، والإصلاحات التشريعية والتنظيمية الجديدة.

- كما تولي الحكومة أهمية كبيرة لإعطاء دفعة تنموية للقطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة والتي تتمتع بعلاقات تشابكية قوية مع باقي القطاعات مثل (الصناعة التحويلية – تجارة الجملة والتجزئة- السياحة- الإنشاءات والأنشطة العقارية والمرافق-الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- نشاط الاستخراج – الزراعة)، حيث يتم حالياً إعداد خطة عمل للإصلاحات الهيكلية بهذه القطاعات، وتحديد برامج وآليات التنفيذ ومؤشرات الأداء بالتنسيق بين كافة الوزارات والجهات المعنية وبالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص، فضلاً عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتعزيز علاقاتها التشابكية مع المشروعات كبيرة الحجم.

- كما تعمل الحكومة في إطار الحرص على تخفيف آثار تطبيق برنامج الإصلاح على المواطن بإعطاء أولوية قصوى للبعد الاجتماعي في تحقيق التنمية، حيث يتضمن برنامج عمل الحكومة محوراً رئيسياً لتحسين مستوى معيشة المواطنين، بإنشاء 14 مدينة جديدة من مدن الجيل الرابع على مساحة 450 ألف فدان، وبما يعمل على زيادة الانتشار العمراني وتخفيف الضغط على الخدمات المتوفرة في المدن القائمة، والانتهاء من تطوير جميع المناطق غير الآمنة، والتوسع في تقديم وحدات الإسكان المناسبة لكافة المواطنين بإنشاء 764 ألف وحدة سكنية بمشروع الإسكان الاجتماعي وحوالي 400 ألف وحدة أخرى بالإسكان المتوسط، وإنشاء 1600 كم بشبكة الطرق القومية، وتحسين خدمات مياه الشرب بتنفيذ 265 مشروع فضلاً عن 594 مشروع لتطوير خدمات الصرف الصحي، والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي من خلال برنامج تكافل وكرامة (ليغطي حوالي 18 مليون مواطن).

ومن ناحية أخرى تسعى الحكومة الى خلق مزيد من فرص الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ استثمارات مشتركة تحقق النفع والمصالح المتبادلة، وتساهم في الوقت ذاته في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فيأتي ضمن هذه الآليات إنشاء صندوق مصر السيادي (بقرار السيد رئيس الجمهورية في أغسطس 2018 بإصدار القانون رقم 177 لسنة 2018 برأس مال مرخص به 200 مليار جنيه ورأس مال مدفوع 5 مليار جنيه مصري)، والذي يهدف الى تعبئة الموارد، وتعظيم الاستفادة من إمكانيات وأصول وموارد الدولة غير المستغلة؛ لتعظيم قيمتها وزيادة الاستثمار المشترك مع القطاع الخاص والمؤسسات الاستثمارية والصناديق السيادية العربية والدولية، وذلك من أجل إعطاء دفعة قوية لتحقيق التنمية المستدامة التي تراعي مصالح وحقوق الأجيال القادمة.

السيدات والسادة الحضور ...

أود أن أؤكد هنا أن ما تقوم به مصر من جهود لتحقيق التنمية على المستوى الوطني، لا يشغلها عن القيام بدورها الفاعل في جهود تحقيق التنمية المستدامة سواء على المستوى الدولي أو على المستوي الإقليمي والعربي، فتشارك مصر في كافة المبادرات والجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في إطار جامعة الدول العربية، ويرتكز الدور المصري في هذا المجال على ايمان راسخ بأهمية التكامل بين مختلف جهود ومبادرات التنمية، وضرورة أن تأتي جهود الدول منسجمة وداعمة لهذه المبادرات.

كما ندرك تماماً أن المواطن العربي لا يزال ينتظر منا الكثير وهو بالفعل يستحق ذلك، لذا فدعونا ننتهز هذه الزخم والاهتمام الذي يلقاه الأسبوع العربي للتنمية المستدامة للخروج برؤى واضحة وبرامج عمل قابلة للتطبيق تتكامل من خلالها الجهود الوطنية والعربية وكذلك الدولية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تلبي تطلعات شعوبنا.

واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أطرح على جمعكم الكريم أن يتبني هذا الأسبوع توصية بإنشاء مرصد تنموي على مستوى الدول العربية تحتضنه الجامعة العربية، ليعمل هذا المرصد على متابعة النتائج والإنجازات المتحققة في دولنا العربية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن يعمل كذلك على دعم الجهود الوطنية العربية لتحقيق هذه الأهداف في ضوء ما تمتلكه دولنا من فرص وإمكانيات، كما يسعدني أن أؤكد استعداد مصر للتعاون التام مع اشقائها العرب في إنشاء ودعم دور هذه المرصد في ضوء ما تمتلكه من خبرات في هذا المجال (من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

وفي الختام لا يسعني الا أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لجامعة الدول العربية ولوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في جمهورية مصر العربية والبنك الدولي ومنظمة

الأمم المتحدة ولكافة القائمين على الإعداد والتنظيم الجيد للأسبوع العربي للتنمية المستدامة، مع تمنياتنا أن يُكلل هذا الجهد بالنجاح والتوفيق.

التوصيات

- تسليط الضوء على قطاع الطاقة في الإصلاح الاقتصادي لأهمية وتأثير هذا القطاع اقتصادياً.
- الاهتمام بدور الشباب بريادة الأعمال الحكومية و تقديم الفرص لهم من خلال دورات تدريبية و الحصول على ماجستير بريادة الأعمال الحكومية.
- الاهتمام بقطاعات (التجارة – السياحة – الإنشاءات – النقل – الاتصالات – الاستخراجات والزراعة) بمرحلة الإصلاح الاقتصادي كي لا يتم إعاقة التقدم و الإصلاح بباقي القطاعات.
- إنشاء مرصد تنموي تحتضنه جامعة الدول العربية لمتابعة الإنجازات والنتائج في الدول العربية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن يعمل على تحقيق في ضوء ما تمتلكه دولنا من فرص وإمكانيات.
- الاستثمار في البشر والإنسان المصري (التعليم، الثقافة، الصحة والفئات المهمشة).
- إنشاء مراكز معلوماتية داخل الجامعات لبناء القدرات وتصدير المهارات إلى الدول العربية والأفريقية والأوروبية.
- تنمية قصور الثقافة من خلال تجهيز معامل الحاسب الآلي وعقد دورات تدريبية لتنمية المهارات في مختلف الأقاليم في قطاعات العلوم والتكنولوجيا.
- سعي وزارة الصحة لإنشاء مراكز التشخيص عب بُعد وأول مركز تقني لذوي الإعاقات.

- العمل على خلق بيئة تشاركية رقمية لمراقبة الأداء (معايير لقياس الأداء لكل خطة) مع وزارة التخطيط.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنفيذ التزامات مصر في الاتفاقيات الدولية.
- تنفيذ أوليات برنامج الحكومة من : تحسين نوعية المياه لنهر النيل / تحسين نوعية الهواء/ تطوير منظومة المخلفات/ رفع كفاءة البيئة الأساسية للاستثمار في المحميات الطبيعية
- الاهتمام بالبحث العلمي لتقليص الفجوة بين السياسات والعلوم وأيضا إذ لم يكن هناك اهتمام بالبحث العلمي فليس هناك فائدة من المرصد العلمي المقترح والمثال علي ذلك هو عدم تواجد التمثيل العربي المطلوب من عدد الباحثين بتقارير تغير المناخ او غيرها.
- لسد الفجوة التمويلية على المستوى الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: 1- الاستفادة من ممارسات القطاع الخاص بالمنطقة العربية وكيفية تبادل الخبرات من هذا القطاع من شكل طوعي إلى إلزامي وسوف يقبل القطاع الخاص بذلك لتطبيق أسعار جديدة للطاقة و سوف يحقق هامش ربح أعلى. 2- دمج البعد البيئي بجميع القطاعات والقطاعات غير البيئية سوف يوفر من تكلفة الإصلاحات المستقبلية لتحقيق الاستدامة.
- الاستفادة من التجارب الناجحة للدول العربية المشابهة لمصر في: (الطاقة المستدامة – الاستخدام الأمثل لتدوير المخلفات – الإجراءات المتخذة للحد من النفايات الخطرة – استخدام الاقتصاد الأخضر والدوار) من خلال عملية التوطين.
- دمج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية لتشكيل جيل جديد لديه سلوك وممارسات متفقة مع أهداف التنمية المستدامة.

- **مصر من الدول العربية الرائدة في الاهتمام بأهداف التنمية المستدامة و قد تم تحقيق كثير من النجاحات و لكن لديها عدة تحديات (الكثافة السكنية وإتاحة المياه النظيفة و تغيرات المناخ) و يمكن حلها من خلال الاستثمار في الإنسان- التكنولوجيا – العلم و التجارة).**
- **التأكيد على أهمية البحث العلمي في مصر و أنه القطاع المحرك بالمستقبل.**

"آفاق التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030"

الخميس 21 نوفمبر 2018

قاعة الكونراد (10:30 – 11:30)

<u>المتحدثون</u>

- **الدكتور أحمد كمالي** نائب وزير التخطيط مستشار وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري لشؤون التخطيط
- **الدكتور هاني محمود** رئيس شركة فودافون مصر ورئيس مجلس إدارة مؤسسة تروس
- **الدكتورة راندا أبو الحسن** مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- **الدكتورة جيهان صالح** المستشار الاقتصادي لدولة رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية

- **الدكتور أحمد زهران** رئيس مجلس إدارة شركة Karmsolar

التوصيات

1. **يجب إعطاء أولوية لمشكلات الزيادة السكانية وندرة المياه في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛**
2. **التنسيق الداخلي وبناء الشراكات بين مؤسسات الجهاز الإداري للدولة؛**
3. **تفعيل دور القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال بناء شراكات تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛**
4. **تشجيع القطاع الخاص للاستثمار من خلال صندوق مصر السيادي؛**
5. **الاستفادة من خبرات شركاء التنمية من المجتمع الدولي؛**
6. **شراكة الأبعاد: وهو أن يأخذ كل قطاع في الاعتبار الأبعاد الثلاثة القائم عليهم استراتيجية التنمية المستدامة (البُعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).**
7. **لن تستطيع مصر ان تنجز في مجال التنمية المستدامة إلا من خلال بناء شراكات فعالة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛**
8. **يجب تنسيق العمل بين مؤسسات المجتمع المدني لتجنب تكرار الجهود وضمان وصول الدعم لمستحقيه؛**
9. **يجب توجيه موارد الدولة من خلال خطط مستدامة وتنسيق الجهود بطريقة مؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة.**
10. **يجب تعميم وتسريع ودعم السياسات من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
11. **يجب استهداف الموارد المحدودة في المجالات ذات الأولوية لحصاد ثمار قريبة وسريعة من أجل الحفاظ على أداء مستدام.**
12. **العمل على التوجهات السياسية لتفعيل الدمج بين شركاء التنمية لتحقيق الأهداف.**

13. وضع أهداف طموحة وسياسات تسهم في تحقيق الأهداف
14. تعزيز مؤسسات المجتمع المدني قد يساعد في جني فوائد التنمية الاقتصادية وتحسين وضع متوسطي الدخل
15. هناك حاجة لتغييرات متكاملة في السياسات (عبر القطاعات وعلى المدى الطويل) لوضع مصر على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
16. يوجد أهداف أكثر تعقيداً في تحقيقها (مثل الأهداف التي لها علاقة بالتغذية والصرف الصحي وتحديد النسل) وهي أهداف تحتاج إلى سياسات مبتكرة وفعالة.
17. تحتاج مصر إلى سياسات أكثر استدامة في مجالات الأمن المائي والغذائي والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
18. تطوير البنية التحتية للخدمات الأساسية ضروري لاستقبال التطورات التكنولوجيا العالمية في مجال التنمية المستدامة (مثل التحول من سيارات البنزين إلى الكهرباء واستخدام الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء).

"مدن ومجتمعات محلية مستدامة"

الخميس 22 نوفمبر 2018

قاعة النيل (10:30 – 12:00)

<u>الميسر</u>

- **السيدة رانيا هداية** عضو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مصر

<u>المتحدثون</u>

- **معالي الدكتورة ليلى إسكندر** وزيرة التطوير الحضاري والعشوائيات السابقة بجمهورية مصر العربية
- **الدكتور عاصم الجزار** نائب وزير الإسكان بجمهورية مصر العربية
- **المهندس طارق شكري** رئيس غرفة التطوير العقاري بجمهورية مصر العربية

التوصيات

1. المناطق المعمرة بمصر تمثل 7% وهي نسبة غير كافية لتحقيق مردود اقتصادي ولذلك الهدف من المخطط الاستراتيجي القومي المصري 2052 هو مضاعفة المعمور بين (12%- 14%).

2. إقامة شبكة مدن قومية لجذب العمران والسكان مثل: (مدينة العالمين الجديدة – مدينة شرق بورسعيد الجديدة – مدينة ناصر).

3. لتحفيز المستثمر و المطور للعودة إلى مصر بعد فقدانه لكل المحفزات مثل توافر أراضي رخيصة الثمن الإعفاء الضريبي يجب حدوث تغيير استراتيجي في مجال الاستثمار والعقارات من خلال :

- إقامة وحدات اقتصادية 120 متر كاملة التشطيب و يتفاوت سعرها بين 800- 900 ألف جنيه مصري والتقسيط على سنوات و سيكون تحفيز للشرائح الاقل في الدخل (يمثلون من 40 إلى 50% من المجتمع) للانتقال إلى مناطق أخرى نظيفة متوفر بها وسائل الترفيه.
- إقامة مشاريع في مناطق مختلفة من الدولة من جانب القطاع الخاص سوف يحقق ربح للحكومة (ارتفاع سعر المتر في باقي المناطق) والقطاع الخاص (ربح المشروع) مثل مشروع توسع منطقة الشيخ زايد بمدينة السادس من أكتوبر.

4. أسباب زيادة العشوائيات: هو الفقر المادي والقدرات المحدودة للمحليات لإدارة هذه المناطق وتحسينها، بالإضافة إلى طلب سكان هذه المناطق بتطبيق قانون أمن الحيازة في هذه المناطق الجديدة و هو قانون توريث العقار إلى الأبناء وسوف يلتزمون بدفع التصليحات الخاصة بالمرافق.

5. وسائل النقل أمنة للجميع سوف تحل الكثير من المشكلات الخاصة بالعشوائيات و هنا يأتي دور المجتمع المدني.

6. الاهتمام بالخريجين من التخطيط العمراني لفكرهم المتطور والراض لمصالح الجميع.

7. الاهتمام بالوحدات الصحية الموفرة من الحكومة و حل المشكلات الخاصة بها من أماكن ومواعيد و تطوير للأجهزة الطبية.

"طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"

الخميس 22 نوفمبر 2018

قاعة الكونراد (12:00 – 13:15)

<u>المتحدثون</u>:

- **معالي الدكتور محمد شاكر** وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية
- **المهندس عماد غالي** الرئيس التنفيذي لشركة Siemens
- **الدكتور خالد أبو بكر** رئيس مجلس إدارة شركة طاقة عربية وممثل المؤسسة المصرية لمنتجي وموزعي الكهرباء –تحت التأسيس
- **الدكتور شريف الخولي** المدير الإقليمي لشركة أكتيس للاستثمار الاقتصادي
- **السيد شريف الجبلي** رئيس مجلس إدارة مجموعة إنارة كابيتال

التوصيات

1. **دعم القطاع الخاص وتحفيزه للاستثمار في مجالات توليد الطاقة المتجددة والتقليدية أيضاً.**
2. **تشجيع الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة، خاصةً بعد التحول التشريعي الذي حدث من خلال الـ Feed-in tariff في قطاع توليد الكهرباء والطاقة المتجددة.**
3. **تعظيم دور التعاونيات من خلال جهاز تنظيم مرفق الكهرباء المسؤول عن حماية المستهلك وضم خبراء من الجمعيات الأهلية إلى جهاز تنظيم مرفق الكهرباء.**
4. **إدماج الشباب في المؤتمرات الدولية لعرض تجاربهم في مجالات توليد الكهرباء والطاقة المتجددة والمدن المستدامة.**

"الابتكار والبحث العلمي في خدمة التنمية المستدامة"
الخميس 22 نوفمبر 2018
قاعة الكونراد (13:45 – 15:15)

المتحدثون:

- **معالي الدكتور طارق شوقي** وزير التربية والتعليم الفني بجمهورية مصر العربية
- **معالي الدكتور خالد عبدالغفار** وزير التعليم العالي بجمهورية مصر العربية
- **السيدة حنان الريحاني** مسؤول قطاع التعليم بمؤسسة مصر الخير
- **السيدة نجوي السيد** مسؤول قطاع البحث العلمي والابتكار بمؤسسة مصر الخير
- **المهندس أحمد السويدي** شركة السويدي اليكتريك
- **الدكتور ياسر عبد العزيز** كاتب صحفي

التوصيات

1. **خفض معدلات النمو السكاني.**

2. **إنشاء مدارس جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية و خفض كثافات الفصول.**

3. **إنشاء جامعات جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية حيث من المفروش أن تتوافر جامعة لكل مليون.**

4. **إضافة تخصصات جديدة بالجامعات لمواكبة التكنولوجيا الحديثة والتخصصات الجديدة.**

5. **توعية أولياء الأمور بأساليب التعليم الحديثة والنظم الجديدة..**

"البعد البيئي الاستهلاك والإنتاج المسؤولان"
الخميس 22 نوفمبر 2018
قاعة النيل (13:00 – 15:15)

المتحدثون:

- **الدكتور محمد صلاح** رئيس جهاز شئون البيئة بجمهورية مصر العربية
- **السيدة سيادة إلهامي جرجس** رئيس جمعية حماية البيئة من التلوث
- **الدكتور عمر الدهان** مساعد رئيس جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة
- **الإعلامية دينا عبد الكريم**

التوصيات

1. **تبني وتفعيل استراتيجيات وسياسات للحد من تلوث الهواء.**
2. **رصد ومتابعة جودة مياه نهر النيل من خلال منظومة لقياس جودة المياه ومنع الصرف في النيل.**

3. إدارة المخلفات الصلبة وإلكترونية وزراعية و خطرة.

4. المحافظة علي المحميات وتطوير أساليب إدارتها لضمان استدامة التمويل

5. يجب الالتزام بالمعايير البيئية مثل CO2 emissions and Carbon footprint وذلك لأن في خلال 10-20 سنة لن نستطيع التصدير للأسواق المتقدمة ذات المعايير المرتفعة.

6. يجب التوعية وتغيير الفكر الخاص بالقطاع الخاص ليشارك و يقدم المسئولية المجتمعية.

7. تشجيع التزام القطاع الخاص بالمعايير البيئية و وضع القوانين والرقابة و من أهم الطرق هي إيجاد الحافز الاقتصادي للالتزام.

8. يجب التوعية من خلال استخدام العلم وذلك علي سبيل المثال التوعية بال water footprint الخاص بالمنتجات التي نستخدمها.

9. تيسير الأطر القانونية و تيسير الإجراءات الأمنية و التصريحات المطلوبة لتيسير وكفاءة عملهم.

10. التنسيق بين الجمعيات المختلفة للعمل علي الملفات المشتركة معاً.

الجلسة الختامية

"أهم المناقشات والخطوات المستقبلية (مصر)"

الخميس 22 نوفمبر 2018

قاعة الكونراد (15:30 – 16:45)

<u>الميسر</u>

- **الإعلامية رشا نبيل**

<u>المتحدثون</u>

- **اللواء خيرت بركات** رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- **الدكتورة شريفة الشريف** مدير معهد الإدارة القومي
- **السيدة مها حسبو** مدير عام الاستدامة والاستراتيجية بالبنك الأهلي المصري
- **الدكتور عمرو حسن** رئيس المجلس القومي للسكان

التوصيات

1. مراجعة دورية علي فترات زمنية أقصر للتنمية المستدامة في مصر وذلك لإبراز التطور والتحسن المستمر في أداء مؤشرات الاستدامة في مصر
2. يجب تشكيل وعي لدي القطاع الخاص والمصرفي بأهمية دورهم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك مثل الاتجاه إلي الشمول المالي الذي سوف يؤثر بالإيجاب علي جميع فئات المجتمع.
3. يجب الاعتماد علي أليات الـ Sustainability Reporting وأليات الحوكمة الرشيدة.
4. من الضروري السيطرة علي معدلات النمو السكاني والعمل علي خفضها، وذلك من خلال التنمية الشاملة الحقيقية لأن وجود الفقر يؤدي إلي انتشار الجهل وانتشار الجهل يؤدي إلي عمالة الأطفال وعندها يتحول الطفل إلي مصدر دخل لعائلته مما يدفع الأسرة لزيادة الإنجاب لزيادة دخل الأسرة، لذا يجب التوعية بأهمية خفض معدلات النمو السكاني من خلال الإعلام والتعليم.

البيان الختامي

للأسبوع العربي للتنمية المستدامة

النسخة الثانية 19 – 22 نوفمبر 2018 القاهرة

عقد الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الثانية خلال الفترة 19 –22 نوفمبر 2018 تحت شعار "الانطلاق إلى العمل"، وبهدف دعم الدول العربية في تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 لتتماشى مع الخطة الأممية في برامجها للتعامل مع قضايا التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والانطلاق بالشراكات التي تحققت خلال الفترة منذ إطلاق النسخة الأولى من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة تحت شعار "نحو شراكات فاعلة"، لتحقيق أبرز الأهداف التي يتعلق بها مستقبل المجتمعات العربية، وتوفير منصة للحوار والبحث في قضايا التنمية المستدامة في المنطقة العربية مع أصحاب المصلحة من الشركاء.

ولعل أهم المخرجات هي التي تتعلق برفع درجة الوعي العام لدى المواطن العربي بأهمية التنمية المستدامة.

ونود أن نؤكد على أن رعاية فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية لهذا الأسبوع كانت أحد أهم عوامل نجاح الأسبوع العربي في تحقيق أهدافه وخصوصاً مع نجاح تخصيص يوم في الأسبوع للدولة المضيفة وهو "يوم مصر" الذي كانت جلساته المتكاملة مع برامج الأسبوع وجلساته، ولكن من منظور استراتيجية مصر 2030 وما تشمله من برامج منها الرؤية المصرية لآفاق التنمية المستدامة، والمدن والمجتمعات المستدامة، والبعد البيئي للاستهلاك والإنتاج، والطاقة النظيفة، والابتكار، والبحث العلمي.

في هذا المجال كان للأعمال التي تبنتها إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية مع اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية والشركاء، مكاناً واضحاً في محاور العمل وجلسات الأسبوع بشكل أساسي، وكان الهدف تقديم هذه البرامج إلى ذوي العلاقة والتعرف على آرائهم ورؤاهم حول هذه الأعمال التي يتم إطلاقها.

وكان من أبرز هذه البرامج التي تم إعداد جلسات خاصة بها:

- التمويل المستدام
- تقرير "تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات"
- القضاء على الجوع في المنطقة العربية
- الإطلاق الأولي لمبادرة "مرفق ترابطات المناخ"
- الشباب العربي للتنمية المستدامة
- الشبكة العربية للمنتديات الوطنية للتنمية المستدامة

ويتشابك مع هذه البرامج الرئيسية موضوعات أخرى ذات علاقة، وتعمق الحوار حول هذه البرامج ومنها:

- إقامة مجتمعات سلمية في مناطق النزاع
- بناء الانسان نحو اقتصاد مستدام
- تمويل التنمية المستدامة وإطلاق تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- تعزيز الترابط بين مخاطر الكوارث وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة
- مواطنة الشركات والطريق نحو نمو مستدام
- معاً للقضاء على سوء التغذية
- الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- الترابط بين التنمية الريفية الحضرية
- الوضع الديموغرافي في المنطقة العربية

وقد تطرق الأسبوع العربي الثاني للتنمية المستدامة لموضوعات ذات العلاقة التي تم اعتمادها من اللجنة العربية للتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تدعم تحقيق الدول العربية لخطة التنمية المستدامة 2030 ومنها:

- الاستثمار في رأس المال البشري
- الاقتصاد الرقمي
- الاستثمار في الطاقة المستدامة
- القوى الناعمة والتواصل الاجتماعي
- تحسين وتطوير التعليم
- للمدن شخصية وروح

مما سبق يمكن تحديد أهم التوصيات فيما يلي:

1- إنشاء مرصد تنموي على مستوى الدول العربية لمتابعة الجهود المحققة، وتوجيه دعم الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- أهمية إعداد وإطلاق مبادرة عربية حول "التمويل المستدام وآليات دعم تمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية"، لسد الفجوة التمويلية القائمة وتحفيز دور البنوك الخاصة من خلال التحول للحالة الإلزامية لدعم القطاع الخاص في المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

3- الترحيب بجهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإعداد تقرير حول "تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات"، أخذاً بعين الاعتبار أولويات هذه الدول، والاعتماد على بيانات ومعلومات تراعي أهمية تنمية المناطق الريفية في الدول الخارجة

من النزاعات، ودعم جهود بناء المرونة والصمود، ومراعاة أثر النزاعات على المرأة والأطفال وذوي الإعاقة والشباب.

4- الترحيب بتشكيل اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية والتي تتطلب دوراً تكاملياً مع العديد من الأهداف والغايات ليأتي عملها بشكل متكامل ومتناغم معها، مما يتطلب إعداد "مبادرة للقضاء على الجوع" من خلال مجموعات العمل التي تم تشكيلها بشكل تكاملي مع مراعاة الأبعاد ذات البعد التقاطعي عبر مجموعات العمل.

5- إعطاء أهمية خاصة لتوسيع الحوار حول تعميق مفهوم الترابط بين التنمية الريفية والحضرية، والاستفادة في مناقشة أبعاد التخطيط، والتشريعات والوصول إلى رفع قدرات الخدمات والبنية التحتية والاهتمام بالجوانب الثقافية وسد الفجوات والربط مع النزاعات والهجرة، وكذلك توجيه الدعوة للقطاع الخاص ليكون له دور مؤثر وفعال في المشاركة في تقليل الضعف في الترابط بين التنمية الريفية والحضرية وتنفيذ برامجها.

6- دعم شبكه من أصحاب المصلحة بشأن الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي المستدام، مع إيلاء اهتمام خاص لدور بنوك التنمية والمصارف المركزية والتجارية، والذي من شأنه أن يرفع برامج البنوك القائمة بالفعل في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات إلى مستوى أعلى من الشراكات من أجل التنمية المستدامة.

7- العمل جنباً إلى جنب مع شبكات العمل الخيري والعطاء الاجتماعي لزيادة مساهمة هذا القطاع في أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

8- تشكيل شبكة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والبلديات من أجل العمل على حماية شخصية وروح المدن العربية لتحقيق الهدف رقم 11 المتعلق بالتوسع الحضري الشامل، وخلق شراكات مستدامة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في المنطقة العربية تنفيذاً للهدف رقم 17.

9- تشجيع مبادرات الشباب التطوعية لما لها من أهمية خاصة في بناء شباب متوازن وأكثر ترابطاً مع ديناميكيات سوق العمل.

10-دعم وتمكين الشباب ومشاركته في تحقيق خطة 2030 بما يمثله من أهمية خاصة مع طبيعة الوضع الديموغرافي بالمنطقة العربية، مما يتطلب وضع آلية للمشاركة من خلال الشباب العربي للتنمية المستدامة في تنفيذ هذه الخطة بالدول العربية.

11-التأكيد على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وعدم تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة يمثل عقبة رئيسية أمام قدرة فلسطين من تحقيق أولوياتها الوطنية للتنمية المستدامة.

12-تعزيز مكانة المرأة والأسرة كشريك فاعل في دعم التنمية المستدامة، وتبنى نهج قائم على الحق في المساواة بين الجنسين في صياغة التشريعات الوطنية وتنفيذها.

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المســـتدامة
ⵜⵙⴷⵔⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵙ ⴷ ⵜⵣⴷⵣ ⵜⴰⵙⵎⵓⵔⵜ
Secrétariat d'Etat Chargé du Développement Durable

ورقة عن
استراتيجية المملكة المغربية للتنمية المستدامة

1) تذكير بالسياق العام:

استجابة للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابي العرش لسنتي 2009 و2010، تم إعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة وتقديمه خلال الدورة السابعة للمجلس الوطني للبيئة سنة 2011، كما تم إعداد القانون الإطار 99-12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 20 مارس 2014. وطبقا لمقتضيات هذا القانون الإطار انخرطت المملكة المغربية في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي قدمت بالمجلس الحكومي المنعقد يوم فاتح يونيو 2017 واعتمدت خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 25 يونيو 2017 تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وقد حددت هذه الاستراتيجية عدة مرتكزات لتحقيق التنمية المستدامة بالمملكة المغربية أهمها:

- ضرورة تدارك العجز المسجل في مجال التقائية السياسيات العمومية لتحقيق الاستدامة.
- ضرورة إرساء أسس التنمية المستدامة من خلال دمج متطلبات الاستدامة في القطاعات الحيوية.
- ضرورة الفصل بين التنمية الاقتصادية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وذلك عبر تسريع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر الشامل.

2) الرؤية الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الانتقال التدريجي للمملكة المغربية نحو الاقتصاد الأخضر الشامل. ولتحقيق ذلك، تم تحديد رهانات أساسية كبرى و31 محورا استراتيجيا لها بأهداف وإجراءات ومشاريع. ويمكن استعراض تلك الرهانات كما يلي:

الرهان 1: تعزيز حكامة التنمية المستدامة من خلال أربعة محاور أساسية:

- المحور الاستراتيجي الأول: اعتماد الأداء المثالي للدولة كرافعة لتنفيذ التنمية المستدامة.
- المحور الاستراتيجي الثاني: تقوية الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة ودور الفاعلين.
- المحور الاستراتيجي الثالث: تعزيز الإطار القانوني وآليات المراقبة.
- المحور الاستراتيجي الرابع: تقوية الآليات الاقتصادية والمالية للتمكن من تنفيذ سياسة ضريبية بيئية.

الرهان 2: إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر من خلال 11 محورا أساسيا:

- المحور الاستراتيجي الأول: التوفيق بين عصرنة القطاع الفلاحي ومقتضيات التنمية المستدامة.
- المحور الاستراتيجي الثاني: ضمان المحافظة والتدبير العقلاني للموارد البحرية.
- المحور الاستراتيجي الثالث: تثمين أفضل للغابات ضمانا لتدبيرها المستدام.
- المحور الاستراتيجي الرابع: إدراج تسريع الوتيرة الصناعية ضمن مسار الاقتصاد الأخضر.
- المحور الاستراتيجي الخامس: تسريع وتيرة تنفيذ الانتقال الطاقي.
- المحور الاستراتيجي السادس: التوفر على قطاع منجمي مستدام.
- المحور الاستراتيجي السابع: تشجيع الصناعة التقليدية المستدامة.
- المحور الاستراتيجي الثامن: تشجيع النقل المستدام.

- المحور الاستراتيجي التاسع: الملاءمة بين التنمية السياحية وحماية المجالات.
- المحور الاستراتيجي العاشر: دعم التدبير المندمج للنفايات من أجل خلق اقتصاد دائري.
- المحور الاستراتيجي الحادي عشر: خلق التوافق بين التنمية المستدامة ومبادئ التنمية المستدامة.

الرهان 3: تحسين تدبير وتثمين الموارد الطبيعية ودعم المحافظة على التنوع البيولوجي من خلال ثلاثة محاور أساسية:
- المحور الاستراتيجي الأول: التدبير المندمج للموارد المائية.
- المحور الاستراتيجي الثاني: التدبير المستدام للتربة.
- المحور الاستراتيجي الثالث: المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه.

الرهان 4: تسريع وتنفيذ سياسة وطنية لمحاربة التغير المناخي من خلال ثلاثة محاور أساسية:
- المحور الاستراتيجي الأول: تحسين حكامة المناخ.
- المحور الاستراتيجي الثاني: إدماج المجالات في مسلسل مكافحة التغير المناخي.
- المحور الاستراتيجي الثالث: الاستفادة من فرص التمويل المرتبط بالمناخ.

الرهان 5: إيلاء عناية خاصة للمجالات الترابية الهشة من خلال ثلاثة محاور أساسية:
- المحور الاستراتيجي الأول: تحسين تدبير وإعداد الساحل.
- المحور الاستراتيجي الثاني: الحفاظ وتثمين الواحات والمناطق الصحراوية.
- المحور الاستراتيجي الثالث: تعزيز سياسة تدبير المناطق الجبلية.

الرهان 6: دعم التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية من خلال ثلاثة محاور أساسية:
- المحور الاستراتيجي الأول: الاستفادة من مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتعزيز مكافحة الفقر.
- المحور الاستراتيجي الثاني: تعزيز السياسات الصحية والرصد الصحي.
- المحور الاستراتيجي الثالث: تدارك العجز التعليمي.

الرهان 7: دعم القدرات وتشجيع ثقافة التنمية المستدامة من خلال أربعة محاور أساسية:
- المحور الاستراتيجي الأول: بناء المواطنية البيئية من خلال برامج تربوية للتحسيس والتواصل.
- المحور الاستراتيجي الثاني: جعل الابتكار والبحث والتطوير رافعة لتحقيق التنمية المستدامة.
- المحور الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بالتكوين في المهن الخضراء.
- المحور الاستراتيجي الرابع: تعزيز الارتقاء بالثقافة كرافعة للانتقال نحو مجتمع مستدام.

3) تنزيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة:

لتسريع تنزيل السليم لمضامين هذه الاستراتيجية، تم وضع إطار للحكامة من خلال إصدار المرسوم رقم 2.17.655 بتاريخ 29 مارس 2018 والذي مكن من إحداث:

- اللجنة الاستراتيجية التي يوكل إليها دور سياسي خاصة فيما يتعلق بالمصادقة على التوجهات الاستراتيجية الكبرى.
- لجنة القيادة التي يوكل إليها دور التتبع لتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

كما تم إعداد 21 مخطط عمل قطاعي للتنمية المستدامة تحدد مساهمة القطاعات الوزارية المعنية بتنزيل هذه الاستراتيجية مع مخطط عمل أفقي خاص بالأداء المثالي للدولة في إطار تنزيل مفهوم الإدارة النموذجية في مجال تنزيل مبادئ التنمية المستدامة. أما على مستوى الحكامة، فقد تم عقد الاجتماع الأول للجنة القيادة الخاصة بتفعيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للمستدامة يوم 22 نونبر 2017 تحت الرئاسة الفعلية للسيد رئيس الحكومة، كما تم عقد الاجتماع الثاني لهذه اللجنة يوم 15 ماي 2018، الذي ترأست أشغاله السيدة نزهة الوافي، كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، والذي خصص بالأساس لمناقشة التقدم الحاصل في مسلسل إعداد مخططات العمل القطاعية للتنمية المستدامة.

وقد تم خلال هذا الاجتماع الأخير الوقوف على ما تم إنجازه لتنزيل هذه الاستراتيجية على أرض الواقع، كام خلص الاجتماع إلى وجوب تحديد الإجراءات الأولوية التي سيتم تفعيلها على مستوى كل قطاع، والغايات المراد تحقيقها في أفق 2021، وكذا المؤشرات التي يجب اعتمادها لتتبع تنزيلها على أرض الواقع وذلك من أجل تقييم التقدم المحرز في هذا الإطار خلال مختلف المحطات المقبلة.

ومن جهة أخرى، تم العمل على إرسال هذه المؤشرات إلى وزارة الاقتصاد والمالية من أجل برمجة الإجراءات ذات الأولوية في الميزانيات القطاعية ابتداء من سنة 2019 وكذا إدماج المؤشرات المرتبطة بها في تقارير مشاريع النجاعة القطاعية.

أما فيما يخص برنامج العمل الأفقي الخاص بمثالية الإدارة ذي الصلة بمفهوم "الإدارة الإيكلوجية"، فقد تم التعاقد مع خبير وطني لإعداد مخطط العمل متعدد السنوات الذي سيتم وضعه رهن إشارة كل الأطراف المعنية لتفعيل مضامينه.

وفي الصدد ذاته، قامت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة بإنجاز خطة عمل لتعميم مفهوم الاستدامة وإنجاز افتحاص لكل المكونات البيئية على مستوى البناية المركزية الخاصة بالقطاع.

ومن أجل تعبئة كل الجهات المعنية لتسريع تنزيل هذا الورش المهيكل على أرض الواقع، تم أيضا:

- الإشارة في الرسالة التوجيهية الخاصة بمشروع قانون المالية 2019-2021 التي تم إصدارها في 15 غشت 2018، إلى ضرورة تعبئة الموارد المالية اللازمة لتفعيل الإجراءات ذات الأولوية المتضمنة في هذه الاستراتيجية وخاصة الشق المتعلق بالإدارة النموذجية.
- حث جميع القطاعات على وجوب إعطاء المثل في تنزيل مفهوم "الإدارة النموذجية" من خلال قيام كل إدارة بعملية الافتحاص البيئي للمباني التابعة لها بداية سنة 2019 قصد تحديد مستوى الطموح في المؤشرات والغايات المتعلقة بها وإعداد خطة عمل واضحة المعالم لاتخاذ إجراءات عملية للاقتصاد في الماء والطاقة واستعمال الورق والنقل المستدام...

وقد تم أيضا تقديم الحصيلة الأولية الخاصة بتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من طرف السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة خلال المجلس الحكومي المنعقد يوم الخميس 26 يوليوز 2018 كما تم تنظيم الاجتماع الثالث للقيادة الخاصة بتفعيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة يوم 9 نونبر 2018 والذي تم خلاله وضع خارطة الطريق المتعلقة بتنزيل مفهوم الإدارة النموذجية في مجال التنمية المستدامة في المباني العمومية.